القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين:

دراسة تحليلية للفترة

(١٩٦٨-١٩٨٩)

اعداد

سامي مروح راغب افطيمة

اشراف الدكتور

محمد محمود النصر

آب (١٩٩٢)

الطليعي للطباعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين: دراسة تحليلية للفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)

اعداد
سامي مروح راغب افطيمة
بكالوريوس اقتصاد/ جامعة اليرموك (١٩٨٨)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في جامعة اليرموك / قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة

الدكتور محمد محمود النصر .....رئيساً
الدكتور حسين طلافحة .....عضواً
الدكتور قاسم الحمّوري .....عضواً

آب(١٩٩٢)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي الأفاضل
إلى اخواني وأخواتي
وإلى زهرة حياتي

الذين غرسوا في نفسي
الطموح والأمل ...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أما وقد آلت هذه الرسالة الى الانتهاء ، فلا يسعني الا وأن اتقدم بجزيل شكري وبالغ تقديري إلى استاذي الفاضل **الدكتور محمد نصر** رئيس قسم الاقتصاد والمشرف على هذه الرسالة والذي تحمل مني وعني الكثير في سبيل اخراجها بالصورة المناسبة والذي كان، بالاضافة الى سعة علمه ومعرفته، مثالاً صادقاً لكل معاني الأخوة والاحترام .

كما واتقدم بعظيم امتناني إلى اساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ، **الدكتورحسين طلافحه** الذي كان لجهوده المخلصة بالغ الأثر في انجاز هذه الرسالة ، **والدكتور قاسم الحمّوري** والذي كان لتوجيهاته وملاحظاته القيمة أثراً بارزاً في أثراء هذه الرسالة ، فجزاهم الله كل خير ولهم مني كل المحبة والتقدير .

كما وأتقدم بالشكر إلى مكتبة دائرة الشؤون الفلسطينية ، مكتبة الجمعية العلمية الملكية ، مكتبة البنك المركزي الأردني ، مكتبة الجامعة الأردنية ، مكتبة جامعة اليرموك ، ومكتبة اللجنة الأردنية -الفلسطينية المشتركة وجميع الأخوة العاملين في هذه المكتبات .

ولا أنسى زملائي الاعزاء الذين قدموا لي العون والمساعدة خلال مراحل اعداد هذه الرسالة واخص بالذكر الأخ العزيز حابس عصفور ،والزملاء: زياد زريقات ، باسم مكحول ، فيصل شقدان ، محمد البيطار ،مجدي القرم وناصر الشريدة ، والأخوة الاعزاء سهيل المغربي ، بسام العمري، محمد عبد الرحيم ومهنا عبيد . والأخوات بروج خصاونة ، ورائدة اللافي .

كما وأشكر الأخوة والأخوات العاملين في مركز الطيطي للطباعة والكمبيوتر على ما بذلوه من جهد وما تجشموه من عناء في طباعة وتنسيق هذه الرسالة، واخص بالذكر الاخوة صايل و محمد وعكرمة الطيطي والاخت عواطف الاشقر.

وآخيراً الشكر كل الشكر لله تعالى ولوالديّ الأفاضل وعمي وأخواني وأخواتي وزهرة حياتي الذين تحملوا مني وعني الشيئ الكثير ، وما توانوا عن جهد فيه مصلحتي الا وبذلوه فجزاهم الله كل خير والله ولي التوفيق.

الباحث

سامي مروح راغب افطيمة

اربد ١٩٩٢م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
-الاهداء	
-شكر وتقدير	
-المحتويات	أ
- قائمة الجداول والملاحق والاشكال	و
- ملخّص بالعربية	ط

الفصل الاول

(مقدمة)

١:١	تمهيد.	١
٢:١	اهداف الدراسة.	١
٣:١	أهمية الدراسة .	٢
٤:١	فرضيات الدراسة .	٤
٥:١	مصادر المعلومات .	٥
٦:١	خطة الدراسة .	٦
٧:١	تعريفات .	٧
	هوامش الفصل الاول.	٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثاني

(الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه)

١:٢	(الخصائص العامة للاقتصاد الوطني)	١١
١:١:٢	الموقع ،المساحة والسكان.	١١
٢:١:٢	هيكل الانتاج والعمالة والتجارة الخارجية.	١٤
١:٢:١:٢	الانتاج	١٤
	- القطاع الزراعي.	١٥
	- قطاع البناء .	٢٠
	- قطاع الخدمات .	٢٠
	- قطاع الصناعة.	٢١
٢:٢:١:٢	العمالة .	٢٢
٣:٢:١:٢	التجارة الخارجية .	٢٥
	- التجارة مع اسرائيل .	٢٦
	- التجارة مع الاردن .	٢٧
	- التجارة مع الدول الاخرى.	٣٠
٣:١:٢	استخدامات الموارد.	٣١
٤:١:٢	علاقة الاقتصاد الوطني بالدول العربية .	٣٤
٥:١:٢	مشاكل الاقتصاد الوطني .	٣٥
٢:٢	(القطاع الصناعي الوطني)	٣٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١:٢:٢	القطاع الصناعي الوطني حتى عام ١٩٦٧ .	٣٧
	- الضفة الغربية.	٣٨
	- قطاع غزة .	٤٢
٢:٢:٢	القطاع الصناعي خلال الاحتلال الاسرائيلي	٤٤
١:٢:٢:٢	عدد المؤسسات .	٤٤
٢:٢:٢:٢	الانتاج الصناعي.	٤٧
٣:٢:٢:٢	العمالة الصناعية.	٤٨
٤:٢:٢:٢	الصادرات الصناعية:	٥٠
٥:٢:٢:٢	الواردات الصناعية.	٥٣
٦:٢:٢:٢	الميزان التجاري الصناعي.	٥٤
٧:٢:٢:٢	معوقات التنمية الصناعية.	٥٥
٣:٢:٢	القطاع الصناعي خلال الانتفاضة.	٥٨
	هوامش الفصل الثاني.	٦١

الفصل الثالث

(التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الوطني)

١:٣	تمهيد	٦٤
٢:٣	السياسات الاسرائيلية اتجاه القطاع الصناعي الوطني.	٦٦
٣:٣	التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الوطني خلال الاحتلال.	٦٩
	هوامش الفصل الثالث .	٨١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

(التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي الوطني)

١:٤	تعريف التكنولوجيا.	٨٢
	- التكنولوجيا المجسّدة	٨٣
	-التكنولوجيا غير المجسّدة	٨٣
٢:٤	التكنولوجيا والعملية الانتاجية	٨٥
١:٢:٤	الانتاج الصناعي وعنصري العمل ورأس المال.	٨٥
٢:٢:٤	مساهمة العنصر التكنولوجي في العملية الانتاجية.	٨٩
	هوامش الفصل الرابع.	٩٨

الفصل الخامس

(انتاجية القطاع الصناعي الوطني)

١:٥	مفهوم الانتاجية	١٠٤
٢:٥	الانتاجية الجزئية والكلية وطرق قياسها	١٠٥
١:٢:٥	الانتاجية الجزئية	١٠٥
٢:٢:٥	الانتاجية الكلية	١١٣
	هوامش الفصل الخامس	١١٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

(نتائج الدراسة وتوصياتها)

١:٦	نتائج الدراسة .	١١٩
٢:٦	توصيات الدراسة	١٢٤
	مصادر الدراسة ومراجعها .	١٢٧
	- المصادر بالعربية.	١٢٧
	- المصادر بالانجليزية .	١٣٧
	- ملخص بالانجليزية .	١٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول والملاحق

رقم الجدول	محتواه	الصفحة
٢-١	التعداد السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة	١٣
٢-٢	الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية بسعر الكلفة	١٦
٢-٣	الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة بسعر الكلفة .	١٧
٢-٢/أ	الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالاردن	١٨
٢-٤	العمالة المحلية حسب القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية .	٢٣
٢-٥	العمالة المحلية حسب القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة.	٢٤
٢-٦	الميزان التجاري ، الصادرات والواردات للضفة الغربية .	٢٨
٢-٧	الميزان التجاري ، الصادرات والواردات لقطاع غزة.	٢٩
٢-٨	الموارد واستخداماتها في الضفة الغربية .	٣٢
٢-٩	الموارد واستخداماتها في قطاع غزة .	٣٣
٢-١٠	المنشآت الصناعية والاستخدام في الضفتين (الشرقية والغربية) لعام ١٩٦٥.	٣٩
٢-١١	المنشآت الصناعية التي تشغل (١٠) عمال او اكثر في الضفتين (الشرقية والغربية) لعام ١٩٦٥.	٤٠
٢-١٢	المؤسسات الصناعية حسب النشاط الصناعي والاستخدام في الضفة الغربية لعام ١٩٦٦.	٤٢
٢-١٣	النشاط الصناعي ، الاستخدام ، راس المال والانتاج في قطاع غزة لعام ١٩٦٠.	٤٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١٤	عدد المؤسسات الصناعية حسب الفروع الرئيسية في الضفة الغربية.	٤٥
٢- ١٥	عدد المؤسسات الصناعية حسب الفروع الرئيسية في قطاع غزة.	٤٦
٢-١٦	العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية في الضفة الغربية .	٤٩
٢-١٧	العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية في قطاع غزة .	٥٠
٢-١٨	التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية في الضفة الغربية.	٥١
٢-١٩	التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية في قطاع غزة.	٥٢
٣-١	العائدات الصناعية حسب الفروع الرئيسية في الضفة الغربية.	٧١
٣-٢	العائدات الصناعية حسب الفروع الرئيسية في قطاع غزة .	٧١
٣-٣	الطاقة الانتاجية المستغلة في الصناعات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة .	٧٣
٣-٤	المؤسسات الصناعية حسب عدد العاملين في الضفة الغربية .	٧٦
٣-٥	المؤسسات الصناعية حسب عدد العاملين في قطاع غزة .	٧٧
٣-٦	المؤسسات الصناعية التي تشغل اقل من (١٠) عمال حسب النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزه .	٧٨
٤-١	مرونات العمل ورأس المال في القطاع الصناعي في الضفة وغزة.	٨٨
٤-٢	نتائج تقدير أثر الاحتلال الاسرائيلي على القطاع الصناعي في الضفة وغزة (مع الزمن) .	٩٦
٥-١	الانتاجية المتوسطة لعنصري العمل ورأس المال في القطاع الصناعي باستخدام الانتاج الصناعي في الضفة الغربية .	١٠٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢ الانتاجية المتوسطة لعنصري العمل ورأس المال في القطاع الصناعي باستخدام الانتاج الصناعي في قطاع غزة . ١٠٨

٥-٣ انتاجية العمل في قطاعات الزراعة والانشاءات والخدمات في الضفة وغزة . ١١٢

٥-٤ الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج في القطاع الصناعي في الضفة وغزة. ١١٦

الملاحق

ملحق(١/٤) رأس المال الكلي ورأس المال الصناعي والانفاق على العمالة الصناعية في الضفة الغربية . ١٠١

ملحق(٢/٤) رأس المال الكلي ورأس المال الصناعي والانفاق على العمالة الصناعية في قطاع غزة . ١٠٢

الاشكال

شكل رقم (١) ٨٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غـــزة المحتلـــين:

دراسة تحليلية للفترة (٦٨-١٩٨٩)

اعداد: سامي مروح راغب اطيمة

إشراف : د. محمد محمود النصر

جامعة اليرموك/ اربد ـ الاردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلّين خلال الفترة (٦٨-١٩٨٩) . حيث تبدأ هذه الدراسة بالاشارة الى الملامح الرئيسة للاقتصاد الوطني ، وتبيان دور القطاع الصناعي فيه، ثم دراسة تأثير الاحتلال الاسرائيلي على هيكل وانتاجية القطاع الصناعي الوطني ، والمستوى التكنولوجي للصناعات القائمة فيه.

وقد اظهرت الدراسة التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الوطني الناجمة عن سياسة "التوجيه-السيطرة" الاسرائيلية والتي اتُبعت للسيطرة على القطاع الصناعي من خلال توجيهه لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي . ونجم عن ذلك بروز ظاهرة "التعاقد من الباطن" لبعض الصناعات المحلية مع الاقتصاد الاسرائيلي، حيث نمت مثل هذه الصناعات في ظل الاحتلال . وبالمقابل ، فقد عانت صناعات أخرى نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من قِبل الصناعات الاسرائيلية المماثلة لها حيث تعرضت للركود ، وأُغلق بعضها ، وعمل البعض الاخر بطاقة انتاجية قليلة.

كما اظهرت الدراسة تناقص عوائد الحجم على مستوى القطاع الصناعي ككل، عند قياس مساهمة عنصري العمل ورأس المال في الانتاج الصناعي ، فقد بلغ مجموع مرونتي الانتاج الصناعي بالنسبة للعمل ورأس المال (٨٨٪) للضفة و(٩٥٪) لغزة . وعند قياس أثر المعامل التقني (والذي استخدم كمؤشر للتكنولوجيا غير المجسّدة في القطاع الصناعي الوطني ، وليعكس أثر الاحتلال الاسرائيلي مع الزمن على الصناعة الوطنية) ، تبيّن ان النمو التقني في العملية الانتاجية للقطاع الصناعي في كل من الضفة وغزة يؤثر بصورة سلبية على الناتج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الصناعي، وقد بلغ هذا الانخفاض (١٠,٦٪) للضفة ، و (٥,٣٪) لغزة سنويا خلال الفترة (٧٠-١٩٨٩) ويعزى ذلك الانخفاض ، بالدرجة الاولى ، الى تأثير الاحتلال الاسرائيلي من خلال سياساته المختلفة على القطاع الصناعي الوطني.

كما أظهرت الدراسة، أن التذبذب والانخفاض في الانتاجية الجزئية والكلية للقطاع الصناعي الوطني هما السمتان البارزتان في كل من الضفة وغزة. فقد تذبذبت انتاجية الدولار المنفق على كل من عنصري العمل ورأس المال خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي، وازداد الامر سوءاً خلال فترة الانتفاضة، وحدث نفس الشيء بالنسبة للانتاجية الكلية حيث لوحظ انخفاض مستوياتها خلال الفترة ذاتها ولم يزد مؤشرها عن (٠,٧٩) للضفة، و (٠,٥٩) لغزة عام ١٩٨٩.

وفي مجال التوصيات ، فان تطوير القطاع الصناعي الوطني وتقدمه يحتاج الى تطوير البنية التحتية للصناعة الوطنية وإلى تطوير ودعم الصناعات صغيرة الحجم، وزيادة الولاء المحلي للصناعة الوطنية، والتشجيع والدعم العربي الفعّال لها.

وختاماً ، تجدر الاشارة الى عدم وجود علاج شافٍ للمشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة الوطني بدون التخلص من الاحتلال الاسرائيلي وسياساته المختلفة . ولذلك لا بد من تشجيع عملية السلام ودعم موقف الوفد الفلسطيني المفاوض في مسيرة السلام. لانّه ، وفي حال نجاح عملية السلام في الشرق الاوسط، فان معظم مشاكل الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه سيتم حلّها خاصة مشكلة الاحتلال الاسرائيلي وتأثيراته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول

المقدمة

١:١ تمهيد:

لقد ارتبط الاقتصاد الوطني* منذ عام ١٩٦٧ بالاقتصاد الاسرائيلي بحكم وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧م . وقد نجم عن هذا الاحتلال سياسات اسرائيلية كانت ولا زالت تهدف الى تهويد الاراضي المحتلة ، واحتواء وتشغيل الموارد الوطنية المتاحة لتصب في صالح هذا الاحتلال . وقد ادّت تلك السياسات الى احداث تغييرات في البنية الهيكلية للاقتصاد المحلّي واثر ذلك على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقطاع الصناعة الوطني* ، كغيره من القطاعات الاقتصادية الوطنية ، تأثر من جراء السياسات التي اتبعها الاحتلال والتي هدفت الى العمل على تهويد هذا القطاع، اضف الى ذلك معاناة هذا القطاع من مشاكل ذاتية ، مما كان لهما دور في التأثير ليس على تقدمه فقط، بل وعلى استقراره ايضا.

١:٢ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على : اولاً، واقع القطاع الصناعي الوطني. وثانياً: اثر الاحتلال الاسرائيلي عليه والتغيرات التي طرأت على بنيته

---

* الاقتصاد الوطني (المحلي) ، قطاع الصناعة الوطني ، السوق المحلية: مصطلحات تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة الا ما يرد خلاف ذلك .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٩) . وثالثاً: اهداف السياسة الاسرائيلية من وراء هذه التغييرات ووسائل تحقيقها . ورابعاً: تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام والصناعة بشكل خاص . وخامساً: انتاجية القطاع الصناعي الوطني . وسادساً: التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي الوطني.

١:٣ أهمية الدراسة:

يلعب القطاع الصناعي دورا متزايد الاهمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد هذه الاهمية في دول العالم الثالث التي تتصف بهياكل اقتصادية ضعيفة التركيب، غير منسجمة وغير متوازنة، بالاضافة الى تخلفها الواضح وتبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية المتزايدة للخارج[١] . فالتخلف والتبعية هما من السمات الرئيسية التي تتسم بها الدول النامية ، ويرجع السبب في ذلك - بصورة رئيسية - الى معاناة تلك الدول من السيطرة الاستعمارية الطويلة الامد عليها[٢].

وقد وجدت الدول النامية ضالّتها في تصنيع اقتصادياتها الوطنية باعتبار انّ التصنيع خطوة اساسية في إطار تغيير هيكل اقتصادياتها الضعيفة [٣].فهناك اعتقاد سائد لدى هذه الدول بوجود " علاقة سببية" بين التصنيع والتقدم الاقتصادي ، فتركيز هذه الدول على القطاع الصناعي فيها، والعمل على توسيع قاعدته من حيث الانتاج والعمالة يعود الى تميّزه عن غيره من القطاعات الاخرى بمميزات تتمثل في استيعاب العمالة الفائضة وتدريبها، وتحقيق معدّلات نمو متسارعة في الانتاج، ومساهمته في العمل على التخلص او التخفيف من التبعية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية للخارج ، بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى[٤] .

وبالنسبة للقطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد عمد الاحتلال الى الحد من اضطلاعه بدور ريادي وهام في الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع صناعات معينة يمدها -الاحتلال- بالمواد الاولية اللازمة وتُسوّق انتاجها للسوق والمصانع الاسرائيلية . ومن السمات البارزة لمثل هذه الصناعات انّها صغيرة يغلب عليها الطابع الحرفي ، وانها ذات تكنولوجيا متخلفة وانتاجية منخفضة. وعلى الجانب الآخر، عمل الاحتلال على الحد من قيام بعض الصناعات الجديدة او توسيع القائم منها، خصوصا الصناعات التي تنافس الانتاج الاسرائيلي المماثل الذي يغرق السوق المحلية، او تنافسه داخل السوق الاسرائيلية ذاتها . ونتج عن ذلك ان تاثرت مثل هذه الصناعات كونها غير قادرة على المنافسة ، فاغلق بعضها وعمل البعض الآخر باقل من طاقته الانتاجية نظراً لصغر حجم السوق المحلي بالاضافة الي ارتفاع تكاليف الانتاج خاصة وان غالبية المواد الخام المستخدمة بهذه الصناعات مستوردة من - او عن طريق -اسرائيل .

وقد حظي قطاع الصناعة الوطني باهتمام كبير من قبل الباحثين المعنيين بتطور هذا القطاع والمدركين لاهميته في الاقتصاد الوطني ، وقد ظهرت مجموعة من الدراسات في هذا المجال نذكر منها دراسة طاهر حردان، وهي رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة الاردنية ١٩٨٢م) بعنوان "**الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين**". وقد تناولت تلك الدراسة الجدوى الاجتماعية كأسلوب لتقييم المشاريع الصناعية بالاضافة الى مقومات ومشاكل ومستقبل الصناعة حتى عام ١٩٧٩م . وهناك دراسة صادرة عن الامم المتحدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعنوان "التنمية الصناعية في فلسطين" ، وهي دراسة احصائية تناولت بعض الموضوعات المتعلقة بقطاع الصناعة الوطني . وهناك ايضا دراسات اخرى تخص القطاع الصناعي الوطني صدرت عن البنك المركزي الاردني والجمعية العلمية الملكية ومؤسسة صامد الاقتصادي حيث تناولت قطاع الصناعة من حيث العمالة والتجارة والاجور والمشاكل الصناعية وتأثيرات الاحتلال وبعض المسوحات الاحصائية.

وتعتبر هذه الدراسة الاولى من حيث شمولها لموضوعات هامة تتعلق بالقطاع الصناعي الوطني كموضوعيّ الانتاجية والتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الوطنية، بالاضافة الى تغطية هذه الدراسة للفترة التي أعقبت بداية الانتفاضة وحتى عام ١٩٨٩ وحسب توفر المصادر العلمية والاحصائية اللازمة، وستلجأ هذه الدراسة الى نتائج الدراسات السابقة التي تمت حول هذه المواضيع لاثبات بعض الفرضيات فيها من خلال اساليب التحليل القياسي والاحصائي .

١:٤ فرضيات الدراسة:

ستناقش هذه الدراسة عدداً من الفرضيات التي يمكن ان نجملها كالتالي:

الفرضية الاولى : حدثت تغيرات هيكلية عديدة في البنية الاقتصادية لقطاع الصناعة الوطني خلال فترة الدراسة (٦٨-١٩٨٩).

الفرضية الثانية: تأثر المستوى التكنولوجي للقطاع الصناعي الوطني سلباً (مع الزمن) خلال الفترة قيد الدراسة .

الفرضية الثالثة: تأثرت انتاجية القطاع الصناعي الوطني سلباً خلال فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١:٥ مصادر المعلومات:

لقد اعتمد الباحث على المصادر الاحصائية الوطنية والعربية كلّما امكن ذلك . ولكن ، نظراً لعدم توفر المصادر الاحصائية الوطنية والعربية بشكل دوري وكامل عن الارض المحتلة ، فقد اعتمد الباحث ايضا في دراسته هذه على المصادر الاحصائية الاسرائيلية . وهنا لابد من الاشارة والتحذير الى انّ سياسة الاحتلال قد عمدت الى التضليل في نشر المعلومات الاحصائية المتعلقة بالارض المحتلة، فقد اشار ميرون بنفنستي "Meron Benvenisiti" إلى أن (المعلومات الاحصائية التي ينشرها المكتب المركزي للاحصاء الاسرائيلي "Central Bureau of statistics" عن الضفة الغربية وقطاع غزة – اللتين تعتبران كوحدتين مستقلتين عن اسرائيل في الاحصاء المذكور – أفضل ما يقال عنها انها غير دقيقة "inaccurate" في أحسن الحالات ومضلّلة وخادعة "misleading" في أسوأ حالاتها [٥]. كما يذكر بريغمان "A.Bregman" بأنه يصعب التوصل الى النتائج الكمية الحقيقية المتعلقة بقطاع الصناعة في الارض المحتلة بالاعتماد على مصادر الاحصاءات الاسرائيلية حيث تبدو هذه المصادر في أفضل وصف لها بأنها متناقضة [٦].

وبأخذ ما سبق ذكره بعين الاعتبار، فان الباحث سوف يتوخى الدقة والحذر في استخدام الاحصاءات الاسرائيلية ، الا في حال عدم توفر المصادر الاحصائية العربية ، بالاضافة الى استخدام مصادر احصائية اخرى كالاحصاءات الفلسطينية (مثل المجموعة الاحصائية الفلسطينية – مكتب الاحصاء المركزي / دمشق، ونشرات مركز الدراسات الريفية – جامعة النجاح الوطنية / نابلس ، وجمعية

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات العربية / القدس، ومركز الدراسات الميدانية – جامعة بيرزيت ، وبعض المصادر والدراسات الاحصائية التي قام بها باحثون من الارض المحتلة)، والاحصاءات الاردنية (مثل احصاءات البنك المركزي الأردني ، واللجنة الأردنية-الفلسطينية المشتركة، ودائرة الاحصاءات العامة الاردنية والجمعية العلمية الملكية)، واحصاءات جامعة الدول العربية (مثل التقرير الاقتصادي العربي الموحد / الامانة العامة لجامعة الدول العربية – تونس) والاحصاءات الصادرة عن الامم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ، بالاضافة الى مسوحات احصائية اخرى. وتجدر الاشارة ، أنّه ونظراً لندرة المعلومات عن بعض سنوات فترة الدراسة فقد عمد الباحث الى استخدام الاساليب العلمية في تقدير هذه المعلومات (٧).

١:٦ خطة الدراسة:

ستقسم هذه الدراسة الى ستة فصول ، حيث يحتوي الفصل الاول على هذه المقدمة والتي تتضمن أهداف وأهمية الدراسة، وفرضيات الدراسة ، ومصادر المعلومات وخطة الدراسة ، بالاضافة الى بعض التعريفات التي تتعلق بالدراسة . ويلقي الفصل الثاني الضوء على الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه ، حيث سيناقش هذا الفصل الخصائص العامة للاقتصاد الوطني وموقع القطاع الصناعي لفترات مختلفة مما يشكّل خلفية الدراسة . ويتطرق الفصل الثالث الى هيكل وبنية القطاع الصناعي الوطني والتغيرات التي طرأت عليها خلال الاحتلال الاسرائيلي من خلال سياسة "التوجيه – السيطرة"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسرائيلية وما نجم عنها من سياسات أثرت على القطاع الصناعي الوطني . ويستعرض الفصل الرابع من هذه الدراسة التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي الوطني حيث سيتم قياس موقع التكنولوجيا من العملية الانتاجية كعنصر مستقل الى جانب عاملي الانتاج العمل ورأس المال (الصناعيين) . وفي الفصل الخامس ، ستتعرض الدراسة الى انتاجية القطاع الصناعي الوطني ، حيث سيناقش هذا الفصل انتاجية القطاع الصناعي لعاملي الانتاج (العمل ورأس المال) بالاضافة الي قياس الانتاجية الكلية في القطاع الصناعي الوطني. وأخيراً، يستعرض الفصل السادس ، نتائج الدراسة وتوصياتها حيث سيتم تلخيص أهم النتائج التي توصّلت اليها هذه الدراسة والتوصيات التي خلصت بها.

١:٧ تعريفات:

نستعرض فيما يلي بعض التعريفات الخاصة بالدراسة:-

- **الصناعة {Industry}** : هي أحد فروع الاقتصاد الوطني التي يجري فيها انتاج السلع والخدمات، وتتميز الصناعة عن باقي القطاعات الاقتصادية كونها تتولى استخراج الثروة المادية الطبيعية وتحويلها لغرض استخدامها في اشباع الحاجات الانتاجية والاستهلاكية [٨] وتقسم الصناعة من حيث الطبيعة الاقتصادية الي صناعات تحويلية واستخراجية .
- **الصناعة التحويلية {Manufacturing Industry}**: وهي العملية التي يتم من خلالها تحويل مادة أو عدد من المواد الى صورة اخرى غير صورتها الاولية حيث تكسبها هذه الصورة الجديدة صلاحية لاستعمال جديد لم يكن

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متوفرا من قبل وذات قيمة أفضل[٩].

- **الصناعة الاستخراجية** {Extractive Industry} : تقوم هذه الصناعة على استخراج المعادن من باطن الارض او قطع الاشجار من الغابات او صيد الاسماك، وتمر هذه المواد بعمليات تصنيع اخرى فهي في معظم الاحيان تعتبر مواد خام لصناعات مختلفة تقوم عليها[١٠].
- **التصنيع** {Industrialization} : هي الجهود التي تبذل لانشاء مصانع حديثة أو اجراء توسعات بالمصانع القائمة، أي أنّ عملية التصنيع تؤدي الى ازدياد الانتاج الصناعي (أي هي ازدياد مساهمة الفعاليات الصناعية في تكوين الناتج المحلي والقومي الاجماليين [١١].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الاول

(١) حسن ، صالح ياسر، ملاحظات حول بعض خصائص القطاع الصناعي في البلدان العربية، صامد الاقتصادي ، العدد ٢٦ ، (١٩٨١) ، ص ٥٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٦ .

(٣) المصدر السابق، ص ٥٥ – ٥٦ .

(٤) أبو الهيجاء ، عدنان ، " الصناعات الصغيرة في الاردن ودورها في عملية التنمية " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ،١٩٩١ ، ص١.

(5) Bahiri, Simcha," Industrialization in the West Bank and Gaza Strip," 1987, PP.2 .

(6) Bregman, A. " The Economy of the Administered Areas 1974 - 75 ." 1974, PP 44 - 45.

(٧) من هذه الاساليب :

(أ) التوليد "Interpolation" ، وتستخدم لتقدير قيمة مجهولة بين قيمتين في السلسلة الزمنية " time series" كمايلي:

$$X(t+1) = ([X(t) + X(t+2)] / 2)$$

حيث X (t+1) هي القيمة المجهولة والمقدرة

(ب) التقدير الاستقرائي"Extrapolation" : وتستخدم لتقدير قيمة مجهولة في بداية أو نهاية السلسلة الزمنية كما يلي:

$$X(t+2) = (2\,X(t+1) - X(t))$$

حيث X(t+2) هي القيمة المجهولة والمقدرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللمـــزيد يمكن الرجـــوع الى :" Intrilligator, Micheal D., Econometric Models, Techniques and Applications", 1978, pp 67 - 68 .

(٨) السّماك، محمد.وآخرون، " اساسيات الاقتصاد الصناعي" ١٩٨٤، ص ١٣.

(٩) المصـدر السـابق ، ص ١٣ ، وكـذلك صـالح ، حـسن (١٩٨٥) ، " مـدخل الى جغرافية الصناعية " ، ص ٢٩.

(١٠) صالح ، حسن ، (١٩٨٥) ، مصدر سابق ، ٢٩.

(١١) اسـماعـيل ، توفـيق " اسس الاقـتـصـاد الصناعي وتقـيـيم المشـاريع الصناعية"،١٩٨١،ص١٠.وكذلك صالح،حسن،(١٩٨٥) مصدر سابق، ص ٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الملامح الرئيسة للاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه

يهدف هذا الفصل اولاً ، الى اعطاء خلفية واضحة من الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني ومن ثم التطرق الى القطاع الصناعي فيه. حيث سيلقى الضوء على الخصائص العامة للاقتصاد الوطني من حيث الموقع والمساحة والسكان ، هيكل الانتاج والعمالة ، هيكل التجارة الخارجية ، استخدامات الموارد ، علاقة الاقتصاد الوطني بالدول العربية والاقتصاد الاسرائيلي ومشاكل الاقتصاد الوطني.

كما سيتم القاء الضوء على القطاع الصناعي الوطني قبل الاحتلال الاسرائيلي وخلاله مع التركيز على الفترة خلال الاحتلال موضوع الدراسة، هذا بالاضافة الى لمحة عن القطاع الصناعي خلال الانتفاضة وحسب توفر المعلومات.

٢:١ الخصائص العامة للاقتصاد الوطني

٢:١:١ الموقع والمساحة والسكان:-

تقع فلسطين على الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط، وتبلغ مساحتها ما يقارب (٢٧,٢٠٠)كم^{٢}، وقد وقع الجزء الاكبر منها تحت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨، حيث بلغت مساحة هذا الجزء حوالي (٢١,٢٩٨)كم^{٢} ،اي حوالي (٧٨,٣٪) من اجمالي المساحة الكلية لفلسطين، وانقسمت المساحة المتبقية الى قسمين

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منفصلين، الاول ، هو الضفة الغربية وتبلغ مساحتها (٥٧٢ . ٥)كم٢،حيث تم ضمّها الى إمارة شرق الأردن ، وفيما بعد اعلنت الوحدة وتم دمج الضفتين عام ١٩٥٠. والقسم الثاني ، هو قطاع غزة، البالغ مساحته (٣٣٠)كم٢، حيث وُضع تحت الادارة المصرية . ونتيجة لحرب حزيران/ ١٩٦٧، وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وبذلك تمت السيطرة الاسرائيلية على كل أرض فلسطين.

وتعتبر مسألة النمو السكاني بالنسبة للانسان الفلسطيني مسألة استمرار وبقاء بالرغم من كافة الظروف المعاكسة . ويبدو ذلك واضحاً في النسبة المرتفعة للسكان الذين تقل اعمارهم عن (١٤) عاماً والتي تبلغ حوالي (٤١٪) [١] ، وهذه النسبة لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها في دول العالم الثالث، فكما يشير تودارو (Todaro) ، فقد بلغت هذه النسبة حوالي (٥٠٪) من مجموع السكان في معظم دول العالم الثالث [٢] .

وكما يشير الجدول (٢-١) ، فقد ارتفع عدد السكان في الأرض المحتلة من (٩٣٩ . ٩) ألف نسمة عام ١٩٦٨ الى (٥٢٧ . ١) مليون نسمة عام ١٩٨٩، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (٣٤ . ٢٪) خلال تلك الفترة . وبالنسبة للضفة الغربية ، فقد ارتفع التعداد السكاني فيها من (١ . ٥٨٣) الف عام ١٩٦٨ ليصل الى (٩١٥) الف عام ١٩٨٩ وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٧ . ٢٪) خلال الفترة ، وبالنسبة لقطاع غزة، فقد ارتفع عدد السكان من (٨ . ٣٥٦) ألف عام ١٩٦٨ ليصل الى (٦١٢) ألف عام ١٩٨٩ وبمتوسط معدل نمو مستوى بلغ (٦٢ . ٢٪). وتجدر الاشارة الى أن قطاع غزة يتميز بكثافة سكانية مرتفعة بالمقارنة مع مساحته، فقد بلغت الكثافة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١)

التعداد السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة (٦٨ - ١٩٨٩)

الف نسمة

السنوات	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	عدد السكان (في نهاية السنة) (١)	معدل النمو * (٪) (٢)	عدد السكان (في نهاية السنة) (٣)	معدل النمو * (٪) (٤)	عدد السكان (في نهاية السنة) (٥)	معدل النمو * (٪) (٦)
١٩٦٨	٥٨٣,١	.	٣٥٦,٨	.	٩٣٩,٩	.
١٩٦٩	٥٩٧,٩	٢,٥	٣٦٣,٩	٢	٩٦١,٨	٢,٣
١٩٧٠	٦٠٧,٨	١,٧	٣٧٠	١,٧	٩٧٧,٨	١,٧
١٩٧١	٦٢٢,٦	٢,٤	٣٧٨,٨	٢,٤	١٠٠١,٤	٢,٤
١٩٧٢	٦٣٣,٥	١,٨	٣٨٧	٢,٢	١٠٢٠,٥	١,٩
١٩٧٣	٦٥٢,٤	٣	٤٠١,٥	٣,٧	١٠٥٣,٩	٣,٣
١٩٧٤	٦٦٩,٧	٢,٧	٤١٤	٣,١	١٠٨٣,٧	٢,٨
١٩٧٥	٦٧٥,٢	٠,٨	٤٢٥,٥	٢,٨	١١٠٠,٧	١,٦
١٩٧٦	٦٨٣,٣	١,٢	٤٣٧,٤	٢,٨	١١٢٠,٧	١,٨
١٩٧٧	٦٩٥,٧	١,٨	٤٥٠,٨	٣,١	١١٤٦,٥	٢,٣
١٩٧٨	٧٠٨	١,٨	٤٦٣	٢,٧	١١٧١	٢,٢
١٩٧٩	٧١٨,٦	١,٥	٤٤٤,٧	-٤,٠ *	١١٦٣,٣	٠,٧
١٩٨٠	٧٢٤,٣	٠,٨	٤٥٦,٥	٢,٧	١١٨٠,٨	١,٥
١٩٨١	٧٣١,٨	١	٤٦٨,٩	٢,٧	١٢٠٠,٧	١,٧
١٩٨٢	٧٤٩,٣	٢,٤	٤٧٧,٣	١,٨	١٢٢٦,٦	٢,٢
١٩٨٣	٧٧١,٨	٣	٤٩٤,٥	٣,٦	١٢٦٦,٣	٣,٢
١٩٨٤	٧٩٣,٤	٢,٨	٥٠٩,٩	٣,١	١٣٠٣,٣	٢,٩
١٩٨٥	٨١٥,٥	٢,٨	٥٢٧	٣,٤	١٣٤٢,٥	٣
١٩٨٦	٨٣٧,٧	٢,٧	٥٤٥	٣,٤	١٣٨٢,٧	٣
١٩٨٧	٨٦٨,١	٣,٦	٥٦٥,٦	٣,٨	١٤٣٣,٧	٣,٧
١٩٨٨	٨٩٥,٤	٣,١	٥٨٨,٥	٤	١٤٨٣,٩	٣,٥
١٩٨٩	٩١٥	٢,٢	٦١٢	٤	١٥٢٧	٢,٩
متوسط معدل النمو	.	٢,١٧	.	٢,٦٢	.	٢,٣٤

المصدر: Statistical Abstract of Israel, (SAI), Central Bureau of Statistics (CBS); Judea, Samaria and Gaza Strip (JSAGS), 1990 No.41, pp. 708.

* تم احتساب معدل النمو السنوي على اساس القانون التالي: معدل النمو السنوي في سنة (ن) = $\left[\frac{\text{س (ن)} - \text{س (ن-١)}}{\text{س (ن-١)}} \times ١٠٠\right]$ حيث (ن - ١) ترمز للسنة السابقة ،(س) : ترمز الى القيمة في السنة الحالية او السابقة.

* *بالنسبة لمعدل النمو السالب لعدد السكان في قطاع غزة عام ١٩٧٩ ، يعود الى خصم سكان العريش بعد اعادتها الى مصر عام ١٩٧٩. والاعمدة ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦، قام الباحث باحتسابها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السكانية لقطاع غزة (١٨٥٥) نسمة /كم٢ عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع (١٦٤) نسمة /كم٢ للضفة الغربية لنفس العام [٣].

٢:١:٢ هيكل الانتاج والعمالة والتجارة الخارجية:

٢:١:٢:١ الانتاج :

ازداد الناتج المحلي الاجمالي (ن .م .ج)* للضفة الغربية،وكما يشير الجدول (٢-٢) ، من (٨٩.٧) مليون دولار باسعار الكلفة عام ١٩٦٨ ليصل الى (١٦٦٨.٤) مليون دولار عام ١٩٨٩ ، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٨.٥٪) للفترة ٦٨-١٩٨٩. وبالنسبة لقطاع غزة، فقد ازداد من (٣٦.٦) مليون دولار ليصل الى (٤٤٩) مليون دولار لنفس سنتي المقارنة وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (١٤.٧٪) وباسعار الكلفة للفترة ذاتها كما يشير الجدول (٢-٣) الى ذلك.

وقد بلغت حصة الفرد الواحد من (ن .م .ج) ، (١٨٢٣) دولاراً وباسعار الكلفة لعام ١٩٨٩ بالنسبة للضفة الغربية و (٧٣٤) دولاراً بالنسبة لقطاع غزة لنفس سنة المقارنة.

وبالنظر الى مكونات (ن .م .ج) للضفة الغربية وقطاع غزة ، نلاحظ هيمنة القطاع الزراعي على (ن .م .ج) في كل من الضفة الغربية (٣١.٨٪ بالمتوسط) وغزة (٢٣.٩٪) ، تلاه في ذلك قطاعي الخدمات العامة، (١٢.٥٪)،(٢٠.٩٪) والبناء (١٣٪) ، (١٨.١٪) لكل من الضفة وغزة على التوالي . بينما نجد ان القطاع الصناعي قد احتل المرتبة الاخيرة في تكوين (ن. م .ج) وحافظ على نسبة متدنية

---

*(ن .م. ج) : تعني الناتج المحلي الاجمالي(GDP) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقريبا من هذا التكوين بلغت في المتوسط (٤ . ٧٪) للضفة و(٦ . ٨٪) لغزة كما يشير الجدولين (٢-٢) ،(٢-٣) الى ذلك . وبالمقارنة مع مكونات (ن.م.ج) في الأردن ، نجد ان الأهمية النسبية لقطاعي الزراعة والبناء في الأقتصاد الوطني قد فاقت مثيلاتها في الأردن ، فلم تزد مساهمة قطاعي الزراعة والبناء في تكوين (ن.م.ج) للأردن وكما يشير الجدول (٢-٢/أ) ، عن (٩,٢٥٪) ، (٧,٤٪) بالمتوسط خلال الفترة (٦٨-١٩٨٧) علي التوالي . اما قطاعي الخدمات والصناعة في الأردن ، فقد فاقت مساهمتها في تكوين(ن.م.ج) للأردن مثيلاتها في الأقتصاد الوطني حيث بلغت بالمتوسط(٦٧,٥٪) ، (١٥,٨٪) خلال نفس الفترة .

وفيما يلي نلقي الضوء على هذه القطاعات الاقتصادية:

(أ) القطاع الزراعي:

على الرغم من هيمنة قطاع الزراعة على (ن .م .ج) في كل من الضفة وغزة خلال فترة الدراسة، فقد انخفضت معدلات النمو في هذا القطاع من (٣٢٪) عام ١٩٦٩ الى(٢١٪) عام ١٩٨٩ للضفة، ومن (٨٪) الى (-١٪) لقطاع غزة لنفس عامي المقارنة. ويعود سبب هذا التراجع في النمو الى جملة من المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي منها :

(أ) المشاكل الطبيعية: وتتمثل في اعتماد الزراعة على مياه الامطار ، ويبدو هذا الأمر اكثر وضوحا في الضفة الغربية منه في غزة، فقد شكلت الأراضي الزراعية المروية (٥٪) من اجمالي الأراضي الزراعية في الضفة و (٦٠٪) في غزة[٤].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٢)

الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للضفة الغربية بسعر الكلفة

(بالاسعار الجارية)

السنة	الزراعة		الصناعة		الخدمات العامة		البناء		اخرى		(ن ٠ م ٠ ج)
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار
١٩٦٨	٣٢,٩	٣٦,٧	٧,٤	٨,٢	١٦	١٧,٨	٣,١	٣,٥	٣٠,٣	٣٣,٨	٨٩,٧
١٩٦٩	٤٣,٤	٤٠,٢	٩,٤	٨,٧	١٧,١	١٥,٨	٥,٧	٥,٣	٣٢,٣	٢٩,٩	١٠٨
١٩٧٠	٤٠,٣	٣٥,١	١٠,٩	٩,٥	١٩,١	١٦,٦	٧,١	٦,٢	٣٩,٧	٣٤,٥	١١٤,٩
١٩٧١	٥٤,٤	٣٦,٢	١٤,٥	٩,٧	٢٢,٥	١٥	١٠,٢	٦,٨	٤٨,٥	٣٢,٣	١٥٠,١٣
١٩٧٢	٧٣,١	٣٦,٨	١٦,٣	٨,٢	٢٦	١٣,١	١٦,٩	٨,٥	٦٦,٤	٣٣,٤	١٩٨,٦
١٩٧٣	٨١	٣٤,٦	١٩,٥	٨,٣	٣٣,١	١٤,٢	٢٤,٣	١٠,٤	٧٥,٩	٣٢,٥	٢٣٣,٨
١٩٧٤	١٧٦,٩	٤٥,١	٣٢	٨,٢	٤٨,٤	١٢,٣	٤٤,٧	١١,٤	٨٩,٨	٢٢,٩	٣٩١,٨
١٩٧٥	١٠٠,٦	٢٩,٦	٢٧,٧	٨,٢	٤٣,٨	١٢,٩	٥٢,٢	١٥,٤	١١٤,٩	٣٣,٩	٣٣٩,٣
١٩٧٦	١٤١,١	٣٤,٢	٢٧	٦,٥	٤٥,١	١٠,٩	٥٨	١٤,١	١٤١,٤	٣٤,٣	٤١٢,٦
١٩٧٧	٨٩,٧	٢٩,١	١٩,٣	٦,٢	٣٧,٤	١٢,١	٤٧,٨	١٥,٥	١١٤,٤	٣٧,١	٣٠٨,٦
١٩٧٨	١٦٢,٧	٣٥,٦	٣٢,٣	٧,١	٥٢,٨	١١,٦	٦٤,٢	١٤	١٤٤,٩	٣١,٧	٤٥٦,٩
١٩٧٩	١٢٤,٧	٣٠,٩	٢٧,٨	٦,٩	٤٧,٥	١١,٨	٦٨,١	١٦,٩	١٣٥,٣	٣٣,٥	٤٠٣,٤
١٩٨٠	١٩٧,٣	٣٨,٥	٣٤,٧	٦,٨	٥٣,٩	١٠,٥	٧٠	١٣,٧	١٥٦,٦	٣٠,٥	٥١٢,٦
١٩٨١	١٥٩,٧	٣٣,٥	٣٢,١	٦,٧	٦٥	١٣,٦	٧٤,٩	١٥,٧	١٤٤,٥	٣٠,٣	٤٧٦,٣
١٩٨٢	١٥٦,٩	٣٠,٦	٣٤,٤	٦,٧	٦٦,٦	١٣	٨٤,٩١	١٦,٦	١٦٩,٧	٣٣,١	٥١٢,٥
١٩٨٣	١٠٥,١	٢٦,٩	٢٧	٦,٩	٥٧,١	١٤,٦	٦١,٥	١٥,٧	١٤٠,١	٣٥,٩	٣٩٠,٧
١٩٨٤	١٠٨,٢	٢٢,٩	٣٤,٨	٧,٤	٦٧,٢	١٤,٢	٧٦,٤	١٦,٢	١٨٦,٤	٣٩,٤	٤٧٣,١
١٩٨٥	١١١,٣	٢٠	٤٢,٧	٧,٧	٧٧,٣	١٣,٩	٩١,٣	١٦,٤	٢٣٢,٧	٤١,٩	٥٥٥,٣
١٩٨٦	٣٨٦,٩	٣٢,٤	٩٠,٢	٧,٦	١١١,١	٩,٣	١٧٢,٩	١٤,٥	٤٣٢,٧	٣٦,٢	١١٩٣,٨
١٩٨٧	٢٤٩,٥	١٩	٩٩,٤	٧,٥	١٣٣,٨	١٠,٢	٢٢٢,٢	١٦,٩	٦١٠,٨	٤٦,٤	١٣١٥,٨
١٩٨٨	٣٨٥,٢	٢٤,٥	٨٦,٦٠	٥,٥	١١٣,٣٥	٧,٢	٢٥٣,٤	١٦,١	٧٣٤,١	٤٦,٧	١٥٧٢,٧
١٩٨٩	٤٦٥,٦	٢٧,٩	٧٠,٨١	٤,٢	٨٩,٧	٥,٤	٢٦٠,٨	١٥,٦	٧٨١,٥	٤٦,٨	١٦٦٨,٤
المتوسط	–	٣١,٨	–	٧,٤	–	١٢,٥	–	١٣	–	٣٥,٣	–

المصادر:

1968 - 1974 , Administered Territories Statistic Quartarely , Vol. V.4. 1975 p. 114.

1975 - 1980 , Awartani, Hisham, Asurvey of Industries in West Bank and Gaza Strip .pp 24 - 25.

1981 - 1984 , (SAI), 1985 No. 36, pp 711 , and for 1985, (SAI) , 1989 No . 40. pp 707

1986 - 1988 (SAI), 1990 No 41, pp 715 and for 1989 : by applying Extrapolation

الزراعة تشمل الغابات والاسماك . الخدمات العامة تشمل الكهرباء والماء . الخدمات الأخرى تشمل التجارة والنقل وخدمات اخرى (كملكية المباني والاسكان).

ملاحظة: النسب قام الباحث باحتسابها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٣)

الناتج الاجمالي (GDP) لقطاع غزة بسعر الكلفة

(بالاسعار الجارية)

السنة	الزراعة		الصناعة		الخدمات العامة		البناء		أخرى		(ن . م . ج)
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار
١٩٦٨	١٠,٣	٢٨,١	١,١	٣	٧,٤	٢٠,٢	١,١	٣	١٦,٦	٤٥,٤	٣٦,٦
١٩٦٩	١١,١	٢٦,٤	١,٧	٤,١	٨,٦	٢٠,٥	٢,٦	٦,٢	١٨	٤٢,٩	٤٢
١٩٧٠	١٤,٦	٢٨,٤	٣,١	٦	١٠,٦	٢٠,٦	٣,٤	٦,٦	١٩,٧	٣٨,٣	٥١,٤
١٩٧١	١٩,٦	٢٩,٧	٣,٧	٥,٦	١٣,١	١٩,٩	٤,٣	٦,٥	٢٥,٢٠	٣٨,٢	٦٥,٩
١٩٧٢	٢٥,٢	٣٢,٥	٥	٦,٤	١٥,٧	٢٠,٢	٨,١	١٠,٤	٢٣,٦	٣٠,٤	٧٧,٦
١٩٧٣	٣٢,١	٢٨,٨	٧,١	٦,٤	٢٢,٤	٢٠,١	١٥,٧	١٤,١	٣٤,١	٣٠,٦	١١١,٤
١٩٧٤	٣٩,١	٢٥,٤	١١,٦	٧,٥	٣٣,١	٢١,٥	٢٣,٨	١٥,٥	٤٦,٢	٣٠	١٥٣,٨
١٩٧٥	٤٢,٨	٢٩,٣	١٣,٨	٩,٥	٣١,٧	٢١,٧	٢٥,٩	١٧,٨	٣١,٥	٢١,٦	١٤٥,٨
١٩٧٦	٥٥,١	٣١,٢	١٨,١	١٠,٢	٣٢,٥	١٨,٤	٣٥,٦	٢٠,٢	٣٥,٣	٢٠	١٧٦,٥
١٩٧٧	٤٤,٥	٢٩,٩	١٥,٤	١٠,٤	٢٥,٥	١٧,٢	٢٤,٨	١٦,٧	٣٨,٤	٢٥,٨	١٤٨,٦
١٩٧٨	٥٢,٤	٢٩,٣	٢٠,٩	١١,٧	٣٤,٣	١٩,٢	٣٨,٥	٢١,٥	٣٢,٧	١٨,٣	١٧٨,٨
١٩٧٩	٤٢,٤	٢٣,٤	٢٠,٣	١١,٢	٢٩,٧	١٦,٤	٤٥,٣	٢٥	٤٣,١	٢٣,٨	١٨٠,٩
١٩٨٠	٣٦,٢	١٨,٩	١٧,٥	٩,٢	٣٧,٤	١٩,٦	٤١,١	٢١,٥	٥٨,٨	٣٠,٨	١٩١
١٩٨١	٤٤,٢	٢٠,٥	١٨,٦	٨,٦	٤٦,٦	٢١,٦	٥٠,٧	٢٣,٥	٥٥,٩	٢٥,٩	٢١٦
١٩٨٢	٣٣,٥	١٥,٩	١٩,٤	٩,٢	٤٧,٣	٢٢,٥	٤٩,٢	٢٣,٤	٦٠,٨	٢٨,٩	٢١٠,٢
١٩٨٣	٢٥	١٦,١	١٥,٤	٩,٩	٣٨,٦	٢٤,٨	٣٦,٩	٢٣,٧	٣٩,٦	٢٥,٤	١٥٥,٥
١٩٨٤	٣٠,٩	١٧,٨	١٥,٩	٩,٢	٤٥,٣	٢٦,٢	٧٤,٢	٤٢,٩	٤٣,٨	٢٥,٣	١٧٣,١
١٩٨٥	٣٦,٧	١٩,٢	١٦,٣	٨,٥	٥٢	٢٧,٣	٣٧,٣	١٩,٦	٤٨	٢٥,٢	١٩٠,٧
١٩٨٦	٦٩,٣	١٩,٩	٣٦,٤	١٠,٥	٧٢	٢٠,٧	٧٤,٧	٢١,٥	٩٦,٢	٢٧,٦	٢٤٨
١٩٨٧	٧٩,٣	١٧,٣	٦١,٧	١٣,٥	٨٨,٤	١٩,٣	١٠٠,٧	٢٢	١٢٨	٢٨	٤٥٧,٤
١٩٨٨	٨٦,١	١٨,٣	٤٩,٣	١٠,٥	٩٦,١	٢٠,٤	٩٠,٢	١٩,١	١٤٩	٣١,٦	٤٧١
١٩٨٩	٨٥,٦	١٩,١	٣٦,٢	٨,١	٩٥,٨	٢١,٣	٧٦	١٦,٩	١٥٥,٤	٣٤,٦	٤٤٩
المتوسط	-	٢٣,٩	-	٨,٦	-	٢٠,٩	-	١٨,١	-	٢٨,٥	-

المصدر: نفس مصادر الجدول (٢-٢)

ملاحظة: تجدر الاشارة الى ان قطاع غزة كان متضمنا في الاحصاءات الاسرائيلية مع شمال سيناء ورفح، الا انه تم اعادة شمال سيناء لمصر في ايار / ١٩٧٩ وبعدها أعيدت رفح (المصرية) الى مصر في نيسان/١٩٨٢ لهذا فالمعلومات الواردة بعد ١٩٧٩ لا تشمل سيناء ، والمعلومات الواردة بعد ١٩٨٢ تشمل قطاع غزة فقط. للمزيد يمكن الرجوع الى: Statistical Abstract of Israel (SAI) 1990 No. 41 pp.105

النسب قام الباحث باحتسابها.

© Arabic Digital University-Amman
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٢/أ)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن

بسعر الكلفة لبعض سنوات الفترة (٦٨ - ١٩٨٧)

(٪) بالاسعار الجارية

السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	الانشاءات	خدمات عامة	خدمات اخرى
١٩٦٨	١١,٧	١١,٧	٧	١,١	٦٨,٤
١٩٧٠	١٠,١	١٠,٣	٥	١,٢	٧٣,٤
١٩٧٥	٨,٦	١٨,٥	٦,٣	١	٦٥,٦
١٩٨٠	٧,٨	١٨,٧	١٠,٩	١,٩	٦٠,٧
١٩٨٥	٨,٥	١٨,٢	٨,٢	٢,٥	٦٢,٦
١٩٨٧	٨,٨	١٧,٤	٧	٣,٧	٦٣,١
المتوسط	٩,٢٥	١٥,٨	٧,٤	١,٩	٦٥,٦

المصدر: البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية، عدد خاص (١٩٦٤- ١٩٨٩)، ص ٥٨

(ب) **المشاكل الذاتية:** وتتمثل في تخلف وسائل الانتاج الزراعي واستمرارية استخدام الاساليب القديمة في الزراعة على نطاق واسع، والتخوف من استخدام وسائل الانتاج الحديثة ، وهناك مشكلة اخرى تتمثل في غياب مصادر التمويل المحلية ، أضف الى ذلك غياب نظام التسويق الزراعي الوطني [٥].

(جـ) **المشاكل الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي:** ولعلّ هذه المشاكل تعتبر الأكثر تأثيراً على القطاع الزراعي الوطني ، فقد عملت اسرائيل وهدفت الى إعادة تشكيل الهيكل الانتاجي الزراعي لكي يصبح القطاع الزراعي الوطني ملائماً لمتطلبات الاقتصاد الاسرائيلي ، فقد عمد الاحتلال على الحد من الانتاج الزراعي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يعتمد في تصديره على الاسواق العربية بهدف تحقيق المزيد من الارتباط بينه وبين السوق الاسرائيلي، وعمل على الحد من الانتاج الزراعي المحلي الذي ينافس نظيره الاسرائيلي . كما عمد الاحتلال الى الحد من الانتاج الزراعي المحلي الذي يعتمد على الري (زراعة مروية) ، حيث سيطرت سلطة الاحتلال على مصادر المياه المحلية، وقد اشار د. عمران أبو صبيح الى أن استغلال اسرائيل للمياه المحلية من أجل الزراعة يفوق ما يستخدم للزراعة الوطنية ب (١٥) ضعفاً ، كما واصلت سلطة الاحتلال سياسة النهب المتواصل لمساحات شاسعة من الارض الزراعية ، فقد بلغت مساحة الأرض الزراعية قبل الاحتلال (٤٧٪) من إجمالي مساحة الضفة الغربية، انخفضت الى (أقل من ٢٨٪) عام ١٩٨٥[٦] . ومن جهة أخرى، فقد عمد الاحتلال على تشجيع الانتاج الزراعي الذي يتطلبه السوق الاسرائيلي ، وهذه المنتوجات تعتمد على الكثافة العمالية في غالبها، كما عمل الاحتلال على تشجيع الانتاج الزراعي المصدّر الى أوروبا وذلك بهدف الحصول على العملة الاجنبية عن طريق هذا الاجراء[٧].

وقد كانت النتيجة الطبيعية لاستمرار السياسة الاسرائيلية هذه، أن ازداد تفتت الملكية الزراعية وتوسع نطاق الانتاج الزراعي الصغير الحجم وادى ذلك الى انخفاض العمالة الزراعية وانتشار ظاهرة "العمل العائلي" ، كلّ ذلك أدى الى انخفاض مساهمة الزراعة في (ن. م. ج) من (٣٧٪) عام ١٩٦٨ الى (٢٨٪) عام ١٩٨٩ للضفة الغربية ، ومن (٢٨٪) الى (١٩٪) لقطاع غزة لنفس سنتي المقارنة.

ومنذ بداية الانتفاضة وخلال الفترة ٨٧-١٩٨٩ ، نجد أن مساهمة الزراعة في (ن. م. ج) قد ارتفعت من (١٩٪، ٢٤,٥٪، ٢٨٪) للضفة الغربية لسنوات هذه الفترة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على التوالي، ونجد نفس الحال في قطاع غزة حيث بلغت النسب (١٧٪، ١٨٪، ١٩٪) لنفس الفترة ، وهذا يعكس وبوضوح التوجه الوطني الذي انتهجته الانتفاضة في الدعوة الى تشجيع الانتاج المنزلي وتطبيق مبدأ "العودة الى الأرض".

(٢) قطاع البناء:

زادت مساهمة قطاع البناء في (ن. م. ج) من (٥ . ٣٪، ٣٪) عام ١٩٦٨ لتصل الى (١٦٪،١٧٪) عام ١٩٨٩ لكل من الضفة وغزة على التوالي كما هو ملاحظ من الجدولين (٢-٢)، (٢-٣)، فزيادة الطلب المحلي على المساكن في الأرض المحتلة بالاضافة الى استيراد اسرائيل لمنتجات هذا القطاع كانت وراء الزيادة في هذه النسبة، وعلى الرغم من زيادة مساهمة قطاع البناء في (ن. م. ج) ، فقد تأثر من السياسة الاسرائيلية الهادفة الى منع أو الحد من البناء ، وانخفضت معدلات نموه في نهاية الفترة بالمقارنة مع بدايتها.

(٣) قطاع الخدمات

سيطر قطاع الخدمات العامة (وتشمل الكهرباء والماء) والاخرى (وتشمل النقل والتجارة والخدمات الاهلية) على أكثر من نصف (ن. م. ج) لكل من الضفة وغزة خلال فترة الدراسة. فارتفع من (٦ . ٥١٪) عام ٦٨ ليصل الى (٢ . ٥٢٪) عام ١٩٨٩، منها (٨ . ١٧٪،٤ . ٥٪) للخدمات العامة في الضفة الغربية ولنفس سنتي المقارنة على التوالي ، وبالنسبة لغزة، وعلى العكس من الضفة، فقد انخفضت النسبة من (٦ . ٦٥٪) عام ٦٨ لتصل الى (٩ ,٥٥٪) عام ١٩٨٩ منها (٢ . ٢٠٪ ، ٣ . ٢١٪) للخدمات العامة كما هو ملاحظ من الجدولين (٢-٢) ، (٢-٣).

ويرجع السبب في ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في (ن. م. ج) لكل من

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضفة وغزة الى ضيق السوق المحلية وارتفاع معدل الاستيراد السلعي وصعوبة التصدير وغياب العوامل المساعدة لكل من قطاعي الزراعة والصناعة [٨]. وبالرغم من ذلك فان التراجع في النمو الذي شهده هذا القطاع يعود بالدرجة الاولى الى تاثير الاحتلال وسياساته وخاصة على مجالات الصحة والتربية والتجارة وباقي الفروع الأخرى.

(٤) قطاع الصناعة:

كان القطاع الصناعي -موضوع الدراسة- الأقل مساهمة في تكوين الناتج المحلي الأجمالي بالمقارنة مع القطاعات الأقتصادية السابقة ، فلم تزد مساهمته عن (٩,٧٪) عام ١٩٧١ في الضفة و (١٣,٥٪) في غزة عام ١٩٨٧ . حيث يعود السبب في تدني هذه المساهمة الى المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع والناجمة بشكل رئيسي عن الأحتلال الأسرائيلي حيث سيتم القاء الضوء على القطاع الصناعي الوطني لاحقاً .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣:١:٣:٢ العمالة

ارتفع عدد العاملين المطلق في مختلف القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية من (٩٩.٨) الف عامل عام ١٩٧٠ ليصل الى (١١٥.٤) الف عام ١٩٨٩ وبالنسبة لقطاع غزة، فقد ارتفع هذا العدد من (٥٢.٩) الف الى (٥٩.٢) الف عامل لنفس سنتي المقارنة كما يشير الجدولين (٢-٤) ، (٢-٥) على التوالي. ونلاحظ أن تعداد العمالة لم يتم بنفس المقدار الذي نما به التعداد السكاني ، ويعود السبب في ذلك الى هجرة الايدي العاملة الوطنية إما للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي أو الاقتصاديات العربية لا سيّما الخليجية منها. ويبدو ما سبق ذكره جليا عند ملاحظة أن نسبة العمالة المحلية في الاقتصاد المحلي الى التعداد السكاني لم تزد عن (١٢.٦٪)، (٩.٧٪) عام ١٩٨٩ لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

وعند النظر الى الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الوطنية في تشغيل واستيعاب العمالة المحلية نجد أن قطاع الخدمات قد احتل المرتبة الأولى، فبلغت نسبة اليد العاملة فيه بالمتوسط (٥٦.٢٪، ٤١.٦٪) للفترة ٧٠ - ١٩٨٩ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

ونجد أن القطاع الزراعي قد احتل المرتبة الثانية من حيث تشغيل اليد العاملة، فقد بلغت نسبة العاملين فيه بالمعدل (٣٢.٧٪) للضفة و (٢١.٨٪) لغزة للفترة ٧٠ - ١٩٨٩.

أما قطاع الصناعة، فقد حلّ في المرتبة الثالثة من حيث تشغيله لليد العاملة ولم تزد نسبة مساهمة هذا القطاع في استيعاب العمالة المحلية بالمتوسط عن (١٤.٨٪) في الضفة و (١٥.٦٪) في غزة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-٤)

العمالة المحلية حسب القطاعات الاقتصادية (الضفة الغربية)

ألف عامل

السنة	المجموع		الزراعة		الصناعة		الانشاءات		الخدمات	
	الف	٪	الف	٪	الف	٪	الف	٪	الف	٪
١٩٧٠	٩٩,٨	١٠٠	٤٢,٤	٤٢,٥	١٤,٦	١٤,٦	٨,٤	٨,٤	٣٤,٤	٣٤,٥
١٩٧١	٩١,٢	١٠٠	٣٦,٧	٤٠,٢	١٣,٤	١٤,٧	٥,٦	٦,١	٣٥,٦	٣٩
١٩٧٢	٩٠,٣	١٠٠	٣٤,٣	٣٨	١٣,٢	١٤,٦	٦,٥	٧,٢	٣٧,٧	٤١,٨
١٩٧٣	٨٧,٨	١٠٠	٣٠	٣٤,٢	١٤,٤	١٦,٤	٦,٧	٧,٦	٣٦,٧	٤١,٨
١٩٧٤	٩٥	١٠٠	٣٦	٣٧,٩	١٤,٣	١٥,١	٦,٧	٧	٣٨	٤٠
١٩٧٥	٩١,٩	١٠٠	٣١,٨	٣٤,٦	١٤,٥	١٥,٨	٧,٧	٨,٤	٣٧,٩	٤١,٢
١٩٧٦	٩٢,٦	١٠٠	٣١,٤	٣٣,٩	١٣,٨	١٤,٩	٩,٣	١٠	٣٨,٢	٤١,٢
١٩٧٧	٩١,٩	١٠٠	٣٠,٧	٣٣,٤	١٣,٩	١٥,١	٩,٦	١٠,٤	٣٧,٨	٤١,١
١٩٧٨	٩٤	١٠٠	٣٢,٣	٣٤,٤	١٤,٣	١٥,٢	١٠,٢	١٠,٩	٣٧,١	٣٩,٥
١٩٧٩	٩٢,٥	١٠٠	٢٩,١	٣١,٥	١٤,٧	١٥,٩	١٠,٩	١١,٨	٣٧,٧	٤٠,٨
١٩٨٠	٩٤,٣	١٠٠	٣١,٣	٣٣,٢	١٤,٣	١٥,٢	١٠,١	١٠,٧	٣٨,٦	٤٠,٩
١٩٨١	٩٣,٥	١٠٠	٢٨,٥	٣٠,٥	١٤,٧	١٥,٧	١١,١	١١,٩	٣٩,٢	٤١,٩
١٩٨٢	٩٧,٥	١٠٠	٣١,٣	٣٢,١	١٥,٥	١٥,٩	١٠,٣	١٠,٦	٤٠,٤	٤١,٤
١٩٨٣	٩٩,١	١٠٠	٢٩,٢	٢٩,٥	١٥,٩	١٦,١	١٠,٩	١١	٤٣	٤٣,٤
١٩٨٤	١٠٤	١٠٠	٢٩,٦	٢٨,٥	١٦,٥	١٥,٩	١١,٧	١١,٣	٤٦,١	٤٤,٣
١٩٨٥	١٠٣,٨	١٠٠	٢٨,٣	٢٧,٣	١٦,٨	١٦,٢	١٢,٩	١٢,٤	٤٥,٨	٤٤,١
١٩٨٦	١١٤,٦	١٠٠	٣٢,٥	٢٨,٤	١٨	١٥,٧	١٤,٧	١٢,٨	٤٩,٤	٤٣,١
١٩٨٧	١١٤,٧	١٠٠	٢٩,٨	٢٦	١٩	١٦,٦	١٤	١٢,٢	٥١,٨	٤٥,٢
١٩٨٨	١١٩	١٠٠	٣٧,١	٣١,٢	١٨,٩	١٥,٩	١٢,٧	١٠,٧	٥٠,٢	٤٢,٢
١٩٨٩	١١٥,٤	١٠٠	٣٠,٥	٢٦,٤	١٩,٨	١٧,٢	١٢,٧	١١	٥٢,٤	٤٥,٤

المصدر:

(١) المجموع الكلي للعمال والنسب المئوية للعمالة في كل قطاع مأخوذة من :

For 1971 - 1974 (SAI), 1976, No. 27, pp. 712 , for 1975 - 1978 , (SAI), 1986 No. 37 pp. 705 and (SAI) 1987 No. 38 pp.723 , for 1970 and 1979 - 1989 (SAI) 1990 No. 41 pp.729

(٢) تعداد العمال (بالالف) لكل قطاع قام الباحث باحتسابها عن طريق:-

$$\text{العمال (الف) لكل قطاع} = \left[\frac{\text{مجموع العمال الكلي} \times \text{النسبة المئوية لكل قطاع}}{١٠٠}\right]$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-٥)

العمالة المحلية حسب القطاعات الاقتصادية (قطاع غزة)

ألف عامل

السنة	المجموع		الزراعة		الصناعة		الانشاءات		الخدمات	
	الف	٪	الف	٪	الف	٪	الف	٪	الف	٪
١٩٧٠	٥٢,٩	١٠٠	١٦,٧	٣١,٦	٦,٤	١٢,١	٤,٥	٨,٥	٢٥,٣	٤٧,٨
١٩٧١	٥١,٥	١٠٠	١٦	٣١,١	٦,٣	١٢,٢	٢,٤	٤,٦	٢٦,٨	٥٢,١
١٩٧٢	٤٦	١٠٠	١١,٤	٢٤,٨	٥,٨	١٢,٦	١,٩	٤,١	٢٦,٩	٥٨,٥
١٩٧٣	٤٥,٦	١٠٠	١١,٧	٢٥,٧	٥,٨	١٢,٧	١,٨	٣,٩	٢٦,٣	٥٧,٧
١٩٧٤	٤٦,٧	١٠٠	١١,٦	٢٤,٨	٥,٧	١٢,٢	١,٩	٤,١	٢٧,٥	٥٨,٩
١٩٧٥	٤٦,٧	١٠٠	١٢,٣	٢٦,٣	٥,٦	١٢	٢,٤	٥,١	٢٦,٤	٥٦,٦
١٩٧٦	٤٨,٣	١٠٠	١٢,٨	٢٦,٥	٦,٥	١٣,٥	٢,٢	٤,٦	٢٦,٨	٥٥,٤
١٩٧٧	٤٩,٥	١٠٠	١٢,٤	٢٥,١	٦,٢	١٢,٥	٣,٣	٦,٧	٢٧,٦	٥٥,٧
١٩٧٨	٤٨,٧	١٠٠	١٠,٣	٢١,١	٧,٥	١٥,٤	٣,٤	٧	٢٧,٥	٥٦,٥
١٩٧٩	٤٥,٥	١٠٠	٩,٦	٢١,١	٨,٣	١٨,٢	٣,٢	٧	٢٤,٤	٥٣,٧
١٩٨٠	٤٦,٣	١٠٠	٨,٧	١٨,٨	٨,٦	١٨,٦	٣,٤	٧,٣	٢٥,٦	٥٥,٣
١٩٨١	٤٦,٦	١٠٠	٨,٤	١٨	٧,٧	١٦,٥	٣,٩	٨,٤	٢٦,٦	٥٧,١
١٩٨٢	٤٦,١	١٠٠	٨,٢	١٧,٩	٦,٨	١٤,٨	٣,٩	٨,٥	٢٧,١	٥٨,٨
١٩٨٣	٤٥,٦	١٠٠	٨,٧	١٩,٢	٦,٩	١٥,٢	٣,٧	٨,٢	٢٦,٢	٥٧,٤
١٩٨٤	٤٧	١٠٠	٧,٨	١٦,٥	٨	١٧,١	٤	٨,٥	٢٧,٢	٥٧,٩
١٩٨٥	٤٨,٩	١٠٠	٨,٨	١٨	٧,٩	١٦,٢	٤,١	٨,٤	٢٨,١	٥٧,٤
١٩٨٦	٥٠,٣	١٠٠	٨,٥	١٦,٩	٨,٨	١٧,٦	٤,٢	٨,٣	٢٨,٨	٥٧,٢
١٩٨٧	٥٤,١	١٠٠	٨,٦	١٦	٩,٥	١٧,٥	٤,٥	٨,٤	٣١,٤	٥٨,١
١٩٨٨	٥٣,٥	١٠٠	٩,٩	١٨,٦	٨,٧	١٦,٣	٤,٥	٨,٤	٣٠,٣	٥٦,٧
١٩٨٩	٥٩,٢	١٠٠	١٠,٩	١٨,٤	٨	١٣,٥	٧,٥	١٢,٦	٣٢,٨	٥٥,٥

المصدر: نفس مصادر الجدول (٢-٤)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة لقطاع البناء، فلم تزد نسبة العمالة المحلية فيه بالمتوسط عن (١٠٠١٪) للضفة و(٧٠١٪) لغزة للفترة(٧٠ - ١٩٨٩) .

٣:٢:١:٣ التجارة الخارجية:

تعاني الاراضي المحتلة من عدم قدرتها على التمتع في حرية السيطرة على تجارتها، فوقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي جعلها مرغمة على التجارة مع اسرائيل - وبدرجة كبيرة - سواء كانت شروط التجارة في صالحها أو ضدّها ، ولم يمنع هذا الوضع من قيام علاقات تجارية بين الارض المحتلة والدول العربية (وخاصة الاردن) أو بقية دول العالم(خاصة دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية).

وكنتيجة طبيعية لما سبق ذكره، فقد امتازت المناطق المحتلة بدرجة عالية من الانفتاح على الاسواق الخارجية -السالفة الذكر- حيث أن مؤشر الانكشاف الاقتصادي ، والذي يقاس بحاصل قسمة المجموع الكلي لقيمة الواردات والصادرات على قيمة الناتج المحلي الاجمالي ، بلغ (٨٨٪) عام ٩٦٨وانخفض الى(٦٦٪) عام١٩٨٧بالنسبة للضفة [٩]، وبالنسبة لغزة فقد ارتفع من (٧٣٪) ليصل الى (١٢٤٪) لنفس سنتي المقارنة ، وبالنسبة للضفة وغزة معا، فقد انخفض من (٨٣٪) عام ١٩٦٨ ليصل الى (٦٨٪) عام ١٩٨٧.

وتعتبر هذه النسب من النسب العالية جداً، وتعكس مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج وتأثره بالتقلبات الاقتصادية في الدول التي يتعامل معها تجارياً .

وقد بلغ معدّل التبادل التجاري الدولي، والذي يقاس بمتوسط قيمة الصادرات الى متوسط قيمة الواردات ، (٤٥٪) للضفة و (٥٠٪) لغزة للفترة (٦٨ - ١٩٨٧) ، ونلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح مما يؤكد أن التبادل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري للأرض المحتلة لم يكن في صالحها . ويزداد الامر سوءاً في قطاع غزة مقارنة مع الضفة.

وفيما يلي استعراض لتجارة المناطق المحتلة مع كل من اسرائيل والأردن وبقية دول العالم:

(أ) التجارة مع اسرائيل :

يبدو اعتماد الاقتصاد الوطني على اسرائيل وتبعيته لها واضحا وجليا في تجارته معها ، ويرى أركادي "Arkadi B. V." أن العلاقة التجارية بين الأرض المحتلة واسرائيل تتمثل في كون الاولى تعتبر سوقا هامة للسلع الاسرائيلية[١٠] . وتشكل الارض المحتلة سوقا مربحا لاسرائيل، فقد ارتفع فائض تجارة اسرائيل مع الضفة الغربية الى (١٦) ضعفا خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٧)، من (٢٦.٨) مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى (٤٢٠.٢) مليون دولار عام ١٩٨٧. وبالنسبة لقطاع غزة ، فقد ارتفع فائض تجارة اسرائيل معه الى (٢١) ضعفا خلال نفس الفترة ، من (١١.٤) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٢٣٧.٣) مليون دولار عام ١٩٨٧، كما يشير الجدولين (٢-٦)، (٢-٧) الى ذلك .

وقد شكلت وارادت الضفة الغربية من اسرائيل (٧٧٪) من اجمالي الواردات وارتفعت الى (٩١٪) عام ١٩٨٧، بينما بلغت نفس النسبة لقطاع غزة (٧٦٪) عام ٦٨ وارتفعت لتصل الى (٩٢٪) عام ١٩٨٧. وتكونت هذه الواردات بصورة رئيسية من السلع الاستهلاكية المصنّعة. ونلاحظ من خلال هذه النسب أن نطاق المعاملات التجارية بين الأرض المحتلة واسرائيل كان في تزايد مستمر خلال الفترة. ولا بد من الاشارة الى أن هذا التعامل كان السبب في العجز المزمن والمتزايد للتبادل التجاري بين الأرض المحتلة واسرائيل اذا علمنا أن مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية والذي يقاس بقسمة قيمة الصادرات لاسرائيل الى اجمالي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة الصادرات الوطنية قد بلغ (٤٥٪) عام ١٩٦٨ وارتفع إلى (٧٠٪) عام ١٩٨٧ بالنسبة للضفة . وبالنسبة لغزة ، فقد بلغت النسب (٣٥٪) ، (٩١٪) لنفس سنتي المقارنة على التوالي ، كما يشير الجدولين (٢-٦)،(٢-٧) . حيث أن معظم الصادرات الوطنية لاسرائيل هي سلع وسيطة مصنعة .

وتجدر الاشارة في هذا المجال أنّه ، وخلال الانتفاضة ، قد انخفض التبادل التجاري للأرض المحتلة مع اسرائيل بنسبة (-٤٤٪) عام ١٩٨٨ بالمقارنة مع عام ١٩٨٧ وذلك تلبية لتوجهات الانتفاضة الداعية لخفض التعامل - بشتى انواعه - مع إسرائيل، فانخفضت الواردات من (٢ . ٩٦١) مليون دولار الى (١ . ٥٣٩) مليون دولار. بينما انخفضت الصادرات لاسرائيل من (٧ . ٣٠٣) مليون دولار لتصل الى (١٧٠) مليون دولار لنفس سنتي المقارنة [١١] ، وساعد ذلك في تحسين الميزان التجاري وتخفيف العجز فيه بمقدار (٤٤٪) ، وهذه النسبة تشير إلى أن العجز المتحقق في الميزان التجاري الكلي للأرض المحتلة سببه العجز المزمن في التبادل التجاري مع اسرائيل لعامي المقارنة.

(ب) التجارة مع الأردن:

تختلف تجارة الأرض المحتلة ، وبصفة خاصة الضفة الغربية ، مع الأردن والتي تتم عبر الجسور المفتوحة معها عن التجارة مع اسرائيل ، فقد حققت تجارة الأرض المحتلة مع الأردن فائضاً مستمراً خلال فترة الدراسة ، فارتفعت صادرات الضفة الغربية الى الأردن من (٧ . ١٤) مليون دولار عام ١٩٦٨ لتصل إلى (٤ . ٦٦) مليون دولار عام ١٩٨٧. وشكلت هذه الصادرات (٥٣٪ ، ٢٩٪) من اجمالي صادرات الضفة الغربية لعامي المقارنة، كما يشير الجدول (٢-٦) ، وتكونت هذه الصادرات من السلع الاستهلاكية المصنّعة . أما صادرات قطاع غزة للاردن، وكما يشير الجدول (٢-٧)، فقد سجلت ارتفاعا مستمرا حتى عام ١٩٧٧ حيث بلغت (٤ . ٤٤)

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-٦)

الميزان التجاري، الصادرات والواردات للضفة الغربية (١٩٦٨ -١٩٨٩)

مليون دولار امريكي

السنة	التجارة مع اسرائيل			التجارة مع الاردن			التجارة مع البلدان الأخرى			المجموع		
	ص	د	م=ص-د	ص	د	م=ص-د	ص	د	م=ص-د	ص	د	م=ص-د
١٩٦٨	١٢,٥	٣٩,٣	٢٦,٨-	١٤,٧	٥,١	٩,٦	٠,٣	٦,٩	٦,٦-	٢٧,٥	٥١,٣	٢٣,٨-
١٩٦٩	١٢,٣	٥١,٣	٣٩,٠-	١٨,٤	٧,١	١١,٣	٠,٤	٥,٥	٥,١-	٣١,١	٦٣,٩	٣٢,٨-
١٩٧٠	١٦,٣	٥٤,٧	٣٨,٤-	١٣,٨	٣,٦	١٠,٢	٠,٤	٦,٦	٦,٢-	٣٠,٥	٦٤,٩	٣٤,٤-
١٩٧١	٢٠,٩	٦٠,٥	٣٩,٦-	١٨,٨	٣,٨	١٥	٠,٥	١١,٥	١١-	٤٠,٢	٧٥,٨	٣٥,٦-
١٩٧٢	٢٥,٦	٨١,٢	٥٥,٦-	٢٥,٥	٤,٥	٢١	٠,٤	١٢,٧	١٢,٣-	٥١,٥	٩٨,٤	٤٦,٩-
١٩٧٣	٤١,٦	١١٨,٣	٧٦,٧-	١٥,٨	٣,٩	١١,٩	٠,٤	١٠,١	٩,٧-	٥٧,٨	١٣٢,٣	٧٤,٥-
١٩٧٤	٦٢,٨	١٧٢	١٠٩,٢-	٢٦,٢	٤,٨	٢١,٤	٠,٧	١٥,٣	١٤,٦-	٨٩,٧	١٩٢,١	١٠٢,٤-
١٩٧٥	٦٩,٩	٢٠٤	١٣٤,١-	٣٤,٧	٥	٢٩,٧	٤,٤	٢١,١	١٦,٧-	١٠٩	٢٣٠,١	١٢١,١-
١٩٧٦	٧٧,١	٢٢٢,١	١٤٥-	٤٢,٦	٣,٧	٣٨,٩	٣,٥	٢٢	١٨,٥-	١٢٣,٢	٢٤٧,٨	١٢٤,٦-
١٩٧٧	٧٣,٦	٢٣٩,٦	١٦٦-	٤٣,٨	٤,٧	٣٩,١	١	٢٢,٣	٢١,٢-	١١٨,٤	٢٦٦,٥	١٤٨,١-
١٩٧٨	٧٧,٩	٢١٧,١	١٣٩,٢-	٦١,٦	٥	٥٦,٦	١,٣	٢٨,٨	٢٧,٥-	١٤٠,٨	٢٥٠,٩	١١٠,١-
١٩٧٩	٨٩	٢٩٧,٦	٢٠٨,٦-	٥٧,٩	٥	٥٢,٩	١,١	٤٥,٥	٤٤,٤-	١٤٨	٣٤٨,١	٢٠٠,١-
١٩٨٠	١١١,٣	٣٥٠,٥	٢٣٩,٢-	٧٦	٥,٥	٧٠,٥	١,٧	٤٧,٧	٤٦-	١٨٩	٤٠٣,٧	٢١٤,٧-
١٩٨١	١٢٩,٦	٣٨١,٨	٢٥٢,٢-	٧٤,٢	٧,٣	٦٦,٩	١,٤	٣٨,٦	٣٧,٢-	٢٠٥,٢	٤٢٧,٧	٢٢٢,٥-
١٩٨٢	١٠٩,١	٣٦٦,٤	٢٥٧,٣-	٩٠,٥	٨,٩	٨١,٦	١	٤٣,٢	٤٢,٢-	٢٠٠,٦	٤١٨,٥	٢١٧,٩-
١٩٨٣	١٣٤	٤٠٦,٩	٢٧٢,٩-	٦٥,٩	٦,٨	٥٩,١	١,١	٣٩	٣٧,٩-	٢٠١	٤٥٢,٧	٢٥١,٧-
١٩٨٤	٩٩,٩	٣٦٣,١	٢٦٣,٢-	٨٣,٥	٨,٢	٧٥,٣	١,١	٣٥,٥	٣٤,٤-	١٨٤,٥	٤٠٦,٨	٢٢٢,٣-
١٩٨٥	٩٦,١	٣٣٩,٥	٢٤٣,٤-	٦٩,٣	٨,٧	٦٠,٦	١	٢٨,٣	٢٧,٣-	١٦٦,٤	٣٨٦,٥	٢٢٠,١-
١٩٨٦	١٥٥,٩	٤٥١	٢٩٥,١-	٨٣,٢	١٠,٩	٧٢,٤	٠,٩	٥٠,١	٤٩,٢-	٥١٢	٢٤٠,١	٢٧١,٩-
١٩٨٧	١٦٠,٥	٥٨٠,٧	٤٢٠,٢-	٦٦,٤	٩,٤	٥٧	١,٣	٤٩	٤٧,٧-	٢٢٨,٢	٦٣٩,١	٤١٠,٩-
١٩٨٨	غ.م	غ.م	غ.م	٤١,٧	٩,٥	٣٢,٢	١,٢	٤١,٢	٤٠-	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٩	غ.م	غ.م	غ.م	٢٥	٨,٦	٢٦,٤	١,١	٤٣,٢	٤٢,١-	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٦٩ : اخذت الارقام من اللجنة الاردنية-الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل: "مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة"، عمان، الاردن، ١٩٨٢، ص ٤٤-٤٥.

للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٩ (SAI), Judea, Samaria and Gaza Strip, 1990 No. 41 pp. 7171989

ملاحظة:(ص)صادرات،(د) واردات،(م) الميزان التجاري=(الصادرات-الواردات)، (غ.م):تعني الارقام غير متوفرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-٧)

الميزان التجاري، الصادرات والواردات لقطاع غزة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)

مليون دولار امريكي

السنة	التجارة مع اسرائيل			التجارة مع الاردن			التجارة مع البلدان الأخرى			المجموع		
	ص	و	م=ص-و	ص	و	م=ص-و	ص	و	م=ص-و	ص	و	م=ص-و
١٩٦٨	٢.٨	١٤.٢	-١١.٤	٠.٨	٠.١	٠.٧	٤.٤	٤.٣	٠.١	٨	١٨.٦	-١٠.٦
١٩٦٩	٢.٧	٢١.٥	-١٨.٨	١.٣	٠.١	١.٢	٥.٩	٥.٢	٠.٦	٩.٩	٢٦.٩	-١٧
١٩٧٠	٤.٦	٢٨.٥	-٢٣.٩	٣.٤	٠.١	٣.٣	٦.٧	٦	٠.٧	١٤.٧	٣٤.٦	-١٩.٩
١٩٧١	٩.٥	٤١.٥	-٣٢	٣.٥	٠.١	٣.٤	١٥	٧.٥	٧.٥	٢٨	٤٩.١	-٢١.١
١٩٧٢	١٥.٢	٥٧.١	-٤١.٩	٣.٣	٠.١	٣.٢	١٣.٥	٧.٢	٦.٣	٣٢	٦٤.٤	-٣٢.٤
١٩٧٣	٢٥.١	٧٦.١	-٥١	٤.٥	٠.١	٤.٤	١٣.٥	٧.٣	٦.٢	٤٣.١	٨٣.٥	-٤٠.٤
١٩٧٤	٣٥.٦	١١٥.٣	-٧٩.٧	٩.٤	٠.١	٩.٣	١٢.٢	١٤.٥	-٢.٣	٥٧.٢	١٢٩.٩	-٧٢.٧
١٩٧٥	٥٣.٤	١٦٧.٢	-١١٣.٨	١٧	٠.٢	١٦.٨	١٣.٥	٩.٤	٤.١	٨٣.٩	١٧٦.٨	-٩٢.٩
١٩٧٦	٦٦.١	١٦٩.٨	-١٠٣.٧	٢٥.١	٠.١	٢٥	١٢.٩	١٦.٢	-٣.٣	١٠٤.١	١٨٦.١	-٨٢
١٩٧٧	٨٠.٥	٢٢٣.٨	-١٤٣.٣	٤٤.٤	٠	٤٤.٤	١٢	١٦.٨	-٤.٨	١٣٦.٩	٢٤٠.٦	-١٠٣.٧
١٩٧٨	٧٩.٩	١٨٦.٧	-١٠٦.٨	٣٣.٧	٠	٣٣.٧	٨.٧	١٨.٢	-٩.٥	١٢٢.٣	٢٠٤.٩	-٨٢.٦
١٩٧٩	٨٠	١٩٥.٣	-١١٥.٣	٣٤.٢	٠	٣٤.٢	٩.٣	٢٤.٤	-١٥.١	١٢٣.٥	٢١٩.٧	-٩٦.٢
١٩٨٠	١١٣.١	٢٣١.٩	-١١٨.٨	٣١.٣	٠	٣١.٣	٩.٨	٢٩	-١٩.٢	١٥٤.٢	٢٦٠.٩	-١٠٦.٧
١٩٨١	١٥٩.١	٢٨٢.٦	-١٢٣.٥	٣١.٢	٠	٣١.٢	٧.٥	٢٦.٩	-١٩.٤	١٩٧.٨	٣٠٩.٥	-١١١.٧
١٩٨٢	١٤٩.٤	٢٨٢	-١٣٢.٦	٣٤.٥	٠	٣٤.٥	٦.١	٢٨.٤	-٢٢.٣	١٩٠	٣١٠.٤	-١٢٠.٤
١٩٨٣	١٥١.١	٣٠٥.٧	-١٥٤.٦	٢٢.٥	٠	٢٢.٥	٧	٢٦.٤	-١٩.٤	١٨٠.٦	٣٣٢.١	-١٥١.٥
١٩٨٤	٨٥.٤	٢٥٦.٨	-١٧١.٤	١٤.٩	٠	١٤.٩	٤.٢	٢٢.٦	-١٨.٤	١٠٤.٥	٢٧٩.٤	-١٧٤.٩
١٩٨٥	٨٥.٢	٢٥٨.٥	-١٧٣.٣	١٦.١	٠	١٦.١	٤.٧	٢٢.٩	-١٨.٢	١٠٦	٢٨١.٤	-١٧٥.٤
١٩٨٦	١١٨.٧	٣٤٦.٨	-٢٢٨.١	١٨.٨	٠	١٨.٨	٢.٢	٣١.٢	-٢٩	١٣٩.٧	٣٧٨	-٢٣٨.٣
١٩٨٧	١٤٣.٢	٣٨٠.٥	-٢٣٧.٣	١١.٨	٠	١١.٨	٢.١	٣١.٦	-٢٩.٥	١٥٧.١	٤١٢.١	-٢٥٥
١٩٨٨	غ.م	غ.م	غ.م	١٠.٧	٠	١٠.٧	١.١	٢٧.٩	-٢٦.٨	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٩	غ.م	غ.م	غ.م	٥.٤	٠	٥.٤	٢.٦	٢٨.٧	-٢٦.١	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: نفس مصادر الجدول (٢-٦)

ملاحظة: (ص) صادرات ، (و) واردات ، (م) الميزان التجاري =(الصادرات - الواردات)، (غ.م) : تعني الارقام غير متوفرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دولار ، ثم أخذت بالانخفاض حتى وصلت الى (١١.٨)مليون دولار عام ١٩٨٧، ويعود السبب في ذلك الى بعد المسافة بين الاردن وغزة .

وبالنسبة الى الواردات من الأردن ، فكانت أقل من الصادرات اليه، فلم تزد عن (١١) مليون دولار عام ١٩٨٦ بالنسبة للضفة الغربية وتكوّنت في أغلبها من مواد خام لازمة للصناعة الوطنية. أما قطاع غزة، فان وارداته من الاردن معدومة منذ عام ١٩٧٧ ويعود ذلك الى الاسباب السابقة الذكر .

وارتفع فائض الميزان التجاري للأرض المحتلة مع الاردن من (١٠.٣) مليون دولار عام ١٩٦٨ لتصل الى (٦٨.٨) مليون دولار عام ١٩٨٧، ولكنه انخفض الى (٣١.٨) مليون دولار عام ١٩٨٩.

(جـ) التجارة مع الدول الاخرى :

كانت سياسة إسرائيل تجاه المناطق المحتلة بشكل عام، والقطاع التجاري بشكل خاص، محط انظار العديد من دول العالم، من حيث عدم الرضى عن هذه السياسة. وقد تمخض الاهتمام - خاصة من قبل الدول الاوروبية- بالاوضاع الاقتصادية للارض المحتلة عن قرار اتخذته المجموعة الاقتصادية الاوروبية اواخر عام ١٩٨٦ بمنح معاملة تفضيلية لمنتجات الارض المحتلة حيث تم رفع القيود الجمركية على السلع المصنّعة والمصدّرة من الارض المحتلة ، وتخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع الزراعية وتطبيق مبدأ "التعامل مباشرة" مع المؤسسات الوطنية في الارض المحتلة دون تدخل أي وسيط (١٢).

وقد حقق الميزان التجاري للارض المحتلة مع بقية دول العالم عجزا مستمرا . وكان التبادل التجاري مع هذه الدول بالنسبة لقطاع غزة أكبر منه بالنسبة للضفة في مجال الصادرات وعكس ذلك في مجال الواردات . وقد بلغت صادرات الضفة الغربية لبقية دول العالم(٣٠.٠) مليون دولار عام ١٩٦٨ شكّلت (١٠.١٪) من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجمالي الصادرات، ارتفعت الى (١٠٣) مليون دولار عام ١٩٨٧ وانخفضت الى(١٠١) مليون دولار عام ١٩٨٩ ، بينما انخفضت صادرات قطاع غزة لهذه الدول من (٤٠٤) مليون دولار الى (٢٠١) مليون دولار لنفس سنتي المقارنة، الا انها ارتفعت الى (٢٠٦) مليون دولار عام ١٩٨٩ كما يشير الجدولين (٢-٦)، (٢-٧) ، وكانت الصادرات لهذه الدول في اغلبها زراعية.

وبالنسبة الى واردات الضفة الغربية من هذه الدول ، فقد ارتفعت من (٦٠٩) مليون دولار عام ١٩٦٨ لتصل الى (٤٩) مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وانخفضت الى (٤٣٠٢) مليون دولار عام ١٩٨٩ . وبالنسبة لقطاع غزة ، فقد أرتفعت من (٤٠٣) مليون دولار لتصل الى (٣١٠٦) مليون دولار عام ١٩٨٧، وانخفضت الى (٢٨٠٧) مليون دولار عام ١٩٨٩ كما يشير الجدولين سالفي الذكر.

٣:١:٣ استخدامات الموارد

تميزت اقتصاديات المناطق المحتلة بنمط استهلاكي تخطّى الامكانيات الانتاجية لها وأثر ذلك سلبياً على المدخرات الوطنية وعرقل الاستثمارات الخاصة بالقطاعات الانتاجية[١٣] ، وهذا يعني أن الدخل القومي تم توجيهه وجهة استهلاكية وليس استثمارية .

وكما يظهر من الجدولين (٢-٨)، (٢-٩) ، فقد بلغ متوسط نسبة الاستهلاك الكلي (العام والخاص) الى مجموع الموارد الكلية خلال الفترة ٦٨ - ١٩٨٧، (٦٩٠٦٪) في الضفة الغربية و (٦٣٪) في غزة، وقد أثر هذا الوضع على التكوين الرأسمالي الاجمالي المحلي في كل منهما ، فلم تزد نسبته الى مجموع الموارد المحلية عن (١٤٪) للضفة و (١٣٠١٪) لغزة، بالمتوسط ، خلال نفس الفترة.

كما أن الاستهلاك الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد فاق الانتاج المحلي الاجمالي طوال فترة الدراسة ، وكانت نسبته أعلى من (١٠٠٪) فبلغت في المتوسط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-٨)

الموارد واستخداماتها في الضفة الغربية

مليون دولار (بالاسعار الجارية)

السنوات	المجموع الكلي للموارد (١)	الانفاق على الاستهلاك (العام و الخاص) (٢)	تكوين راس المال المحلي الاجمالي (٣)	الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق) (٤)	الناتج القومي الاجمالي (بسعر السوق) (٥)	(٢)/(١) ٪ (٦)	(٤)/(٢) ٪ (٧)	(٣)/(١) ٪ (٨)	(٥)/(١) ٪ (٩)
١٩٦٨	١٦٠.٦	١١٧.٢	٧.١	٩٦.٦	٩٩.٧	٧٣	١٢١	٤.٤	٦٢
١٩٦٩	١٩٦	١٤٥.١	١٦.٣	١١٤	١٢٦	٧٤	١٢٧	٨.٣	٦٤
١٩٧٠	٢١٠	١٦٢.٣	١٤	١٢٢.٩	١٤٥.٧	٧٧	١٣٢	٦.٧	٦٩
١٩٧١	٢٦٨.١	١٩٧.٣	٢٣.٦	١٥٩.٨	٢٠٣.٧	٧٤	١٢٣	٨.٨	٧٦
١٩٧٢	٣٥٠	٢٤٣.٣	٤٢.١	٢١٠.٢	٢٧٧.٩	٦٩	١١٦	١٢	٧٩
١٩٧٣	٤٠٣.٢	٣١٥.٥	٤٣.٦	٢٤٧.٦	٣٢٥.٥	٧٣	١٢٧	١٠.١	٧٦
١٩٧٤	٦٨٢.٧	٤٥٠	١١٨.٩	٤١٤.٩	٥٢٤.٧	٦٦	١٠٨	١٧	٧٧
١٩٧٥	٦١٩.٦	٤٢٧.٣	٨٦.٥	٣٤٧.٢	٤٥٦.٦	٦٩	١٢٣	١٤	٧٤
١٩٧٦	٧٣٢	٥٠٢.١	٩٨.٩	٤٢٢.٨	٥٤٦.٩	٦٩	١١٩	١٣.٥	٧٥
١٩٧٧	٥٧٤.٨	٤٠٢.٤	٧٧.٢	٣٢١.٦	٤٢١.٤	٧٠	١٢٥	١٣.٤	٧٤
١٩٧٨	٧٩٦.٣	٥٠٨.٧	١٤٢.٦	٤٧٣.٨	٦٠٧.٥	٦٤	١٠٧	١٧.٩	٧٦
١٩٧٩	٧٦٢.٩	٥١٦.٦	١٢٥.٧	٤١٧.٦	٥٥٩.٣	٦٨	١٢٤	١٦.٥	٧٤
١٩٨٠	٩٠٨.٤	٥٩٥.٣	١٦٨	٥٢٩.٥	٦٧٥.٩	٦٥	١١٢	١٨.٥	٧٥
١٩٨١	٩٢٩.٧	٦٤٠.٨	١١٨.٦	٤٩٥.٥	٦٦٣.٥	٦٩	١٢٩	١٢.٨	٧١
١٩٨٢	٩٥٣	٦٣٧.٥	١٥١.٢	٥٢٥.٥	٧٢٠.٥	٦٧	١٢١	١٥.٩	٧٦
١٩٨٣	٧٥٠.٣	٥١٩.٥	١١٢.١	٤٢١.٨	*٧٧٧.٥	٦٩	١٢٣	١٤.٩	١٠٣
١٩٨٤	**٨٧٩.٥	٦١٢.٢	١٧٤	**٥٠٤.٣	**٧٦٤.٨	٦٩.٥	١٢١.٥	١٩.٨	٨٧
١٩٨٥	١٠٠٨.٧	٧٠٤.٧	١٥٩.٣	٥٨٦.٧	٧٥٢	٧٠	١٢٠	١٥.٨	٧٥
١٩٨٦	١٩٤٤.١	١٢٩٤	٣٨٨.٣	١٢٤٢.٣	١٥٣٦.٣	٦٦	١٠٤	٢٠	٧٩
١٩٨٧	٢٢٣٦.٥	١٥٧٩.٥	٣٩١.٢	١٣٦٠.٦	١٧٧٩.٧	٧١	١١٦	١٧.٥	٧٩
المتوسط	٧٦٨,٣٢	٥٢٨,٦	١٢٢,٩٦	٤٥٠,٧٦	٥٩٨,٣	٦٩,٦٢	١١٩,٩٢	١٣,٨٩	٧٦,٠٥

المصادر:

للسنوات (٦٨ – ١٩٦٩): SAI, CBS, 1975 No ..26 pp. 688 - 689;

للسنوات (٧٠ – ١٩٧٥): SAI, CBS, 1976 No ..27 pp. 690 - 691;

للسنوات (٧٦ – ١٩٨٢): SAI, CBS, 1984 No ..35 pp. 746 - 747;

لعام (١٩٨٣) SAI, CBS, 1985 No ..36 pp. 707

لعام (١٩٨٤) By using Interpolation.

للسنوات (٨٥ – ١٩٨٧): SAI,CBS, 1990 , No . 41 pp. 711 - 712

الاعمدة ٦، ٧، ٨، ٩ قام الباحث باحتسابها.

* احتسبت عن طريق استخدام طريقة Extrapolation

** احتسبت عن طريق استخدام طريقة Interpolotion .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-٩)

الموارد واستخداماتها في قطاع غزة

(مليون دولار) (بالاسعار الجارية)

السنوات	المجموع الكلي للموارد (١)	الانفاق على الاستهلاك (العام و الخاص) (٢)	تكوين رأس المال المحلي الاجمالي (٣)	الناتج المحلي الاجمالي (بسعر السوق) (٤)	الناتج القومي الاجمالي (بسعر السوق) (٥)	(٢)/(١) ٪ (٦)	(٢)/(٤) ٪ (٧)	(٣)/(١) ٪ (٨)	(٥)/(١) ٪ (٩)
١٩٦٨	٦٠	٤٦	٣,١	٣٧,٤	٣٧,٤	٧٧	١٢٣	٥,٢	٦٢
١٩٦٩	٧٦	٥٦,٨	٦,٩	٤٢,٩	٤٤,٩	٧٥	١٣٢	٩,١	٥٩
١٩٧٠	٩٤,٣	٦٨,٦	٧,١	٥٢,٦	٦٠,٣	٧٣	١٣٠	٧,٥	٦٤
١٩٧١	١٢٤,٧	٨٠,١	٩,٦	٦٧	٧٨,٣	٦٤	١٢٠	٧,٧	٦٣
١٩٧٢	١٦٠,٥	١٠١,٩	١٨,٣	٧٩,٣	١٠٨,٨	٦٣	١٢٩	١١,٤	٦٨
١٩٧٣	٢١٩	١٣٧,١	٣٠,٩	١١٤	١٦١,٩	٦٢	١٢٠	١٤,١	٧٤
١٩٧٤	٣٢٠,٤	٢٠٥,١	٤٤	١٥٣,٥	٢١٦,٤	٦٤	١٣٤	١٣,٧	٦٨
١٩٧٥	٣٣١,١	٢٠٤,٣	٤١,٤	١٤٦,٥	٢٠٥,١	٦٢	١٣٩	١٢,٥	٦٢
١٩٧٦	٣٨٢,٥	٢١٤,٧	٦١,١	١٧٩,١	٢٥٠,١	٥٦	١٢٠	١٦	٦٥
١٩٧٧	٣٣٩,٧	١٩٢,٤	٤٦,١	١٥٠,٢	٢٠٥,٢	٥٧	١٢٨	١٣,٦	٦٠
١٩٧٨	٤١١,١	٢٢٩,٣	٦٥	١٨٢,٥	٢٦٣,٨	٥٦	١٢٦	١٥,٨	٦٤
١٩٧٩	٣٨٠,٢	٢١٥,١	٧٢,٨	١٨١,٥	٢٧٧,٥	٥٧	١١٩	١٩,٢	٧٣
١٩٨٠	٤٢٣,٣	٢٤٦,٢	٦٧	١٩٣,٢	٢٩٦,٧	٥٨	١٢٧	١٥,٨	٧٠
١٩٨١	٤٩٧,٢	٢٦٨,١	٨٣	٢١٣	٣٤٢,٧	٥٤	١٢٦	١٦,٧	٦٩
١٩٨٢	٤٩١,٢	٢٧٤,٣	٧٨,٩	٢٠٨,٨	٣٥٠,٨	٥٦	١٣١	١٦,١	٧١
١٩٨٣	٣٨١,١	٢٢٧,٨	٦٠,٢	١٥٩,٣	* ٣٥٨,٩	٦٠	١٤٣	١٥,٨	٩٤
١٩٨٤	*٤٣٣,٦	٢٧٩	٨١	* ١٨٠,٣	* * ٣٤٠,٨	٦٤	١٥٥	٦,٨	٧٩
١٩٨٥	٤٨٦	٣٣٠	٦٦	٢٠١,٣	٣٢٢,٦	٦٨	١٦٤	١٣,٦	٦٦
١٩٨٦	٨٤٧,٢	٥٦٨	١٢٣,٨	٣٦٦,١	٦٠٣	٦٧	١٥٥	١٤,٦	٧١
١٩٨٧	١٠٤٩,٤	٦٩٧,٩	١٧٠,٢	٤٧٥,٦	٨٠٠,٥	٦٦	١٤٧	١٦,٢	٧٦
المتوسط	٣٧٥,٤٢	٢٣٢,١٣	٥٦,٨٢	١٦٩,٦٢	٢٦٦,٢٨	٦٣	١٣٣,٤	١٣,٠٧	٦٨,٩

المصادر: نفس مصادر الجدول (٢-٨)

* احتسبت عن طريق استخدام Extrapolation

* * احتسبت عن طريق استخدام Interpolation

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٢٠٪) للضفة و (١٣٣٪) لغزة، وساعد ذلك على تحقيق معدلات إدخارية محلية سالبة طوال هذه الفترة. وبالمقارنة مع الاردن ، فقد تميز حجم الانفاق الاستهلاكي فيه بتجاوز حجم (ن. م. ج) حيث شكل هذا الانفاق ما نسبته (١٢٩٪) من حجم (ن.م.ج) عام ١٩٧٥، وانخفض الى (١٠٣.٣٪) عام ١٩٨٨ [١٤] . كما ان نسبة اسهام (ن. ق. ج)* في توفير الموارد المحلية بلغت في المتوسط (٧٦٪) للضفة و (٦٩٪) لغزة خلال نفس الفترة.

واضافة الى ارتفاع نسبة الاستهلاك الى الموارد المحلية و(ن. م. ج)، فان ضعف العملة الاسرائيلية وتغييرها لثلاث مرات خلال فترة الدراسة [١٥] ، والتضخم المستمر في الاقتصاد الاسرائيلي قد أثر أيضا على المدخرات المحلية، أضف الى ذلك الغياب الكامل لنظام مصرفي محلي، مما أدى الى انعدام الالية المصرفية المناسبة لحفز الادخارات والاستثمارات المحلية.

٣: ١ : ٤ علاقة الاقتصاد الوطني بالدول العربية

منذ عام ١٩٦٧ حدث تغير جذري في نمط العلاقة بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العمق العربي ، فبالرغم من محافظة الاقتصاد المحلي على بعض التدفقات من التجارة واليد العاملة والتدفقات المالية، إلا أن هذه التدفقات ظلّت محكومة للقيود التي اقيمت منذ الاحتلال ، هذا بالاضافة الى الاوضاع الاقتصادية في الدول العربية مثل تقلبات التنمية الاقتصادية فيها.

وتجدر الاشارة هنا الى أن بقاء الجسور مفتوحة بين الأردن والضفة الغربية كان لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت في التخفيف من الاعباء الاقتصادية التي يتحملها السكان هناك عن طريق تصريف المزارعين

*(ن. ق. ج) : تعني الناتج القومي الاجمالي (GNP).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لبعض منتوجاتهم عبر الجسور الى الاردن والدول العربية وتصريف بعض المنتوجات الصناعية ، واستيراد الارض المحتلة لبعض المواد الاولية اللازمة للصناعة عبر هذه الجسور.

٣: ١: ٥ مشاكل الاقتصاد الوطني

بعد الاشارة الى الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطني ، وعلى ضوئها ، فلا بدّ من الاشارة إلى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي وقفت حائلا دون نموّه وتقدمه ومنها :

١- عند النظر الى مكونات (ن. م. ج)، نجد هيمنة كبيرة للقطاع الزراعي ، هذه الحالة تؤثر على (ن. م. ج) وتجعله عرضة للاستجابة للتقلبات الحاصلة في القطاع الزراعي الذي يعتمد على الزراعة البعلية في معظمه. كما نلاحظ المساهمة الضئيلة للصناعة في (ن. م. ج).

٢- تأثرت كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بالاجراءات الاحتلالية التي اتبعت لالحاق الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الاسرائيلي ، فعانى القطاع الزراعي من مصادرة الاراضي خاصة الزراعية منها، وعانت الصناعة من ظاهرة" التعاقد من الباطن"، وعانى قطاع البناء من الاجراءات المتمثلة في القيود المشدّدة على اصدار رخص البناء، وعمل الاحتلال على اعاقة تقدم قطاع الخدمات وجعله أكثر ارتباطاً به.

٣- يعاني الاقتصاد الوطني من عجز مزمن في الميزان التجاري يعود سببه الأول الى ازدياد وتيرة التبادل التجاري مع اسرائيل، وخاصة في مجال الواردات، ولم يساعد الفائض التجاري الذي تحقق عبر التجارة مع الأردن في تخفيف هذا العجز.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- عانى الاقتصاد الوطني - كغيره من اقتصاديات الدول النامية - من ارتفاع وتيرة الاستهلاك بالنسبة الى (ن. م. ج) واستخدامات الموارد، وهذا أثر بدوره على مستويات الاستثمار والادخار الوطني.

٥- صغر حجم السوق المحلية ومحدودية الموارد الطبيعية.

٦- تعرض الاقتصاد الوطني للتغيرات والاحوال الاقتصادية التي تسود الدول العربية، خاصة الخليجية منها، فالاقتصاد الوطني تأثر بالتقلبات الحاصلة في اقتصاديات هذه الدول كونها تستوعب اعداد كبيرة من العمالة الوطنية فيها، وقد اثبتت أزمة وحرب الخليج ذلك وبوضوح.

٧- زادت الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، من الاعباء الاقتصادية للاقتصاد الوطني ، فقد ادت اجراءات الاحتلال المضادّة الى شل الحركة التجارية الوطنية، وتأثرت القطاعات الانتاجية بشكل سلبي ، وادى ذلك الى نقص كبير في الموارد المتاحة لتأمين متطلبات المعيشة التي اصبحت صعبة ، اضف الى ذلك ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الانقطاع عن العمل في اسرائيل من قبل العمالة وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابهم .

٨- شهدت الارض المحتلة حالة من الانهيار الاقتصادي عشيّة أزمة الخليج، فقد تقلصت التحويلات الخارجية وانحسر حجم الصادرات الصناعية والزراعية، وتلاشي الدخل السياحي، وزادت معدلات البطالة، وارتفعت تكاليف المعيشة، وانخفضت معدلات الاستهلاك. فقد اشار د. حازم الشنار الى ان الخسائر التي مُني بها الاقتصاد الوطني من (آب / ١٩٩٠) إلى (آذار / ١٩٩١) بلغت (٦٠٠) مليون دولار، وتعادل حوالي ثلث الدخل السنوي للارض المحتلة [١٦].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢: ٣ القطاع الصناعي الوطني

٢: ٣: ١ القطاع الصناعي الوطني حتى عام ١٩٦٧

اتّسم الاقتصاد الوطني في بداية القرن الحالي بالملامح العامة والمميزة لاقتصاديات دول العالم الثالث حيث غلب عليه الطابع الزراعي، وقامت فيه العديد من الصناعات ذات الطابع الحرفي في أغلبها والمعتمدة على المحاصيل الزراعية بشكل عام. وقد شهدت الصناعات الوطنية تحولات نوعية لم تكن ناجمة عن تطور ذاتي، وانما بفعل عوامل خارجية أهمها المشروع الصهيوني الهادف الى اقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين بمساعدة حكومة الانتداب البريطانية آنذاك، والذي نجم عنه تدفق رؤوس الاموال والعمّال الصناعيين اليهود بهدف اقامة القاعدة الاقتصادية وخاصة الصناعية لهذا الكيان في فلسطين[١٧].

وقد بلغ تعداد المؤسسات الصناعية الوطنية عام ١٩١٨، (١٢٣٦) مؤسسة شكلت الصناعات الكيماوية (٣٤٪) منها . وارتفع عدد هذه المؤسسات عام ١٩٢٨ الى (٣٥٠٥) مؤسسات شكّلت صناعة الملابس والمنسوجات حوالي (٣٣٪) منها. وفي عام ١٩٤٢، بلغ عدد المؤسسات الصناعية الوطنية (١٥٥٨) مؤسسة وحافظت صناعة الملابس والمنسوجات على المرتبة الاولى وشكّلت (٢٢٪) منها، تلاها الصناعات الغذائية (٢٠٪). ولعل سبب تراجع عدد المؤسسات الصناعية عام ١٩٤٢ بالمقارنة مع عام ١٩٢٨ راجع الى الاوضاع السياسية غير المستقرة التي كانت سائدة خلال تلك الفترة [١٨].

وجاءت حرب عام ١٩٤٨، حاملة في جعبتها العديد من التغيرات الاساسية، ومنها تغيير المعالم الطبيعية لارض فلسطين ، فقد أقيم الكيان الصهيوني فوق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الاكبر والأغنى مواردا والاكثر تطورا.

وبالنسبة للأراضي الفلسطينية التي بقيت خارج الاحتلال الصهيوني، والتي اصطلح على تسميتها بعد ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد ارتبطت الاولى بالاردن، وخضعت الثانية للادارة المصرية، وحيث لم تشكّل هاتان المنطقتان وحدات اقتصادية متكاملة، لذلك نعرض التطورات التي شهدها قطاع الصناعة في كلّ من المنطقتين كلّ على حده.

(أ) الضفة الغربية:

ارتبط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاردني للفترة ما قبل عام ١٩٦٧، فبعد عام ١٩٥٠، وانضمام الضفة الغربية الى امارة شرق الاردن وتأسيس المملكة الاردنية الهاشمية بعد ذلك ومن ثم اعلان الوحدة بين الضفتين، فقد بذلت الجهود لتحسين الاوضاع الاقتصادية في الضفتين بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص. ولتحقيق ذلك ، فقد صدرت العديد من القوانين الخاصة بذلك مثل قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لعام ١٩٥٥، وقانون استثمار رؤوس الاموال الاجنبية لنفس العام . ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل عمدت الى انتهاج مبدأ المشاركة في انشاء بعض الصناعات، خاصة الكبرى منها، كالاسمنت والفوسفات، والزيوت النباتية وتكرير النفط والدباغة والسجائر وغيرها، مع التركيز على اقامة هذه الصناعات في الضفة الشرقية وذلك نظراً لتوفر المواد الخام فيها. وقد بلغت مساهمة الحكومة الاردنية في الصناعات القائمة في الضفتين (٥ . ٥) مليون دينار لم تحظ صناعات الضفة الغربية بأكثر من (٢ . ٣٪) منها، والباقي كان من نصيب صناعات الضفة الشرقية [١٩].

وقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الضفتين (٦٨٣٨) مؤسسة عام ١٩٦٥يعمل بها (٣٧) الف عامل . وبالنسبة للضفة الغربية، وكما يشير الجدول

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-١٠) ، فان (٧٦٪) من المنشآت الصناعية البالغ عددها (٣٨٤٢) مؤسسة توظف أقل من ٥ عمال، بينما (١٦٪) منها توظف (٥-٩) عمال و(٨٪) توظف ١٠ عمال أو أكثر . وقد شكلت المنشآت الصناعية في الضفة الغربية، والتي توظف أقل من (٥) عمال، (٥٦٪) من اجمالي المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من (٥) عمال في الضفتين ككل ، بينما كانت نفس النسبة للمنشآت التي توظف (٥-٩) عمال و (١٠ عمال أوأكثر) (٦٢٪) و (٥٢٪) على التوالي. وعلى الجانب الآخر، نجد أن هذه النسبة في الضفة الشرقية قد بلغت (٤٤٪) ، (٣٨٪)، (٤٨٪) على التوالي.

جدول رقم (٢-١٠)

المنشآت الصناعية وحجم الاستخدام في الضفتين (الشرقية والغربية) لعام ١٩٦٥ .

الاستخدام	الضفة الغربية			الضفة الشرقية		المجموع	
(عامل)	عدد المنشآت	٪ من المجموع	٪ من مجموع منشآت الضفة الغربية	عدد المنشآت	٪ من المجموع	عدد المنشآت	٪
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٢)+(٥)	(٨)=(٣)+(٦)
أقل من ٥	٢٩٢٧	٥٦	٧٦	٢٣٣٦	٤٤	٥٢٦٣	١٠٠
٥-٩	٦٠٥	٦٢	١٦	٣٧٤	٣٨	٩٧٩	١٠٠
١٠ أو اكثر	٣١٠	٥٢	٨	٢٨٦	٤٨	٥٩٦	١٠٠
المجموع	٣٨٤٢	٥٦	١٠٠	٢٩٩٦	٤٤	٦٨٣٨	١٠٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، "الدراسة الصناعية" ، ص ١٥٩-١٦٦. والاعمدة (٣)، (٤)، (٦)، (٧)، (٨)، قام الباحث باحتسابها.

وقد يتبادر للذهن، ومن خلال هذه النسب، بان النشاط الصناعي في الضفة الغربية كان أكبر بالمقارنة مع مثيله في الضفة الشرقية ، الا ان الجدول (٢-١١) يشير الى غير ذلك، فبالاعتماد على المعلومات المتوفرة عن المؤسسات الصناعية التي توظف (١٠ عمال أو أكثر) في الضفتين، يتبين لنا، ومن خلال هذا الجدول،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنه بالرغم من أن عدد المؤسسات الصناعية التي توظف (١٠ عمال أو أكثر) في الضفة الغربية، (٣١٠) مؤسسة، اكبر بالمقارنة مع مثيلاتها في الضفة الشرقية، (٢٨٦) مؤسسة، إلا أن الاخيرة تتميز بأن حجمها أكبر من تلك التي تعمل في الضفة الغربية كما يتضح من عدد العمال والاصول الثابتة ورأس المال والاجور والقيمة المضافة ، فقد كانت نسب هذه المؤشرات للضفة الغربية، وبالمقارنة مع المملكة ككل، (٣٥٪ من العمالة الصناعية، ١٥٪ من الاصول الثابتة ، ٣٦٪ من رأس المال الصناعي، ٢٢٪ من الاجور للعاملين في الصناعة ، ١٦٪ من القيمة المضافة المتولدة من الصناعة) على التوالي.

جدول رقم (٢-١١)

المنشآت الصناعية التي توظف (١٠ عمال أو أكثر) في الضفتين

(الضفة الغربية والشرقية) لعام ١٩٦٥ .

	الضفة الغربية		الضفة الشرقية		المجموع	
	العدد /الدينار (١)	٪ (٢)	العدد /الدينار (٣)	٪ (٤)	العدد /الدينار (٥)=(١)+(٣)	٪ (٦)=(٢)+(٤)
عدد المنشآت الصناعية	٣١٠	٥٢	٢٨٦	٤٨	٥٩٦	١٠٠
عدد الموظفين	٥٩٥٤	٣٥	١٠٨٩٣	٦٥	١٦٨٤٧	١٠٠
أصول ثابتة (م.د) *	٢.٥	١٥	١٤.١	٨٥	١٦.٦	١٠٠
رأس المال (م.د) *	٠.٥	٣٦	٠.٩	٦٤	١.٤	١٠٠
الاجور (م.د) *	٠.٧	٢٢	٢.٥	٧٨	٣.٢	١٠٠
القيمة المضافة (م.د) *	١.٧	١٦	٨.٨	٨٤	١٠.٥	١٠٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، "الدراسة الصناعية"، ص ٣١.

والاعمدة (٢)، (٤)، (٦)، قام الباحث باحتسابها.

* (م. د .) مليون دينار اردني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق ، نلاحظ حصول التفاوت في النمو بين الضفتين على مستوى الصناعة، وقد أورد ميشيل مازور "Michael Mazur" الاسباب الاقتصادية التالية لهذا التفاوت [٢٠]:

(١) المواصلات: حيث ان الضفة الشرقية امتازت بوجود منفذ مائي لها (ميناء العقبة)، وموقعها القريب من سوريا ولبنان والعراق على العكس من الضفة الغربية.

(٢) الموقع الصناعي: فالصناعات التي قامت في تلك الفترة ، كانت بحاجة الى المواد الاولية والخام المتوفرة في الضفة الشرقية بالمقارنة مع الضفة الغربية.

(٣) الأسواق: فقد كانت عمان والزرقاء مركزا طبيعيا لاستقطاب الصناعات، كونهما تحويان تجمعا سكانيا كبيرا، وكون عمان العاصمة مركزا اداريا وسوق الاستهلاك الرئيس في البلاد.

(٤) اعتبارات الدفاع : حيث ان الضفة الشرقية كانت بعيدة -الى حد ما- عن خطوط اطلاق النار مع اسرائيل وتتمتع باستقرار أمني وسياسي اكبر بالمقارنة مع الضفة.

ونتيجة لهذا التفاوت ، فان التطور الصناعي في الضفة الغربية خلال الفترة ٥٢ – ١٩٦٧ تمثل في تطوير الصناعات القائمة، واستمر الطابع الاستهلاكي لها ، فكما يشير الجدول (٢ – ١٢)، فقد استحوذت صناعة الاغذية والمشروبات والدخان على (٢٦.٥٪) من الصناعات القائمة عام ١٩٦٦، كما بقي الطابع الحرفي مسيطرا على الصناعات القائمة فيها، فقد بلغت نسبة المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من (٥) عمال (٧٦٪) من المؤسسات القائمة لنفس العام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-١٢)

المؤسسات الصناعية حسب النشاط الصناعي و مستوى الاستخدام

في الضفة الغربية عام ١٩٦٦

حجم العمل	أغذية مشروبات دخان	النسيج والملابس	أحذية	جلود ومطاط وكيماويات	خشب ومصنوعات	منتجات معدنية كهربائية ومعدات	منتجات غير معدنية	أخرى	المجموع
١ - ٤	٦٩٧	٣٧١	٤٣٧	٤٣	٦١٥	٥١٦	١٩	١٧٩	٢٨٧٧
٥ - ٩	٢٠٨	٨٩	٣٩	١٨	٤٤	١٠٩	١٦	٨٥	٦٠٨
١٠+	١١٥	٣٤	١٠	١٨	١٤	٢٤	١٨	٧٤	٣٠٧
المجموع	١٠٢٠	٤٩٤	٤٨٦	٧٩	٦٧٣	٦٤٩	٥٣	٣٣٨	٣٧٩٢

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، "الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥"، ص ١٦٠ - ١٦٣

(٣) قطاع غزة:

واجه قطاع غزة العديد من المشاكل الاقتصادية بعد حرب عام ١٩٤٨، فضيق المساحة والافتقار للمواد الأولية والطاقة ورؤوس الاموال ومشكلة الكثافة السكانية ، بالاضافة الى موقعه الجغرافي ، كانت وراء عدم تميزه بنشاط صناعي خاص باستثناء بعض الصناعات الحرفية واليدوية ذات الطابع الاستهلاكي.

وتجدر الاشارة الى أن الادارة المصرية كانت قد اعتبرت قطاع غزة سوقا شبه حرة، حيث عملت على تقديم التسهيلات الجمركية وتشجيع النشاطات التجارية للاستيراد واعادة التصدير والخدمات، لذلك فقد اتجهت الاستثمارات الى الاعمال التجارية، ولم تتجه نحو الاستثمار في قطاع الصناعة، وهذا أدى الى التناقض مع احتياجات النمو في قطاع الصناعة فيه[٢١].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أورد جلال داوود الاسباب التالية التي كانت وراء تخلف الصناعة في قطاع غزة[٢٢].

(١) ندرة المواد الاولية وقلة الموارد الطبيعية فيه.

(٢) عدم وجود خطة تنموية شاملة للنهوض بالقطاع الصناعي فيه.

(٣) الظروف السياسية غير المستقرة.

جدول رقم (٢ -١٣)

النشاط الصناعي، الاستخدام ، رأس المال والانتاج في قطاع غزة لعام (١٩٦٠)

النشاط الصناعي	المنشآت الصناعية		عدد العمال	متوسط عدد العمال لكل صناعة
	عددها	٪		
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٤)/(٢)
أغذية ومشروبات ودخان	٨٩	١١,٦	٤٦٢	٥
النسيج والملابس	٥٠٨	٦٦	٦٨٥	٢
فخار	٢٩	٣,٨	٧٥	٣
ورش بحرف يدوية اخرى (معادن أساسية)	١٤٣	١٨,٦	٥٦٠	٤
المجموع	٧٦٩	١٠٠	١٠٧٨٢	

المصدر: "Gharaibeh, A. Fawzi, "The Economics of West Bank and Gaza Strip" (1985) , pp. 90

والاعمدة (٣) ، (٥) ، قام الباحث باحتسابها

وكما يشير الجدول (٢ -١٣) ، فقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية في قطاع غزة عام ١٩٦٠، (٧٦٩) مؤسسة يعمل بها (١٧٨٢) عاملا، أي بمعدل عاملين تقريبا للمؤسسة الواحدة مما يعكس الطابع الحرفي لتلك المؤسسات وللصناعات القائمة في قطاع غزة. وقد احتلت صناعة الملابس والمنسوجات المرتبة الاولى بالنسبة لعدد المؤسسات الصناعية القائمة، وشكّلت (٦٦٪) منها وكذلك بالنسبة لعدد العمال، حيث استوعبت (٣٨٪) منهم، تلاها الصناعات المعدنية والغذائية على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢:٢:٣ القطاع الصناعي الوطني خلال الاحتلال الاسرائيلي

لقد كانت حرب حزيران/ ١٩٦٧ نقطة تحول هامة في التاريخ السياسي للمنطقة ، فقد أدت الى وقوع بقية اجزاء فلسطين (وهي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية) تحت الاحتلال الاسرائيلي بالاضافة الى اراض عربية أخرى، وقد انعكس ذلك على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد حدثت تغيرات جذرية للعلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الاحتلال بينها وبين الدول العربية وبرز نمط جديد من العلاقة الاقتصادية بينها وبين الاقتصاد الاسرائيلي.

وقد تأثر القطاع الصناعي الوطني بالاوضاع السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فالقاعدة الصناعية الضعيفة التي كانت سائدة حتى عام ١٩٦٧، ومجيء الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته المختلفة، كلّ ذلك أثر في البنية الاقتصادية له، وفيما يلي استعراض لأبرز المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الوطني:

٢:٢:٣:١ عدد المؤسسات:

ارتفع عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية ،وكما يشير الجدول (٢-١٤) ، من (٢٣٣٢) مؤسسة الى (٢٤٦٢) مؤسسة خلال الفترة (٧٨ - ١٩٨٧) ، أي بنسبة (٦٪) خلال تلك الفترة. وبالنسبة لقطاع غزة، وكما يشير الجدول (٢ -١٥) ، فقد ازدادت من (١٣٧٠) مؤسسة الى (١٧٩٤) مؤسسة خلال الفترة ذاتها، أي بنسبة (٣١٪).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ -١٤)

عدد المؤسسات الصناعية حسب الفروع الرئيسية في الضفة الغربية

السنة	المواد الغذائية والمشروبات والدخان	الملابس والمنسوجات	الجلود ومنتجاتها	الخشب ومنتجاته	البلاستيك والكيماويات	معدنية غير فلزية	معدنية اساسية	صناعات متنوعة	المجموع
١٩٧٨	٢٢٨	٥٣٠	٢٦٤	٤٥٦	٦٠	١٢٨	٤٣٣	٢٣٣	٢٣٣٢
١٩٧٩	٢٣٢	٤٨٤	٢٣٤	٤٣٧	٥١	١٢٢	٤١٩	٢٢٧	٢٢٠٧
١٩٨٠	٢٢٥	٤٦٩	٢١٨	٣٩٨	٥٣	١١٥	٤١٠	٢١٨	٢١٠٦
١٩٨١	٢٣٠	٤٤٩	١٩٦	٣٩٣	٥٠	١٤٠	٤٠٢	١٩٠	٢٠٤٠
١٩٨٢	٢٢٨	٤٥٦	٢٠٢	٤٤٤	٥٠	١٤٦	٤٦٤	١٨٤	٢١٧٤
١٩٨٣	٢٢٤	٤٨٤	٢٥١	٤٩٧	٥٠	١٦١	٥٦١	١٨٣	٢٤١٠
١٩٨٤	٢٣٣	٤٦٨	٢١٦	٥١٠	٦٨	١٧٣	٣٥٤	١٧٩	٢٣٨٠
١٩٨٥	٢٣٣	٤٦٥	٢٢٠	٥٢٠	٦٤	١٩٠	٦٢٣	١٧٩	٢٤٩٤
١٩٨٦	٢٢٩	٤٥١	١٩٧	٤٨٨	٥٤	١٨٥	٦٠١	١٦٤	٢٣٦٩
١٩٨٧	٢٤٩	٤٨٣	١٩٩	٤٨٥	٦٨	٢٠٧	٦١٩	١٥٣	٢٤٦٢

المصدر: للسنوات ٧٨ - ١٩٨٥ و ١٩٨٧ : الامم المتحدة، ١٩٨٩، "التنمية الصناعية في فلسطين"، ص ٦٧.

لعام ١٩٨٦ : (SAI) 1987 No - 38, pp.736

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢ - ١٥)

عدد المؤسسات الصناعية حسب الفروع الرئيسية في قطاع غزة

السنة	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان	الملابس والنسيج والجلود	الخشب ومنتوجاته	الصناعات المعدنية	صناعات متنوعة	المجموع
١٩٧٨	٢٠٨	٥١٤	٢١٢	٢٧٠	١٦٦	١٣٧٠
١٩٧٩	١٩٩	٤٩٠	١٩٨	٢٤٢	٢٠٥	١٣٣٤
١٩٨٠	٢٠٤	٥٠١	٢٠٦	٢٤٦	٢١٦	١٣٧٣
١٩٨١	٢٠١	٥٠٦	٢٠٥	٢٦٣	٢٢٣	١٣٩٨
١٩٨٢	٢٠٢	٥٢٣	٢١٢	٢٦١	٢٢٣	١٤٢١
١٩٨٣	١٩٨	٥٣٠	٢١٢	٢٦٣	٢١٦	١٤١٩
١٩٨٤	١٠٩	٥٤٦	٣٤٣	٣٣٥	٣١٨	١٦٥١
١٩٨٥	١٠٧	٥٣٦	٣٤٢	٣٤٩	٢٩٥	١٦٢٨
١٩٨٦	١١٤	٥٧٢	٣٤٨	٣٧٨	٤٣١٤	١٧٢٧
١٩٨٧	١١٦	٥٩٥	٣٥٨	٣٩٩	٣٢٦	١٧٩٤

المصدر: الامم المتحدة (١٩٨٩)، "التنمية الصناعية في فلسطين"، ص ٩٥.

كذلك يتبين من الجدولين السابقين أنّ الصناعات غير المعدنية والمعدنية قد حققت اعلى معدّل للنمو السنوي في عدد المؤسسات خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٧)، حيث بلغ (٤٦٪)، (٤٣٪) على التوالي بالنسبة للضفة. وبالنسبة لغزة، فقد حقق نشاطي الصناعات الخشبية (٦٩٪) والصناعات المعدنية (٤٨٪) أعلى هذه المعدلات لنفس الفترة.ومن ناحية أخرى، نلاحظ ان صناعة الملابس والمنسوجات والجلود تحوي أكبر عدد من المؤسسات الصناعية قياسا بالانشطة الاخرى، فبلغ عدد مؤسساتها (٦٨٢) مؤسسة للضفة و (٥٩٥) لغزة عام ١٩٨٧، أي ما نسبته (٢٨٪)، (٣٣٪) من مجموع المؤسسات الصناعية القائمة في كل منهما على التوالي لنفس العام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣:٣:٣:٣ الانتاج الصناعي:

ارتفعت قيمة الناتج الصناعي في الضفة الغربية من (٧٠٤) مليون دولار عام ١٩٦٨ الى (٩٩٠٤) مليون دولار عام ١٩٨٧ . وبالرغم من هذا الارتفاع، فقد حصلت تقلبات بين ارتفاع وهبوط في قيمة الناتج الصناعي خلال الفترة (٦٨ – ١٩٨٧) كما يشير الجدول (٢-٢) . ونتيجة لذلك، فقد تذبذبت مساهمة هذا القطاع في (ن.م. ج) للضفة فارتفعت من (٨٠٢٪) عام ١٩٦٨ لتصل أعلى حد لها عام ١٩٧١ (٩٠٧٪) ثم أخذت بالانخفاض حتى وصلت (٦٠٢٪) عام ١٩٧٧ ثم ارتفعت الى(٧٠٥٪) عام ١٩٨٧. وبالنسبة لقطاع غزة، وكما يشير الجدول (٢ – ٣) ، فقد ارتفعت قيمة الناتج الصناعي فيه من (١٠١) مليون دولار عام ١٩٦٨ لتصل الى (٦١٠٧) مليون دولار عام ١٩٨٧. وكما الحال في الضفة الغربية، فقد حصلت تذبذبات في نسبة مساهمة الصناعة في غزة في (ن. م. ج) له، فقد ارتفعت هذه النسبة من (٣٪) عام ١٩٦٨ لتصل اقصى حد لها عام ١٩٧٨ حيث بلغت (١١٠٩٪) وبعدها تذبذبت بين ارتفاع وهبوط حتى وصلت (١٣٠٥٪) عام ١٩٨٧.

وخلال الفترة (٨٧-١٩٨٩)، وهي الفترة خلال الانتفاضة، نجد أن هناك اتجاها واضحا لانخفاض الناتج الصناعي سواءً في الضفة ، حيث انخفض بمقدار (٢٨٠٨٪)، أو في غزة، حيث انخفض بمقدار (٤١٠٣٪) ، مما أثر على مساهمة القطاع الصناعي في (ن. م. ج) فيهما، فانخفضت هذه المساهمة من (٧٠٥٪) عام ١٩٨٧ الى (٤٠٢٪) عام ١٩٨٩ بالنسبة للضفة ، وبالنسبة لغزة فقد انخفضت هذه النسبة من (١٣٠٥٪) الى (٨٠١٪) لنفس سنتي المقارنة.

ويعود السبب في تدني مساهمة القطاع الصناعي في (ن. م. ج) سواءً في الضفة أو غزة الى المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ، ولعلّ ابرزها تلك الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي . وازداد الامر سوءاً خلال فترة الانتفاضة تحت الدراسة، وما صاحبها من اجراءات الاحتلال ضد القطاع الصناعي الوطني.

ونجم عن التقلبات التي حصلت في قيمة الناتج الصناعي وما تبعه من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تذبذب مساهمته في (ن. م. ج) أن تحققت معدلات نمو سالبة فيه لبعض السنوات. وبالرغم من ذلك، فقد بلغت نسبة النمو في الانتاج الصناعي في كل من الضفة وغزة (١٢٤٣٪) و (٥٥،٩٪) على التوالي خلال الفترة (٦٨ -١٩٨٧). وخلال الفترة (٨٧ -١٩٨٩)، تدهورت معدلات نمو الانتاج الصناعي وسجلت قيما سالبة بلغت (٢٩٪) ، (٤١٪) لكل من الضفة وغزة على التوالي [٢٣] ، حيث كانت اجراءات الاحتلال المضادّة للانتفاضة والتي أثرت على الصناعات الوطنية وراء ذلك .

٣:٢:٢:٣ العمالة الصناعية:

ازداد عدد العاملين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية، وكما يشير الجدول (٢-٤) ، من (٦ ، ١٤) الف عامل عام ١٩٧٠ إلى (٨ ، ١٩) الف عامل عام ١٩٨٩،أي بنسبة (٣٦٪) . وبالنسبة لغزة، وكما يشير الجدول (٢-٥) ، فقد ارتفع عدد العمال في قطاع الصناعة من (٤ ، ٦) ألف عامل الى (٨) آلاف عامل خلال سنتي المقارنة ، أي بنسبة (٢٥٪).

وفيما يتعلق بالمساهمة النسبية للنشاطات الصناعية في مجمل العمالة الصناعية، وكما يشير الجدول (٢ -١٦)، فقد استحوذت صناعة الملابس والمنسوجات على (٢٥٪) من العمالة الصناعية بالمتوسط خلال الفترة (٧٦ -١٩٨٧) في الضفة ، تلاها كل من الصناعات المعدنية (٥ ، ١٥٪) والغذائية والمشروبات والدخان (٣ ، ١٥٪) . وبالنسبة الى غزة، وكما يشير الجدول (٢-١٧)، فكما هو الحال بالضفة ، فقد بلغت اقصى مساهمة لصناعات الملابس والمنسوجات (٤٤٪)، تلاها الصناعات المعدنية (٥ ، ١٧٪) والخشبية (١٥٪).

وقد سجل نمو العمالة الصناعية في فرع الصناعات المعدنية غير الفلزية أعلى نسبة وبلغت (٨ ، ٦١٪)، تلاها الصناعات الكيماوية (٥ ، ٤٩٪)، والصناعات الغذائية (٤ ، ٣٢٪) في الضفة الغربية خلال الفترة (٧٦ - ١٩٨٧) . وبالنسبة لغزة، كما هو الحال بالضفة، فقد سجلت الصناعات المعدنية غير الفلزية أعلى نسبة (٩٦٪) تلاها الصناعات الخشبية (٧ ، ٩٣٪).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢-١٦)

العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية في الضفة الغربية

علما .(٪)

	المواد الغذائية		الملابس		الجلود		الخشب		البلاستيك		معدنية		معدنية		صناعات		المجموع
	المشروبات والدخان		والمنسوجات		ومنتجاتها		ومنتجاته		والكيماويات		غير فلزية		اساسية		متنوعه		
	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال
١٩٧٦	١٤٥١	١٥,١	٢٢٩٦	٢٣,٩٩	٨٤٢	٨,٨	١٢٠١	١٢,٥	٨٣٩	٨,٧	٧٠٩	٧,٤	١٣٨٠	١٤,٤	٨٩٨	٩,٣	٩٦٠٨
١٩٧٧	١٤٢٣	١٥,٩	٢١٦٤	٢٤,٩	٧٠٢	٧,٨	١١١٤	١٢,٤	٧٠٩	٧,٩	٦٧٠	٧,٥	١٣١٤	١٤,٦	٨٦٢	٩,٦	٨٩٧٢
١٩٧٨	١٣٧٠	١٤,٩	٢٣٣٧	٢٥,٤	٧٣٠	٨	١٠٨٠	١١,٨	٧٤٣	٨,١	٧٢٤	٧,٩	١٣٤٧	١٤,٧	٨٦٤	٩,٤	٩١٨٥
١٩٧٩	١٣٧١	١٥,٤	٢٣١٦	٢٦,١	٦٢٤	٧	١٠٦٣	١٢	٦٩٥	٧,٨	٧٢٥	٨,٢	١٢٨٢	١٤,٤	٨٠٦	٩,١	٨٨٨٤
١٩٨٠	١٣٣٢	١٥,٧	٢١٩١	٢٥,٨	٦٥٧	٧,٧	٩٢٩	١٠,٩	٧٥٥	٨,٩	٦٣٦	٧,٥	١٣٠٣	١٥,٣	٦٩٣	٨,٢	٨٤٩٦
١٩٨١	١٢٧٨	١٥,٧	٢٠٩٧	٢٥,٨	٥٥٢	٦,٨	٩١٥	١١,٣	٧٤١	٩,١	٧٤٩	٩,٢	١١٩١	١٤,٧	٥٩٢	٧,٣	٨١١٧
١٩٨٢	١٣٣٣	١٤,٣	٢٣٠٢	٢٤,٧	٦٣٤	٦,٨	١١٤٤	١٢,٣	٧٧٧	٨,٤	٧٩٨	٨,٦	١٣٢٩	١٤,٣	٩٩١	١٠,٦	٩٣٠٨
١٩٨٣	١٣٨١	١٤,٥	٢٤٠٦	٢٥,٢	٧٩٣	٨,٣	١٢٢٤	١٢,٨	٨١٩	٨,٦	٨٢٧	٨,٧	١٥٢٠	١٥,٩	٥٨٤	٦,١	٩٥٥٤
١٩٨٤	١٥٠٧	١٥,٥	٢٤٤٨	٢٥,٢	٩٣٠	٩,٦	١٣٨٢	١٤,٢	٩٨٣	١٠,١	١٠٣٢	١٠,٦	١٧٣٨	١٧,٩	٦٦٦	٦,٩	٩٧٠٨
١٩٨٥	١٥٢٩	١٤,٣	٢٣٨٦	٢٢,٣	٨٧٨	٨,٢	١٢٩٤	١٢,١	٩٧٦	٩,١	١٠٠٨	٩,٤	١٩٠١	١٧,٨	٧٠٩	٦,٦	١٠٦٧٩
١٩٨٦	١٧٦٣	١٦,١	٢٦٧٥	٢٤,٤	٩١٠	٨,٣	١٢٤٥	١١,٣	١٠٥١	٩,٦	١٠٨٥	٩,٩	١٨٤٢	١٦,٨	٧١٢	٦,٥	١٠٩٧٧
١٩٨٧	١٩٢١	١٦	٢٩٧٤	٢٤,٨	٩٧١	٨,١	١١٨٣	٩,٩	١٢٥٤	١٠,٥	١١٤٧	٩,٦	١٧٩٩	١٥	٧٣٦	٦,١	١١٩٨٣
المتوسط	-	١٥,٣	-	٢٥	-	٨	-	١٢	-	٩	-	٨,٧	-	١٥,٥	-	٨	-

المصدر : الامم المتحدة (١٩٨٩) ، "التنمية الصناعية في فلسطين" ، ص ٦٨ .

النسب قام الباحث باحتسابها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢-١٧)

العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسة في قطاع غزة (عامل، ١٠٠٪)

السنة	الصناعات الغذائية		الملابس والنسيج والجلود		الخشب ومنتجاته		الصناعات المعدنية		صناعات متنوعة		المجموع	
	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪	عدد العمال	٪
١٩٦٩	٥٩٣	١٤.٥	٢٠٨٦	٥٠.٩	٥٦٢	١٣.٧	٤٧٦	١١.٦	٣٧٨	٩.٢	٤٠٩٥	١٠٠
١٩٧٦	٥٩٤	١٠.٣	٢٩٦٣	٥١.٣	٥٨٩	١٠.٢	٩٩٨	١٧.٣	٦٣٠	١٠.٩	٥٧٧٤	١٠٠
١٩٧٩	٧١١	١٣.١	٢٣٤٢	٤٣.٣	٨٥٦	١٥.٨	٩٣٩	١٧.٣	١٠٦٤	١٩.٧	٥٤١٢	١٠٠
١٩٨٢	٦٧٥	١٠.٧	٢٥٧٦	٤١	٩٢٧	١٤.٧	١١٠٨	١٧.٦	١٠٠٢	١٥.٩	٦٢٨٨	١٠٠
١٩٨٥	٤٠٣	٦.٥	٢٥٣٧	٤٠.٧	١٠٣٨	١٦.٧	١١٣٧	١٨.٣	١١١١	١٧.٨	٦٢٢٦	١٠٠
١٩٨٦	٤١٩	٦.٢	٢٨٨٢	٤٢.٩	١٠٨٧	١٦.٢	١١٥٧	١٧.٢	١١٧٦	١٧.٥	٦٧٢١	١٠٠
١٩٨٧	٥١٨	٧.١	٣١٢٤	٤٢.٩	١١٤١	١٥.٧	١٢٦٩	١٧.٤	١٢٣٤	١٦.٩	٧٢٨٥	١٠٠
المتوسط*	–	٩	–	٤٤	–	١٥	–	١٧.٥	–	١٦.٥	–	–

المصدر: (١) لعام ١٩٦٩، Bahiri, Simcha, (1987) ... op. cit. pp.80

(٢) للسنوات (٧٦ -١٩٨٧): الامم المتحدة. "التنمية الصناعية في فلسطين" ، ١٩٨٩، ص ٩٩

* باستثناء عام ١٩٦٩ . والنسب قام الباحث باحتسابها.

وتجدر الاشارة الى أن معدّل النمو في العمالة الصناعية في الضفة (١.٧٪) وغزة (١.٦٢٪)، كما يتبين من الجدولين (٢-٤) ، (٢-٥) ، كان أقل من معدّل النمو السكاني في الضفة (٢.١٧٪) وغزة (٢.٦٢٪) ، كما يشير الجدول (٢-١) ، مما يدل على عدم قدرة القطاع الصناعي الوطني على استيعاب فائض العمالة المحلية.

٢:٣:٤ الصادرات الصناعية:

ارتفعت قيمة صادرات القطاع الصناعي في الضفة الغربية من (٨٤.٥) مليون دولار عام ١٩٧٥ الى(٢١٢) مليون دولار عام ١٩٨٧ ، أي بنسبة (١٥١٪)، كما يشير الجدول (٢-١٨). وبالنسبة لقطاع غزة، وكما يشير الجدول (٢-١٩) ، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من (٤٧.٦) مليون دولار الى (١٤٤.٧) مليون دولار خلال عامي المقارنة ، أي بنسبة (٢٠٤٪).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١٨)

التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية في الضفة الغربية للفترة (٧٥-١٩٨٧) مليون دولار(٪)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط(٪)
١- اجمالي الصادرات الصناعية (م.د)	٨٤,٥	٩٤,٧	٨٠,٢	٩٧,٣	١٠٨	١٣٨	١٥٨	١٥٣	١٥٤	١٣٥	١١٩	١٩٨	٢١٢	-
٢- {(١)/اجمالي الصادرات الكلية} (٪)	٧٧,٥	٧٧	٦٨	٦٩	٧٣	٧٢	٧٧	٧٦	٧٦	٧٢	٨٢	٨٣	٨٤	٧٦
٣- الصادرات الصناعية الي اسرائيل (م.د)	٥٩,٤	٦٣,٧	٥٧,٨	٦٠,٨	٧٠,٨	٨٤,١	١٠٧,٣	٩٢,١	١١١,١	٨٤,٤	٨١,٢	١٣٩,٣	١٧٠	-
٤-{(٣) / اجمالي الصادارات لاسرائيل} (٪).	٨٥	٨٢,٦	٧٨,٥	٧٨	٧٨,٥	٧٥,٦	٨٢,٧	٨٤,٣	٨٢,٩	٨٤,٥	٨٤,٥	٤٩,٤	٩٠,٨	٧٩,٨
٥- الصادرات الصناعية الي الأردن(م.د)	٢٣,٦	٢٠,٤	٢١,٦	٣٦,٤	٣٦,٤	٥٣,٨	٥٠,٥	٦٠,٢	٤٢,٥	٥٠	٣٦,٨	٥٨	٤١,٤	-
٦- {(٥)/ اجمالي الصادرات للأردن} (٪)	٦٨	٧١,٤	٥١,٦	٥٩,١	٦٢,٩	٧٠,٨	٦٨,١	٦٦,٥	٦٦	٥٩,٩	٥٢,١	٧٠,٩	٦٥,٣	-
٧- الصادرات الصناعية لدول اخرى (م.د)	١,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٢	٠,٨	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٤	٠,٦	١	٠,٧	٠,٦	-
٨- {(٧)/ اجمالي الصادرات للدول الاخرى} (٪)	٣٤,١	١٧,١	٨٠	١٥,٤	٧٢,٧	٦	١٤,٣	٧٠	٣٦,٤	٥٤,٥	١٠٠	٧٨	٤٦,١	-
٩- اجمالي الواردات الصناعية (م.د)	١٨٩,٨	١٠٣,٨	٢١٧,٢	٢١٢,٨	٢٩٨,٢	٢٤١,١	٢٩٨,٢	٣٦٨,٢	٢٩٥,٧	٢٢٩,١	٢٢٥,١	٤٢٥	٢٤٤,٩	-
١٠- {(٩)/ اجمالي الواردات الكلية }(٪)	٨٢,٥	٨١,٥	٨١,٥	٨٤,٨	٨٥,٧	٨٤,٥	٨٦,١	٨٨	٨٧,٤	٨٣,٥	٨٤,٢	٨٥	٨٨,١	٨٤,٨
١١- الواردات الصناعية من اسرائيل(م.د)	٦٧١,٥	١٨٥,٥	١٩٧,٤	١٨٠,٦	٢٥٢,٤	٣٢٧,٥	٣٢٤,٩	٣٢٢,١	٣٨٤,٨	٣٠٠,٤	٢٨٥,٤	٣٨١,٣	٥٧١,٩	-
١٢- {(١١)/اجمالي الواردات من اسرائيل} (٪)	٨٤,١	٨٣,٤	٨٢,٤	٨٣,٢	٨٤,٨	٩٦,٣	٨٥,١	٨٧,٩	٩٤,٦	٨٢,٧	٨٤,١	٨٤,٥	٨٧,٩	٨٦,٢
١٣- الواردات الصناعية من الأردن (م.د)	٤,٨	٣,٥	٤,٤	٤,٧	٤,٦	٥	٧,١	٨,٥	٦,٥	٨,١	٨,٤	١٠,٧	٩,٤	-
١٤- {(١٣)/ اجمالي الواردات من الاردن} (٪)	٩٦	٩٤,٦	٩٣,٦	٩٤	٨٣,٦	٩٠,٩	٩٧,٣	٩٥,٥	٩٥,٦	٩٨,٨	٩٦,٦	٩٨,٣	١٠٠	-
١٥- الواردات الصناعية من دول اخرى(م.د)	١٢,٥	١٣	١٥,٤	٢٧,٥	٤١,٣	٨,٦	٣٦,٢	٣٧,٧	٤,٤	٣١,١	٣١,٨	٤٢	٤٣,٣	-
١٦- {(١٥)/اجمالي الواردات من دول اخرى} (٪)	٦٤	٥٩,١	٦٩,٤	٩٥,٥	٩٠,٨	١٨	٩٣,٨	٨٧,٣	٩١,٣	٨٧,٦	٨٣	٨٥,٨	٨٨,٤	-
١٧- صافي الميزان التجاري للسلع الصناعية{(١)-(٩)}	-١٠٥,٣	-١٠٧,٣	-١٣٧	-١١٥,٥	-١٩٠,٢	-٢٠٣,١	-٢١٠,٣	-٢١٥,٣	-٢٤١,٧	-٢٠٤,٦	-٢٠٦,٦	-٢٣٧,٧	-٤١٢,٦	-
- مع اسرائيل ={(٣) - (١١)}	-١١٢,١	-١٢١,٨	-١٣٩,٦	-١١٩,٨	-١٨١,٦	-٢٤٣,٤	-٢١٧,٦	-٢٣٠	-٢٧٣,٧	-٢١٦	-٢٠٤,٢	-٢٤٢	-٤٠١,٩	-
- مع الاردن ={(٥)-(١٣)}	١٨,٨	٢٦,٩	١٧,٢	٣١,٧	٣١,٨	٤٨,٨	٤٣,٤	٥١,٧	٣٦	٤١,٩	٢٨,٤	٤٧,٣	٣٢	-
- مع الدول الاخرى={(٧)-(١٥)}	-١٢	-١٢,٤	-١٤,٦	-٢٧,٣	-٤٠,٥	-٨,٥	-٣٦	-٣٧	-٤	-٣٠,٥	-٣٠,٨	-٤٢,٣	-٤٢,٧	-
١٨- الصادرات الصناعية لاسرائيل الى اجمالي الصادرات الصناعية (٣)/(١)	٧٠,٣	٦٧,٣	٧٢,١	٦٢,٥	٦٥,٦	٦٠,٩	٦٧,٩	٦٠,٢	٧٢,١	٦٢,٥	٦٨,٢	٧٠,٤	٨٠,٢	٦٧,٧
١٩- الواردات الصناعية من اسرائيل الى اجمالي الواردات الصناعية(١١)/(٩)	٩٠,٤	٩١,٨	٩٠,٩	٨٤,٩	٨٤,٦	٩٦	٨٨,٢	٨٧,٥	٩٧,٢	٨٨,٥	٨٧,٦	٨٧,٧	٩١,٦	٨٩,٨
٢٠- {الصادرات الصناعية الواردات الصناعية}{(١)/(٩)}٪	٤٤	٤٧	٣٧	٤٦	٣٦	٤٠	٤٣	٤٢	٣٩	٤٠	٣٧	٤٦	٣٤	٤٠,٨
٢١- {الصادرات الصناعية / (ن.م.ج)}(٪)	٢٤,٩	٢٢,٩	٢٦	٢١,٣	٢٦,٨	٢٦,٩	٣٣,٢	٢٩,٨	٣٩,٤	٢٨,٥	٢١,٤	١٦,٦	١٦,١	٢٥,٧
٢٢- {الواردات الصناعية/(ن.م.ج) } (٪)	٥٥,٩	٤٩	٧٠,٣	٤٦,٦	٧٣,٩	٦٦,٥	٧٧,٣	٧١,٩	١٠١,٣	٧١,٨	٥٨,٦	٣٦,٤	٤٧,٥	٦٣,٦

المصـــدر: الامم المتحدة (١٩٨٩)، " التنمية الصناعية في فلسطين " ص ١١١ .

ملاحظة : النسب قام الباحث باحتسابها

م.د : مليون دولار امريكي.

Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١٩)

التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية في قطاع غزة للفترة (٧٥-١٩٨٧)

مليون دولار، (٪)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط(٪)
١- اجمالي الصادرات الصناعية (م.د) *	٤٧.٦	٥٧.٧	٦٤.٥	٦٣.٧	٦٤.٦١	٩٤.١	١٤٠	١٣٧.٦	١٣٢.٧	٨٧.٤	٧٥.١	١٠٤.٩-	١٤٤.٧	-
٢- [(١)/ اجمالي الصادرات الكلية] (٪).	٥٦.٨	٥٤.٩	٤٧.١	٥٢.١	٥٢.٣	٦١	٧٠.٨	٧٢.٤	٧٣.٥	٧٦.٣	٧٠.٨	٧٥.١	٨١.٢	٦٥
٣- الصادرات الصناعية الى اسرائيل (م.د)	٤٥.٨	٥٦.٤	٦٣	٦٢.٧	٦٢.١	٩٠.١	١٣٦	١٣٢.٧	١٣١.٨	٨٧.٤	٧٥.١	١٠٤.٩-	١٤٤.٧	-
٤-[(٣)/ اجمالي الصادرات لاسرائيل] (٪)	٨٥.٨	٨٥.٣	٧٨.٣	٧٨.٥	٧٧.٦	٧٩.٧	٨٥.٥	٨٨.٨	٨٧.٢	٩١.٢	٨٨.١	٨٨.٤	٨٨.١	٨٤.٨
٥- الصادارات الصناعية الى الأردن(م.د)	-	-	٠.٠٥	٠.٥٢	-	٠.٤٥	٠.١٤	٠.٠٢	٠.١٤	-	-	-	-	-
٦- اجمالي الواردات الصناعية(م.د)	١٥٠.٢	١٤٦.٧	١٩٨.٣	١٧٦.٢	١٨٨.٥	٢٢٥.٦	٢٧٣.٥	٢٧٣.٥	٢٨٦.٩	٢٣٧.٦	٢٤٠.٢	٢٢١.٥	٣٧٦.٩	-
٧- { (٦)/اجمالي الواردات الكلية] (٪)	٨٤.٩	٨٤.٢	٨٢.٤	٨٦	٨٥.٨	٨٦.٥	٨٨.٤	٨٨.١	٨٦.٤	٨٥	٨٥.٤	٨٥	٨٢.٧	٨٥.٤
٨- الواردات الصناعية من اسرائيل (م.د)	١٤٣.٦	١٤٦.٩	١٨٩.٨	١٤٦	١٩٧.٨	٢٠٠.٦	٢٤٩	٢٥٠.٤	٢٦٧.٨	٢٢١.٣	٢٢٤.٨	٢٠٢.١	٣٧٦.٩	-
٩- [(٨)/ اجمالي الواردات من اسرائيل](٪)	٨٥.٨	٨٦.٥	٨٤.٨	٧٨.٢	٨٥.٩	٨٦.٥	٨٨.١	٨٨.٨	٨٧.٦	٨٦.٢	٨٩	٨٧.١	٩٩	٨٧.٢
١٠- صافي الميزان التجاري للسلع الصناعية{(١١)-(٦)}	١٠٢.٦-	٩٩-	١٣٢.٨-	١١٢.٦-	١٢٣.٩-	١٣١.٥-	١٣٣.٥-	١٣٥.٩-	١٥٤.٢-	١٥٠.٢-	١٦٥.١-	١٦٥.١-	٣٣١.٩-	-
- مع اسرائيل {(٣)-(٨)}	٩٧.٨-	٩٠.٥-	١٢٦.٨-	٨٣.٣-	١٠٥.٧-	١١٠.٥-	١١٣-	١١٧.٧-	١٣٦-	١٣٣.٩-	١٤٩.٧-	١٩٧.٢-	٢٣٢.٢-	-
١١- الصادرات الصناعية لإسرائيل الى اجمالي الصادرات														
الصناعية{(٣)/(١)} (٪)	٩٦.٢	٩٧.٧	٩٧.٧	٩٨.٤	٩٦.١	٩٥.٧	٩٧.١	٩٦.٤	٩٩.٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨
١٢- الواردات الصناعية من اسرائيل الى اجمالي														
الواردات الصناعية {(٨)/(٦)} (٪).	٩٤.٦	٩٣.٧	٩٥.٧	٨٢.٩	٨٩	٨٨.٩	٩١	٩١.٥	٩٢.٣	٩٣.١	٩٢.٦	٩٤	١٠٠	٩٢.٥
١٣- (الصادرات الصناعية/الواردات الصناعية)														
= (١)/(٦)، (٪)	٣٢	١٨	٣٢	٣١	٢٤	٤٢	٥١	٥٠	٤٦	٣٧	٣١	٣٣	٣٨	٣١.٩
١٤- [الصادرات الصناعية/ن.م.ج](٪)	٣٢.٦	٣٢.٧	٤٣.٤	٣٥.٦	١٥.٧	٤٩.٣	٦٤.٨	٦٥.٥	٨٥.٣	٥٠.٥	٣٩.٤	٢٠.١	٣١.٦	٤٥.٩
١٥-[الواردات الصناعية/ن.م.ج](٪)	١٠٣.١	٨٨.٨	١٣٣.٤	٩٨.٥	١٠٤.٢	١١٨.١	١٢٦.٦	١٣٠.١	١٨٤.٥	١٣٧.٣	١٢٦	٩٢.٤	١١٧.٣٨٢.٤	

المصدر : الامم المتحدة (١٩٨٩)" التنمية الصناعية في فلسطين "ص ١١٢.

ملاحظات: (١) النسب قام الباحث باحتسابها .

(٢) بالنسبة للصادرات والواردات الصناعية من والى الاردن والدول الاخرى وكذلك الميزان التجاري غير متوفرة .

*تعني مليون دولار امريكي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد زادت الاهمية النسبية للصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات الكلية بشكل متزايد وشكلت (٧٦٪) بالنسبة للضفة و (٦٥٪) بالنسبة لغزة خلال الفترة (٧٥- ١٩٨٧) كما يشير الجدولين السابقين. ويعود السبب في ازدياد هذه الاهمية الى زيادة التبادل التجاري للارض المحتلة خاصة في مجال الصادرات الصناعية وبالذات الى اسرائيل خلال هذه الفترة، فعند النظر الى التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الوطنية نلاحظ أن (٦٧.٧٪) ، (٩٨٪) منها كانت مصدّرة الى اسرائيل من كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي خلال نفس الفترة. وقد تكونت معظم هذه الصادرات من سلع مصنّعة وأخرى نصف مصنّعة لحساب الصناعات الاسرائيلية. بينما توزعت باقي الصادرات الصناعية الوطنية على الاردن والدول الاخرى، فقد ارتفعت قيمة هذه الصادرات الى الاردن خاصة من الضفة الغربية من (٢٣.٦) مليون دولار عام ١٩٧٥ الى(٥٨) مليون دولار عام ١٩٨٦. وقد تكونت معظم هذه الصادرات من السلع الاستهلاكية. وكان التبادل التجاري بين الاردن وغزة قليلاً نظراً للبُعد الجُغرافي بينهُما.

وقد زادت نسبة الصادرات الصناعية الى (ن. م. ج) في كلّ من الضفة وغزة (٢٦٪) ، (٤٦٪) على التوالي خلال الفترة (٧٥-١٩٨٧) بالمقارنة مع (١٦.٥٪) بالمتوسط لكليهما خلال الفترة (٦٨ -١٩٧٤)، مما يشير الى ان نسبة أكبر من الصناعات المحلية أخذت تصدّر انتاجها للسوق الخارجي.

٣:٣:٥:٢ الواردات الصناعية:

زادت الواردات من المنتجات الصناعية للضفة الغربية من (١٨٩.٨) مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى (٦٢٤.٦) مليون دولار عام ١٩٨٧، أي بنسبة (٢٢٩٪). وبالنسبة لغزة ، فقد زادت هذه الواردات من (١٥٠.٢) مليون دولار إلى (٣٧٦.٩) مليون دولار خلال سنتي المقارنة، أي بنسبة (١٥١.١٪) كما يشير الجدولين (٢-١٨) ،

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-١٩) على التوالي.

وقد شكلت الواردات الصناعية (٨ . ٨٤٪)، (٤ . ٨٥٪) من اجمالي الواردات لكل من الضفة وغزة على التوالي خلال الفترة (٧٥-١٩٨٧).

وعند النظر الى التوزيع الجغرافي للواردات الصناعية نجد ان هناك تركيزا جغرافيا للواردات الصناعية من اسرائيل، فقد بلغت نسبة هذه الواردات الى اجمالي الواردات الصناعية (٨ . ٨٩٪) ، (٥ . ٩٢٪) بالنسبة لكل من الضفة وغزة على التوالي خلال نفس الفترة مما يعكس حجم التبادل التجاري الكبير في مجال الواردات الصناعية بين الضفة وغزة مع اسرائيل . وقد تكوّنت هذه الواردات من المواد الخام اللازمة للصناعة والسلع نصف المصنّعة اللازمة للصناعات المحلية بالاضافة الى الواردات من السلع الاستهلاكية. ولم تقتصر الواردات الصناعية للارض المحتلة من اسرائيل فقط، فقد زادت الواردات الصناعية من الاردن خاصة للضفة الغربية من (٨ . ٤) مليون دولار الى (٤ . ٩) مليون دولار خلال الفترة (٧٥-١٩٨٧)، أو ما نسبته (٥ . ١٪) من مجمل الواردات الصناعية للضفة عام ١٩٨٧. وبالنسبة الى الواردات الصناعية من البلدان الاخرى فقد بلغت نسبتها الى إجمالي الواردات الصناعية (٧٪) بالنسبة للضفة، ولا تتوفر بيانات بالنسبة لغزة.

وقد بلغت نسبة الواردات الصناعية الى (ن. م. ج) بالنسبة للضفة (٦ . ٦٣٪)، وفاقت (ن. م. ج) في قطاع غزة وبلغت (٣ . ١١٧٪) خلال الفترة (٧٥-١٩٨٧)، مما يعكس مدى اعتماد الصناعات الغزية على الواردات من الخارج خاصة من اسرائيل.

٣:٣:٦:٣ الميزان التجاري الصناعي:

لم يكن دور الصادرات الصناعية الوطنية في تغطية العجز الصناعي المتولد عن زيادة الواردات الصناعية ،خاصة من اسرائيل، فعالاً. فقد بلغت نسبة الصادرات الصناعية الى الواردات من المنتجات الصناعية حوالي (٤١٪)للضفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و(٣٧٪) لغزة خلال الفترة (٧٥-١٩٨٧) ، مما ساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري.

وقد ارتفع العجز في الميزان التجاري الصناعي لكل من الضفة وغزة من (١٠٥.٣)، (١٠٢.٦) مليون دولار عام ١٩٧٥ على التوالي الى (٤١٢.٦) ،(٢٣٢.٢) مليون دولار عام ١٩٨٧. وقد كانت نسبة العجز الصناعي المتولد من التجارة مع اسرائيل الى العجز الصناعي الكلي (٩٧.٤٪) بالنسبة للضفة و (٧٠٪) بالنسبة لغزة عام ١٩٨٧، كما يشير الجدولين (٢-١٨) ، (٢-١٩) على التوالي . مما يشير الى أن تجارة المنتجات الصناعية خاصة مع اسرائيل كانت السبب المباشر لازدياد العجز الصناعي بشكل خاص والعجز التجاري بشكل عام في التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة.

٢:٢:٢:٧ معوقات التنمية الصناعية:

عانى القطاع الصناعي الوطني من العديد من المشاكل والتي نجم معظمها وتفاقمت آثارها بفعل الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته المختلفة . فقد سعت السياسة الاسرائيلية اتجاه القطاع الصناعي الى تعطيل تطوره وبالتالي ربطة مع الاقتصاد الاسرائيلي . وفيما يلي أبرز المعوقات امام التنمية الصناعية في الاقتصاد الوطني والناجمة عن عدم الاستقرار السياسي بفعل الاحتلال الاسرائيلي:

اولاً: صغر السوق المحلي: يعتبر سوق الضفة الغربية وقطاع غزة صغيرا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار مساحتهما وكلا من التعداد السكاني ومتوسط دخل الفرد فيهما. ومما زاد في محدودية السوق المحلي سياسة اسرائيل الهادفة للسيطرة عليه من خلال اغراقه بالسلع الاسرائيلية المختلفة وقد ساعدها هذا الاجراء على تصريف جزء كبير من منتجاتها الصناعية حيث يعتبر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوق المحلي الثاني بعد سوق الولايات المتحدة بالنسبة للصادرات الاسرائيلية خاصة الصناعية منها. وقد ادى ذلك الى خلق منافسة حادة مع الصناعات الوطنية ، تلك المنافسة غير المتكافئة، كون الاولى تتمتع بنوعية جيدة بالاضافة الى ميزتها النسبية من حيث انخفاض كلفتها الانتاجية وتمتعها بحماية جمركية اسرائيلية بالمقارنة مع الصناعات الوطنية، مما حدا بالاخيرة إما للبحث عن اسواق خارجية كالاردن والدول الاوروبية، حيث واجهت صعوبات تصديرية ناجمة عن اجراءات الاحتلال ، أو عمل البعض منها باقل من طاقته الانتاجية وأغلق البعض الاخر منها قصراً . فقد اشارت احدى الدراسات ان (٦٢٪) من الصناعات الوطنية تعتبر أنّ صغر حجم السوق المحلي والسيطرة الاسرائيلية عليه كانت وراءالحد من توسعها[٢٤]. أضف الى ذلك المنافسة فيما بين الصناعات الوطنية داخل السوق المحلي. ونتيجة لكل ما سبق ، فليس غريبا ان نجد ان الطاقة الانتاجية الفعلية لاغلب المؤسسات الصناعية الوطنية هي دون الطاقة الانتاجية الممكنة، فقد اشارت احدى الدراسات ان الصناعات القائمة في الارض المحتلة تعمل ب (٦٠٪) من طاقتها الانتاجية[٢٥].

ثانياً: النقص في مستلزمات الانتاج الصناعية: تُعتبر المواد الاولية والمعدات والتجهيزات الصناعية والطاقة من العوامل الرئيسية لقيام الصناعة، وتعتمد الصناعات المحلية في الضفة وغزة – بصورة رئيسية – على الخارج وخاصة اسرائيل في توفير هذه المستلزمات بالاضافة الى الاسواق الخارجية الأخرى كالاردن والدول الاوروبية، فقد اشارت احدى الاحصائيات ان (٦١٪) من المواد الاولية اللازمة للصناعة المحلية مستوردة من اسرائيل ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و (١٥٪) مستوردة من الاردن والدول الاوروبية بينما يتم توفير الباقي محليا. وقد ادى ذلك الى زيادة كلفة الانتاج الصناعي. كما تفتقر الصناعات المحلية الى العمالة الصناعية الماهرة والمدربة، بالاضافة الى النقص الحاد في العناصر الادارية الكفؤة والخبرات الفنية اللازمة لمواكبة التطور الصناعي والمعنية بالبحث والتطوير الصناعي مما أثر على القطاع الصناعي. كما أن غياب التمويل الصناعي المحلي للصناعات الوطنية وعدم وجود نظام بنكي محلي حرم هذه الصناعات من فرص الاقتراض الميسّر، مما زاد من الاعباء عليها هذا بالاضافة الى قيام سلطة الاحتلال بوضع العراقيل امام التدفقات المالية القادمة من الخارج [٢٦].

ثالثاً: السياسة الضريبية والتخفيض المتصاعد للعملة الاسرائيلية ادى الى هبوط الدخول الحقيقية المحلية. وتفرض سلطة الاحتلال العديد من الضرائب على المنشآت الصناعيه الوطنية كضرائب الدخل والقيمة المضافة والانتاج والاستيراد، وقد قدّرت احدى الدراسات حصيلة هذه الضرائب بما يزيد عن (٦٠٠) مليون دولار. كما اشارت دراسة اخرى ان (٣٠٪) من ارباح المؤسسات الصناعية تذهب كضرائب [٢٧].

رابعاً: عملت سلطة الاحتلال من خلال اجراءاتها المختلفة الى الحد من قيام صناعات وطنية تنافس الانتاج الاسرائيلي خاصة داخل السوق المحلي او تلك التي تعتمد بالدرجة الاولى على المواد الخام المحلية او المستورد منها عبر الاردن في اجراء يهدف الى تكريس تبعية الصناعات المحلية للاقتصاد الاسرائيلي من جهة، وحرمان هذه الصناعات من فرص النمو الناجمة عن انخفاض الكلفة الانتاجية عن طريق استخدام المدخلات الانتاجية المحلية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي عدم قدرتها على منافسة الانتاج الاسرائيلي المماثل من جهة أخرى. اضف الى ذلك اضعاف الترابط بين القطاع الصناعي المحلي والدول العربية خاصة الاردن.

خامساً: تعاني الصناعات الوطنية من عدم جودة العديد من منتجاتها وعدم ملائمتها لاذواق العديد من المستهلكين سواءً في السوق المحلي او الخارجي . فبالنسبة الى السوق المحلي، فان وجود اصناف عديدة من المنتجات الاجنبية خاصة الاسرائيلية منها وذات الجودة الاعلى نسبيا بالمقارنة مع المنتجات المحلية ادى الى خلق عوائق امام الاقبال على الصناعات الوطنية، وبالنسبة الى الاسواق الخارجية ، فان الامر يزداد سوءاً.

٢:٢:٣ القطاع الصناعي الوطني خلال الانتفاضة:

كان للعامل الاقتصادي الى جانب العامل السياسي الاثر الابرز في الانتفاضة على الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته التي ادت الى اسباب الحياة الصعبة، وخاصة الاقتصادية منها، وما وصل اليه الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الانتاجية والخدمية من تخلف وتبعية للاقتصاد الاسرائيلي. فقد سعت الانتفاضة الفلسطينية منذ اواخر عام ١٩٨٧ ولغاية الان الى العمل على حرمان الاقتصاد الاسرائيلي من الفوائد والمكتسبات التي يجنيها من جراء احتلاله للارض واستغلاله لمواردها البشرية والطبيعية. وللعمل على تحقيق ذلك ، فقد بادرت الانتفاضة – ومن خلال بياناتها المتلاحقة– الى مطالبة السكان " بالتنمية من خلال المقاومة " وذلك بضرورة العمل على محورين متوازيين:

اولاً: العمل على اطلاق مسار الانفصال التدريجي عن الاقتصاد الاسرائيلي: وذلك من خلال إضعاف قنوات الارتباط الاقتصادية بين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد المحلي والاسرائيلي، ولتحقيق ذلك فقد دعت الانتفاضة الى [٢٨]:

(أ) **مقاطعة العمل في اسرائيل:** وقد استجابت شريحة واسعة من العمالة المحلية لذلك . ولكن عدم قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب هذه العمالة ، بالاضافة الى "عوامل الجذب" الاسرائيلية المتمثلة في توفير فرص العمل والاجور المرتفعة نسبيا بالمقارنة مع الاقتصاد المحلي، عاد العديد من العمال للعمل في اسرائيل مرة أخرى خاصة في غزة.

(ب) **خفض التبادل التجاري مع اسرائيل:** وقد تراجع حجم وقيمة التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني مع اسرائيل الى (٤٤٪) عام ١٩٨٨ بالمقارنة مع عام ١٩٨٧، حيث انخفضت الواردات المحلية من اسرائيل بنسبة (٤٤٪) خلال عامي المقارنة . وقد أشارت احدى الدراسات بان خسائر الشركات الاسرائيلية ، والتي تخصصت في بيع انتاجها للمناطق المحتلة توصف على انها " انهيار"، حيث تشمل هذه الشركات صناعات المواد الغذائية والملابس والمنسوجات والبناء.

(جـ) **المقاطعة الضريبية:** وقد انخفضت قيمة الضرائب التي يجنيها الاحتلال خاصة ضرائب الدخل على أجور العمال المحليين في اسرائيل حيث انخفض عددهم ، والضرائب على الواردات من اسرائيل حيث انخفضت هذه الواردات، وكذلك ضرائب الجمارك والأملاك والعقارات والمعارف وغيرها. وساعد ذلك في خلق أعباء اقتصادية على اسرائيل.

ثانياً: العمل على تقوية وتدعيم ركائز الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

(أ) الاقبال على الانتاج المحلي.

(ب) تدعيم العلاقات الاقتصادية المحلية مع اقتصاديات الدول العربية والعالم الخارجي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(جـ) تشجيع الانتاج المنزلي من خلال التوجه نحو الاستثمار المحلي

(د) العودة الى الارض، وتشجيع الزراعة المحلية.

(هـ) الترشيد في الانفاق والاستهلاك المحليين.

وقد عانى الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الاجراءات المضادة التي اتبعتها سلطة الاحتلال للحد من نجاح اهداف الانتفاضة، ولم يكن القطاع الصناعي الوطني ببعيد عن هذه الاجراءات. فقد زادت معاناة هذا القطاع خلال الانتفاضة وتأثرت الفروع الصناعية فيه، واختلفت درجة تأثر الصناعات الوطنية حسب طبيعة هذه الصناعات. فمنها من تأثر بشكل كبير، كالصناعات البلاستيكية والخشبية والمنتجات المعدنية وغير المعدنية والصناعات السياحية نظرا لانخفاض الطلب المحلي عليها بسبب الاوضاع الاقتصادية السيئة، ومنها من لم تتأثر مطلقا، كون مثل هذه الصناعات تنتج بصورة رئيسية للسوق الاسرائيلية مثل صناعات الملابس والمنسوجات والاحذية. ومنها الصناعات التي ازداد انتاجها نظرا للاقبال المحلي عليها ونتيجة لمقاطعة السلع الاسرائيلية، وهي ذات طابع استهلاكي في معظمها، كالصناعات الغذائية والمشروبات والدخان حيث ازداد حجم مبيعات هذه الصناعات ما بين (٥٠-٢٠٠٪)[٢٩].

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثاني:-

(١) بلغت هذه النسبة في مصدر آخر (٤٥٪) للضفة الغربية، و (٤٨٪) لقطاع غزة بالمتوسط. للمزيد انظر: ابو كشك ، بكر، الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، صامد الاقتصادي العدد ٣٣، تشرين الاول (١٩٨١)، ص ٢٥. وكذلك المجموعة الاحصائية الفلسطينية العدد السادس (١٩٨٤/ ١٩٨٥) ص ٧٢ وص ١١٤، حيث قام الباحث باحتسابها.

(2) Todaro, P. Michael. " Economic Development in The 3rd World" (1985), pp. 186, pp. 580.

(٣) الكثافة السكانية في سنة (ن) =(عدد السكان في سنة (ن) / اجمالي المساحة).

(٤) العساف عثمان، التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (٦٨- ١٩٨٥) ، ١٩٩٠ ص ٣-٤ . وجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (١٩٨٨)، ص ٢١٨ .

(5) Gharaibeh, A. Fawzi, (1985), The Economics of West Bank and Gaza Strip pp 79-80.

(٦) أبو صبيح ، عمران ، المعالم الاساسية للقطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية، صامد الاقتصادي العدد ٧٧، (١٩٨٨)، ص ٧٠-٧١.

(٧) للمزيد انظر: خليل ، عواد (١٩٨٩)، تسرب القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في اسرائيل ، ص ٢٢. والجمعية العلمية الملكية (١٩٨٣)، هيمنة اسرائيل على تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل مواجهتها ، الدائرة الاقتصادية ، ص ٣٢.

(٨) العساف ، عثمان (١٩٩٠)، مصدر سابق، ص ١٦.

(٩) صالح ، حسن عبد القادر، مدخل الى جغرافية الصناعة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٤.

(10) Arkadi B.V.(1977) Benifits & Burdens, pp.69 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١١) ملحيس غانيه، المبادرات الاقتصادية للانتفاضة وتأثيراتها على بنية الاقتصاد الفلسطيني، صامد الاقتصادي، عدد ٨٢ (١٩٩٠)، ص ٢٠١-٢٠٢.

(١٢) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨٧)، ص٢٢٠-٢٢١.

(١٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي المحتلة، صامد الاقتصادي عدد ٦٦ (١٩٨٧)، ص ١٥٦.

(١٤) البنك المركزي الاردني بيانات احصائية سنوية (٦٤-١٩٨٩)، عدد خاص، ص٥٩.

(١٥) خلال الفترة (٦٨-١٩٨٩) ، ثم تغيير العملة الاسرائيلية ثلاث مرات، فحتى عام ١٩٧٤ كانت العملة المتداولة هي (الليرة) ، وتم تغييرها الى (الشيكل) -كل شيكل =١٠ ليرات-، وفي عام ١٩٨٤ تم تغيير الشيكل الى (الشيكل الجديد) -كل شيكل جديد = ١٠٠٠ شيكل. ولا زالت هذه العملة متداولة لغاية الان .

(١٦) الدستور الاردنية، ١/ ٤ / ١٩٩١.

(١٧) ملحيس ، غانية، قطاع الصناعة في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، صامد الاقتصادي ، العدد ٥٧ ، ايلول /تشرين أول (١٩٨٥)، ص ١٧٧.

(١٨) للمزيد انظر: العامري، عنان، التطور الصناعي والزراعي في فلسطين (١٩٠٠- ١٩٤٨)، ١٩٧٤ ص ١٠٤-١٠٩.

(١٩) ملحيس، غانيه (١٩٨٥)، مصدر سابق، ص ١٨٠.

(٢٠) ابو كشك ، بكر (١٩٨١)، مصدر سابق ص١٣ - ١٤. وللمزيد انظر: ريفيه، فرانسوا، النمو الصناعي في اقتصاد معان: حالة الاردن (١٩٨٢)،ص ٨٥ - ٨٦.

(٢١) للمزيد انظر: ملحيس ، غانيه (١٩٨٥)، مصدر سابق ص١٨١-١٨٢. وداوود،

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جلال، الصناعة في قطاع غزة، صامد الاقتصادي، عدد ١٩، (١٩٨٠) ص٣١ – ٣٢.

(٢٢) داوود، جلال (١٩٨٠)، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢٣) تم احتساب نسبة النمو في الانتاج الصناعي للفترة (٦٨ – ١٩٨٧) لكل من الضفة وغزة بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدولين (٢-٢)، (٢-٣) على التوالي وحسب النسبة $\left[\frac{\text{س (أ)} - \text{س (ب)}}{\text{س (ب)}} \times ١٠٠٪\right]$ حيث (س) : ترمز للانتاج الصناعي بالمليون دولار و(أ) ، (ب) ترمزان الى نهاية الفترة وبدايتها على التوالي.

(٢٤) ابو كشك، بكر (١٩٨١)، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢٥) صامد الاقتصادي ، عدد ٧٤ (١٩٨٨)، ص ٣٢.

(26) Awartani, Hisham, (1979) ... op. cit. pp.36.

(٢٧) للمزيد انظر: ابو صبيح ، عمران، الوجه الاقتصادي الاسرائيلي . وعلاونه، عاطف، عائدات الاحتلال الضريبية، ندوة الضرائب والسياسة الضريبية في الوطن المحتل ١٩٨٨، عمان. وكذلك ابو زنيد ، سمير ، دراسة عن الاوضاع التسويقية للمنتجات الصناعية المحلية في الضفة وغزة، (١٩٨٧)،ص٤٣ -٤٤.

(٢٨) للمزيد انظر: ملحيس، غانيه، (١٩٩٠)، مصدر سابق ص ١٧٥ – ١٨٢. وعلاونه عاطف (١٩٨٨)، صامد الاقتصادي عدد ٧٧ ص ٩٠ – ٩٢. وسعادة، عمر، (١٩٨٨)، صامد الاقتصادي، عدد ٧٤، ص ٤٩.

(٢٩) للمزيد انظر: ملحيس ، غانيه (١٩٩٠)، صامد الاقتصادي العدد ٨٢، ص ١٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التغيّرات الهيكلية في القطاع الصناعي الوطني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التغيّرات الهيكلية في القطاع الصناعي الوطني

يهدف هذا الفصل الى التعرف على التغيرات الهيكلية التي حدثت في القطاع الصناعي الوطني خلال الاحتلال الاسرائيلي ، تلك التغيرات التي كان الاحتلال السبب الرئيسي في وجودها من خلال السياسات التي اتبعها للسيطرة على القطاع الصناعي الوطني. ومن ثم التعرف على نتائج هذه السياسات والتي اثرت على تقدم القطاع الصناعي ونموه وذلك من خلال مناقشة الفرضية الاولى لهذه الدراسة.

٣: ١ تمهيد:

نشأ خلال الاحتلال الاسرائيلي نمط من العلاقة الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الاسرائيلي تمثّل في السيطرة السياسية والاقتصادية للثاني على حساب الاول. ويرى انطوان منصور، أنّ العلاقة بين اسرائيل والارض المحتلة هي من نوع "التكامل -السيطرة"، حيث أن هذه العلاقة ما هي إلاّ وجه اقتصادي للسياسة العامة لاسرائيل والهادفة الى ضم الارض المحتلة وطرد السكان منها والاستيطان فيها بأعداد كبيرة [١] ، وبالمقابل، يرى الاقتصادي الاسرائيلي (م . نيسان M. Nisan)، أن اسرائيل والارض المحتلة قد حققت درجة عالية من التكامل الاقتصادي والارتباط المتبادل خلال الفترة (٦٧-١٩٧٣) ، ويذهب الى أبعد من ذلك فيعتبر أنّ هذين الاقتصادين يمتازان بالتعاون وليس بالتنافس ؟!! ويؤيده

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ذلك العديد من الاقتصاديين الاسرائيليين [٢] . إلا أن عقدين ونصف من الاحتلال الاسرائيلي للارض المحتلة لم ينجم عنه ذلك التعاون ، بل أسفر عن تبعية اقتصادية للاقتصاد الوطني . وخدمت هذه التبعية أغراض اسرائيل من جهة، وأدت الى خلق معوقات اقتصادية وادارية لتطور ونمو القطاع الصناعي الوطني من جهة أخرى. فقد نشأ خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي قيد الدراسة اقتصادان متمايزان، الاقتصاد الوطني والاقتصاد الاسرائيلي، فالاقتصاد الوطني صغير ويمر بمراحل نموّ اوّلي ويعتمد على النشاط الزراعي بدرجة رئيسة ومكون من وحدات اقتصادية صغيرة وقوى عاملة غير منظمة ومستوى تكنولوجي متخلف، والاقتصاد الاسرائيلي الذي تميّز بأنه كبير ومنظّم تنظيما عاليا يتبعه قطاع صناعي متقدم ويتمتع بحماية كبيرة من السلطة وذو مستوى تكنولوجي متقدم [٣].

وهناك سمتان رئيسيتان تحددان العلاقة الاقتصادية بين الاقتصادين المذكورين وهما:

اولا: نموّ سوق العمل المحلي في الاقتصاد الاسرائيلي نظرا لارتفاع الاجور وتوفر فرص العمل فيه.[٤]

ثانيا: نموّ سوق السلع الاسرائيلية في الاقتصاد المحلي خاصة الاستهلاكية المصنّعة منها.

وبعبارة اخرى، فقد حدث واقع اقتصادي جديد، ونشأت شبكة جديدة من المصالح الاقتصادية ونموذج جديد للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الارض المحتلة واسرائيل [٥] وقد تاثرت قطاعات الانتاج السلعي والخدمي من هذا الواقع الاقتصادي، ومنها القطاع الصناعي، فقد سعت اسرائيل الى اضعاف هذا القطاع، واستخدَمت شتّى الوسائل لتغيير بُنيته الهيكلية وذلك بهدف ربطه بالاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسرائيلي وبالتالي حرمانه من فرص النمو والسيطرة عليه.

٣: ٢ السياسات الاسرائيلية تجاه القطاع الصناعي الوطني

عانى القطاع الصناعي الوطني من السياسات والاجراءات الاسرائيلي التي اتبعت لربط هذا القطاع بالاقتصاد الاسرائيلي. وفي سبيل تحقيق أهدافها، سعت اسرائيل الى وضع العراقيل امام امكانية التنمية الصناعية في الضفة وغزة، والعمل على اضعاف البنية الصناعية فيها من خلال سياسة "التوجيه -السيطرة " التي اتبعتها بهدف توجيه القطاع الصناعي المحلي وجهة تخدم أهداف الاحتلال ومن ثمّ السيطرة عليه، وذلك من خلال مجموعة من الاساليب والاجراءات التي اثّرت على القطاع الصناعي الوطني والتي كان أهمها:

اولا: **التعاقد من الباطن**: نجحت السياسة الاسرائيلية في الحاق بعض الصناعات الوطنية بالصناعات الاسرائيلية خاصة، والاقتصاد الاسرائيلي عامة، من خلال سياسة "التعاقد من الباطن" والتي تتمثل في توجيه صناعات محلية معينة لانتاج ما تحتاجه بعض الصناعات الاسرائيلية . حيث تمد الاخيرة الاولى بما تحتاجه من المواد الاولية اللازمة للصناعة، وغالبا ما يكون هذا الانتاج نصف مصنع، ثم تقوم الصناعات المحلية بتزويد الصناعات الاسرائيلية بما تم انتاجه، وبعدها تقوم الاخيرة باتمام عملية تصنيعه، ومن ثم تسويقه في السوق الاسرائيلي، أو تصديره للسوق المحلي في الضفة وغزة وللاسواق الخارجية .

ثانيا: تعرضت بعض الصناعات الوطنية الى **المنافسة غير المتكافئة** والحادة من قبل الصناعات الاسرائيلية المماثلة خاصة داخل السوق المحلي، حيث تقوم سلطات الاحتلال بدعم الصناعات الاسرائيلية المنافسة حيث تتمتع مثل هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعات بالحماية الجمركية. كما تتمتع بجودتها النسبية مقارنة مع الصناعات المحلية المماثلة، ويعود سبب المنافسة لمثل هذه الصناعات كونها تعتمد على عناصر الانتاج المحلية في انتاجها ، كما تعتمد على السوق المحلي والاسواق العربية ،بالدرجة الاولى، في تصريف انتاجها، وهي بذلك لا تخدم أهداف الاحتلال، مما حدا بالاخير الى وضع العراقيل امام تقدمها.

ثالثا: أجبرت سلطة الاحتلال الصناعات الوطنية المصدّر انتاجها كلياً او جزئياً للسوق الاسرائيلي على **وضع علامة بلد المنشأ على منتجاتها** مثل "صُنع في المناطق المدارة" وغيرها، وذلك لتعريف المستهلك داخل السوق الاسرائيلي بهذه السلع ومن ثم العمل على جعل هذا المستهلك يعزف عن شرائها عن طريق وسائل الدعاية الاسرائيلية الخاصة بذلك .

رابعا: وضعت سلطات الاحتلال العديد من **القيود على تصدير السلع الصناعية المحلية للخارج وعملت على التحكم بالواردات الصناعية،** سواء اللازمة للصناعة او الاستهلاكية والمستوردة من الاردن عبر الجسور أو من الدول الاوروبية والاخرى عبر الموانيء الاسرائيلية، وذلك من خلال تأخير اجراءات التخليص للمواد الصناعية المستوردة عبر هذه الموانيء. هذا بالاضافة الى قيود الاحتلال في مجال الواردات الصناعية، حيث تشترط في اغلب الاحيان عدم السماح في استيرادها من الخارج اذا كان لهذه المستوزدات بديل في اسرائيل، أو تشترط قيام وسطاء اسرائيلين باستيراد هذه المواد للصناعات المحلية .

خامسا: عملت سلطة الاحتلال **على جذب الايدي العاملة المحلية للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي،** من خلال "عوامل الجذب" المتمثّلة في توفر فرص العمل في الاقتصاد الاسرائيلي والاجور النسبية المرتفعة فيه بالمقارنة مع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد المحلي، مما حرم القطاع الصناعي المحلي من الاستفادة من هذه العمالة.

سادسا: طبّقت سلطة الاحتلال **سياسة ضريبية** على القطاع الصناعي الوطني ومستلزمات الانتاج فيه، خاصة السياسات الجمركية على الواردات والضرائب على الانتاج والتراخيص والتصدير وغيرها مما يُثقل كاهل الصناعة ويحد من نموها محلياً.

سابعا: منعت اسرائيل **قيام البنوك التجارية** في الضفة وغزة، باستثناء وجود بنك عربي واحد مطوّق ولا يستطيع التعامل مع البنوك الاسرائيلية، وبالتالي حرمت القطاع الصناعي فيها من جميع الفوائد والمزايا التي يمكن أن تقدمها الاجهزة المصرفية والمؤسسات الاقراضية من قروض ميسّرة للصناعات المحلية، او تسهيل استيراد المستلزمات الصناعية من الخارج عن طريقها. وبالمقابل، سمحت للبنوك الاسرائيلية بالقيام بذلك، مما زاد من اعباء الصناعة الوطنية خاصة اذا علمنا ان شروط القروض المقدمة من هذه البنوك صعبة ولا يمكن ان تتحملها الصناعات الوطنية خاصة تلك المعتمدة على الخارج في توفير مستلزماتها الانتاجية.

ثامنا: تأثر القطاع الصناعي الوطني من **مصادرة السلطات الاسرائيلية للكثير من الاراضي الزراعية** في الضفة وغزة، وذلك إما لاغراض الاستيطان أو الاغراض العسكرية، مما حرمه من فرص زيادة الانتاج والنمو خاصة الصناعات المعتمدة على المدخلات الزراعية المحلية في انتاجها بشكل رئيسي.

تاسعا: سيطرت اسرائيل على السوق المحلي في الضفة وغزة وذلك من خلال **اغراقه بالسلع الاسرائيلية** المختلفة حيث دخل المنتجين الاسرائيلين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كشريك رئيس في تكوين العرض داخل السوق المحلي خاصة في مجال السلع الصناعية، مما حدا بالصناعات المحلية الى البحث عن أسواق خارجية. وقد اصطدم ذلك بالاجراءات الاسرائيلية من جهة، وبالقيود العربية من جهة اخرى، حيث تشترط الدول العربية بان تكون المواد المكوّنة لهذه الصناعات عربية المنشأ (١٠٠٪) وغير مستوردة من- أو عبر- اسرائيل.

٣:٣ التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الوطني خلال الاحتلال:

نجم عن السياسة الاسرائيلية التي اتبعت للسيطرة على القطاع الصناعي الوطني أن طرأ العديد من التغيرات على هيكل الصناعة الوطني والنشاط الصناعي فيه خلال الفترة (٦٨ - ١٩٨٧) ، تلك التغيرات التي كان الاحتلال وسياساته السابقة، السبب في نشوئها. **وابرز هذه التغيرات:**

اولا: حدث تحوّل بنيوي في الصناعات الوطنية القائمة باتجاة احلال صناعات محلية تنتج بصورة رئيسية للسوق الاسرائيلية من خلال عقود "التعاقد من الباطن". حيث قامت اسرائيل بتشجيع هذه الصناعات عن طريق تزويدها بالمواد الخام اللازمة للانتاج نصف المصنع ، حيث أن مثل هذه الصناعات لا تنافس الانتاج الاسرائيلي داخل السوقين المحلي والاسرائيلي على حد سواء ولذلك فهي تحظى بالموافقة على ترخيص قيامها. وفي هذا الاطار نمت صناعات الملابس والمنسوجات والخشب ومنتجاته والصناعات غير المعدنية . فبالنسبة الى صناعات الملابس والمنسوجات والخشب ومنتجاته قد نمت وذلك لمواجهة الطلب الاسرائيلي المتزايد على منتوجاتها شبه المصنعة. كما نمت الصناعات غير المعدنية، والتي تشمل مواد البناء كالطوب والاحجار والقرميد والرخام نتيجة نمو حركة البناء في اسرائيل، خاصة في مجال بناء المستوطنات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد احتلت صناعة الملابس والمنسوجات والجلود، بالمقارنة مع الفروع الصناعية الاخرى، المرتبة الاولى في أعداد المؤسسات الصناعية والعمالة الصناعية فيها خلال الفترة (٧٨-١٩٨٧) في كل من الضفة وغزة على التوالي كما اشرنا من خلال الجدولين (٢-١٤) ، (٢-١٧) سابقا. وتحتل صناعة الملابس والمنسوجات المرتبة الاولى في انظمة "التعاقد من الباطن" مع السوق الاسرائيلي ، فهي لا تتطلب مستوى معيّن من التكنولوجيا او عمالة ماهرة أو اقامة المصانع وغيرها، سيّما وانها تعتمد بالدرجة الاولى على عنصر العمل النسائي [٦] . وقد يتبادر للذهن امكانية اعتبار ظاهرة "التعاقد من الباطن" ظاهرة ايجابية باعتبارها فرصة لقيام صناعات وطنية توظف عمالة وتدر دخلا صناعيا يساعد في تقدم القطاع الصناعي الوطني ونموه، الا ان مساهمة الصناعات التي تدخل ضمن انظمة "التعاقد من الباطن" في العائدات الصناعية تعكس غير ذلك. فلم تزد مساهمة صناعة الملابس والمنسوجات والجلود في العائدات الصناعية عن (٢ . ١٠٪)، (٦ . ٢٩٪) في كل من الضفة وغزة على التوالي عام ١٩٧٧ كما يشير الجدولين (٣-١) ، (٣-٢). وخلال الفترة (١٩٧٧- ١٩٨٧)، لم ترتفع هذه النسبة بشكل مستمر، بل تذبذبت تبعا لحاجة السوق الاسرائيلية لمنتجاتها نصف المصنّعة، حيث يبدو الامر اكثر وضوحا في غزة بالمقارنة مع الضفة كون نشاط "التعاقد من الباطن" للشركات الاسرائيلية مع الاولى أكبر. وكنتيجة ، فان الصناعات المحلية المرتبطة مع السوق الاسرائيلي من خلال "التعاقد من الباطن" وبالرغم من نموّها، فإن مساهمتها في الناتج الصناعي قليلة، خاصة في الضفة ومتذبذبة، خاصة في غزة.وهذا ما سعت السياسة الاسرائيلية الى تحقيقه من خلال عقود " التعاقد من الباطن".أضف الى ذلك المنافسة الخارجية والداخلية التي تلقاها مثل هذه الصناعات خاصة داخل السوق المحلي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-١)

العائدات الصناعية حسب الفروع الرئيسية في الضفة الغربية لسنوات مختارة (٪)

الصناعة	١٩٦٩	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
المواد الغذائية والمشروبات والدخان	٦٧,٥	٥٦,٩	٥٦,٧	٥٢	٤٦,٦	٤٣,٥	٤٠,٧
الملابس والمنسوجات والجلود ومنتوجاتها	٨,٧	١٠,٢	٨	٩,٢	١٠,٨	١٤,٢	١٣,٨
الاخشاب ومنتجاتها	٣,٢	٥,٤	٤,١	٤,٨	٤,٩	٥	٥,١
الصناعات غير المعدنية	١٠,١	١٧,٩	١٦,٧	٢٠,٤	٢٣,٩	٢١,٩	٢٤,٤
الصناعات المعدنية	٦	٥,٧	٥,٦	٧,٣	٧,٤	٨	٧
متنوعة	٤,٥	٤,٦	٤,٦	٦,٣	٦,٥	٧,٤	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: للسنوات ٦٩-١٩٨٣ : الامم المتحدة، التنمية الصناعية في فلسطين ، ص ٦٤.

للسنوات ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧:-

SAI (1986) No. 37 pp 718 , SAI (1987) No. 38 pp736 , SAI (1990) No. 41 pp.744

جدول (٣-٢)

العائدات الصناعية حسب الفروع الرئيسية في قطاع غزة لسنوات مختارة (٪)

الصناعة	١٩٦٩	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
المواد الغذائية والمشروبات والدخان	١٧,٨	٢١,٩	٢٠,٧	١٢,١	١٣,٩	١٤,٩	١٥,٥
الملابس والمنسوجات والجلود ومنتوجاتها	٤٠,٥	٢٩,٦	٢١,١	٣٣,٤	٢٠,٤	٣٢,٢	٢٩,٣
الاخشاب ومنتجاتها	١٧,٤	١٣,٧	١٦,٢	١١,٥	١٢,٨	١٢,٧	١٣,٧
الصناعات المعدنية	٨,١	١٥,٨	١٨,١	٢٧,٥	٣٥,٧	٢١,٣	٢٠,٥
متنوعة	١٦,١	١٩	٢٤	١٥,٥	١٧,٢	١٨,٩	٢١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: نفس مصادر الجدول (٣-١)

ثانيا: نجم عن المنافسة غير المتكافئة التي تلقاها الصناعات الوطنية من قبل الصناعات الاسرائيلية ان تعرضت الاولى للركود او الاغلاق القسري او العمل باقل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من كامل طاقتها الانتاجية، تلك المنافسة الناجمة عن عدم حاجة السوق الاسرائيلية لمثل هذه الصناعات ، وكونها تعتمد على عناصر الانتاج المحلية بالدرجة الاولى، بالاضافة الى منافسة منتجات هذه الصناعات للانتاج الاسرائيلي في السوق المحلي خاصة والسوق الاسرائيلي عامة. فقد وضعت سلطات الاحتلال العراقيل امام انشاء مثل هذه الصناعات وفي بعض الاحيان منعت اعطاءها التراخيص، وبالرغم من ذلك، فان الطلب المحلي المتزايد على منتجات مثل هذه الصناعات، والتي في غالبها صناعات استهلاكية ادى الى نجاحها خاصة في السوق المحلي، حيث تعتبر الصناعات الغذائية والمشروبات والدخان افضل مثال على ذلك. ونتيجة للمنافسة الاسرائيلية لمثل هذه الصناعات، بالإضافة الى التراجع الإقتصادي الذي أصاب الإقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه ، فقد تأثر عدد هذه المؤسسات القائمة، فحتى عام ١٩٨٧، لم يزد عددها من (٢٤٩) مؤسسة بعدما كان (٢٢٨) مؤسسة عام ١٩٧٨ في الضفة، وفي غزة فقد انخفض عددها من (٢٠٨) مؤسسة الى (١١٦) مؤسسة خلال الفترة (٧٨-١٩٨٧)، كما يشير الجدولين (٢-١٤)، (٢-١٥) على التوالي، كما تأثر استيعاب العمالة الصناعية في مثل هذه الصناعات ، فلم تزد نسبة مساهمة هذه الصناعات في العمالة الصناعية عن (٣ . ١٥٪) ، (٩٪) بالمتوسط لكل من الضفة وغزة، كما يشير الجدولين (٢-١٦)، (٢-١٧) الى ذلك . وبالرغم من المنافسة الاسرائيلية، فقد شكلت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان حوالي (٤١٪) من العائدات الصناعية في الضفة، حيث احتلت المرتبة الاولى في ذلك .أما في غزة، فلم تزد النسبة عن (٥ . ١٥٪)، كما يشير الجدولين (٣-١) ، (٣-٢) على التوالي.

وتبرز ظاهرتيّ " الركود الصناعي" و" الاغلاق القسري" للمؤسسات الصناعية التي تعاني من المنافسة الاسرائيلية في تذبذب اعدادها وتعداد العمالة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعية فيها وتذبذب عائداتها الصناعية كما اشرنا مسبقا. كما تأثرت الطاقة الانتاجية المستغلة في الصناعات الوطنية، فكما يشير الجدول (٣-٣)، فان (٧٠٪)، (٢٠٪) من المؤسسات الصناعية في كل من الضفة وغزة تعمل بأقل من نصف طاقتها الانتاجية ، بينما لم تزد نسبة المؤسسات الصناعية التي تعمل باكثر من (٩٠٪) من طاقتها الانتاجية عن (١٤٪) في الضفة و(٥٪) في غزة عام ١٩٨١، ولا تتوفّر احصائيّات للفترة الّتي أعقبت عام ١٩٨١ في هذا المجال.

جدول (٣-٣)

الطاقة الانتاجية المستغلة في الصناعات القائمة في الضفة وغزة عام ١٩٨١ (٪)

حجم الطاقة الانتاجية	الضفة الغربية	قطاع غزة
أقل من (٥٠٪)	٧٠	٢٠
أقل من (٩٠٪) وأكثر من (٥٠٪)	١٦	٧٥
اكثر من (٩٠٪)	١٤	٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: ابوكشك ، بكر ،الصناعة العربية في الاراضي المحتلة، ١٩٨١، ص ٢٥

حرب ، غسان ، الصناعة في الضفة الغربية وآفاق تدعيمها، ١٩٨١، ص ٢٥

ثالثا: نجم عن القيود الاسرائيلية على الصادرات الصناعية المحلية للخارج من جهة، والتحكم بالواردات الصناعية المحلية من جهة أخرى، اعتماد الصناعات الوطنية على السوق الاسرائيلية بالدرجة الاولى في تصريف الانتاج الصناعي، او الاستيراد منه أو عبره ما يلزمها من مستلزمات انتاجية صناعية. فبالنسبة الى الصادرات الصناعية المحلية، فقد استحوذت السوق الاسرائيلي على (٦٨٪) ، (٩٨٪) منها من كل من الضفة وغزة على التوالي، كما يشير الجدولين (٢-١٨)، (٢-١٩). وبالنسبة الى الواردات الصناعية للضفة وغزة ، فإننا نلاحظ أن (٩٠٪) ، (٩٢,٥٪) منها مستوردة من السوق الاسرائيلية أو عبرها عن طريق الموانيء الاسرائيلية. وقد نجم عن "الاتجاه القسري" للواردات والصادرات الصناعية المحلية من والى

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوق الاسرائيلية أن تفاقم العجز في الميزان التجاري الصناعي كما لاحظنا سابقا، وكان ذلك السبب الرئيسي في تفاقم العجز في الميزان التجاري الكلي، فقد بلغت نسبة الصادرات الى الواردات الصناعية من اسرائيل (٣٠٪) ، (٣٨٪) لكل من الضفة وغزة عام ١٩٨٧، وهذا يعني ان الصادرات الصناعية لكل من الضفة وغزة لاتغطي سوى (٣٠٪) و (٣٨٪) من الواردات الصناعية من اسرائيل لنفس عام المقارنة.

رابعا: نجم عن السياسة الاسرائيلية اتجاه القطاع الصناعي الوطني ان ساد **الطابع الحرفي** والصغير المكّون للصناعات الوطنية. وبالاعتماد على الاحصاءات المتوفرة، فقد بلغت نسبة المنشآت الصناعية الوطنية التي تستخدم أقل من (١٠)عمال (٩١.٩٪) عام ١٩٦٥ ،كما يشير الجدول (٢-١٠)، من اجمالي المنشآت الصناعية الوطنية ، وارتفعت هذه النسبة لتصل الى (٩٢.٧٪) خلال الفترة (٦٩-١٩٧٨) ، كما انخفض عدد المؤسسات الصناعية التي تستخدم اكثر من (١٠) عمال بنسبة (٢٠٪) خلال الفترة ذاتها [٧]. وخلال الفترة (٧٨-١٩٨٧) ، فقد ازداد الطابع الحرفي للنشاط الصناعي في الضفة وغزة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٧) ويستدل على ذلك من خلال:

(١) ارتفاع نسبة المؤسسات التي تُشغل أقل من (١٠) عمال الى اجمالي الصناعات القائمة . فقد بلغت هذه النسبة، كما يشير الجدولين (٣-٤)، (٣-٥)، (٩٤.٥٪) بالمتوسط للضفة، و (٩٤٪) لغزة خلال الفترة. وبالمقارنة مع القطاع الصناعي في الأردن، فقد بلغت هذه النسبة (٩٤٪) أيضا عام ١٩٨٧. إلا أن أعداد المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من (١٠) عمال كانت أكبر في الأردن (٩١٩٧)[٨] بينما كان عددها في الضفة (٢٢٨٨) مؤسسة ، وفي غزة (١٦٩٦) مؤسسة عام ١٩٨٧. ويشير ذلك الى ان الصناعات الصغيرة هي الصبغة الغالبة، من حيث العدد، على كل من الصناعات الوطنية والأردنية على حد سواء. كما أنها تتركز بشكل كبير في فئات الحجم الأكثر صغرا، أي المؤسسات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تشغل اقل من (٥) عمال.

(٢) لم يرتفع متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة عن (٥) عمال في الضفة و(٤) عمال في غزة خلال الفترة ذاتها. وبالمقارنة مع قطاع الصناعات الصغيرة في الأردن، نجد أن متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة قد بلغ (٣,٥) عامل عام ١٩٨٧[٩].

(٣) بالرغم من ارتفاع عددها، فلم تزد نسبة المؤسسات الصناعية التي تشغل اكثر من (١٠) عمال الى اجمالي المؤسسات الصناعية عن (٥,٥٪) في الضفة بالمتوسط، و(٦٪) في غزة خلال الفترة. وبلغت هذه النسبة (٦٪) بالأردن عام ١٩٨٧[١٠].

(٤) يستدل من الجدولين السابقين أن (٣,٤٤٪)، (٦,٣٨٪) من المؤسسات الصناعية، بالمتوسط، في كل من الضفة وغزة خلال الفترة (٧٩-١٩٨٧) كانت تُدار وتشغل من قبل اصحابها أي انها لا تستخدم عمالا باجر وتعتمد على العمل العائلي كونها عائلية الملكية ، وهذايعكس الطابع العائلي والملكية الخاصة لحوالي نصف الصناعات القائمة وهو ما هدف الاحتلال ، بالفعل الى تحقيقه.

(٥) يستدل من الجدول (٣-٦) ، أن فروع صناعة الملابس والمنسوجات والجلود والصناعات الخشبية والغير معدنية، هي الصفة الغالبة للصناعات الوطنية التي تشغل اقل من (١٠) عمال، وهي نفسها الصناعات المرتبطة مع الاقتصاد الاسرائيلي من خلال عقود " التعاقد من الباطن"، مما يشير الى سعي سلطة الاحتلال الى صبغ هذه الفروع الصناعية بالطابع الحرفي من خلال هذه السياسة خاصة في غزة كما يستدل من هذا الجدول ان فروع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان هي الصفة الغالبة للصناعات الوطنية التي تشغل اكثر من (١٠) عمال خاصة في الضفة ، وبالتالي فان مساهمتها في نسبة المؤسسات التي تشغل اقل من (١٠) عمال تكون قليلة. وكما نلاحظ من خلال الجدول السابق، فقد شكلت صناعة الملابس والمنسوجات والجلود حوالي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٤)

المؤسسات الصناعية حسب عدد العاملين في الضفة الغربية للفترة (٧٩-١٩٨٧).

عدد العاملين /المؤسسات	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
١	٥٨٥	٤٩١	٣٩٧	٥٩٠	٦٥٩	٦٧٠	٦٧٤	٦٢٣	٦٥٦
٢-٣	٩٢٠	٨٧٥	٨٣٠	٨٦٠	٩٨٦	٩٥٠	٩٨٢	٩٢٩	٩٤٤
٤-٧	٥١٨	٤٧٩	٤٣٩	٥٣٠	٥٧١	٥٦٢	٦٢١	٥٩٧	٦٠٦
٨-١٠	٧١	٦٩	٦٧	٨٧	٧٩	٨٧	٨٨	٧٩	١٢
١١-٢٠	٧٧	٧٢	٦٨	٦٧	٧٥	٦٨	٧٥	٨٠	١٠٦
٢١+	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤٠	٤٤	٥٥	٦١	٦٨
عدد العاملين	٨٨٨٤	٨٤٩٦	٨١١٧	٩٣٠٨	٩٥٥٤	٩٧٠٨	١٠٦٧٩	١٠٩٧٧	١١٩٨٣
منهم بأجر	٥٤٩٣	٥٢٦٨	٥٠٤٣	٥٥٦٢	٥٩٩٧	٥٩٠٦	٦٥٩١	٧١٩٦	٨٠١١
(العاملين بأجر/عدد العاملين) ٪	٦١,٨	٦٢	٦٢,١	٥٩,٧	٦٢,٨	٦٠,٨	٦١,٧	٦٥,٥	٦٦١٨
مجموع المؤسسات الصناعية	٢٢٠٧	٢٠٢٤	١٨٤٠	٢١٧٤	٢٤١٠	٢٣٨١	٢٤٩٥	٢٣٦٩	٢٤٦٢
متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة	٤	٤,٢	٤,٤	٤,٣	٣,٤	٤,١	٤,٣	٤,٦	٤,٩
المؤسسات التي تشغل عمالا	١٢٥٦	١١٨٢	١٢٢٤	١٢٦٥	١١٥٦	١٢٤٦	١٣٠٢	١٣٢٠	١٣٦١
٪ من مجموع المؤسسات	٥٦,٩	٥٦,١	٦٦,٥	٥٨,٢	٤٨	٥٢,٣	٥٢,٢	٥٥,٧	٥٥,٣
المؤسسات التي لاتشغل عمالا	٩٥١	٨٤٢	٦١٦	٩٠٩	١٢٥٤	١١٣٥	١١٩٣	١٠٤٩	١١٠١
٪من مجموع المؤسسات	٤٣,١	٤٣,٩	٣٣,٥	٤١,٨	٥٢	٤٧,٧	٤٧,٨	٤٤,٣	٤٤,٧
المؤسسات التى تشغل اقل من (١٠) عمال	٢٠٩٤	١٩١٤	١٧٣٣	٢٠٦٧	٢٢٩٥	٢٢٦٩	٢٣٦٥	٢٢٢٨	٢٢٨٨
٪ من مجموع المؤسسات	٩٤,٨	٩٤,٦	٩٤,٢	٩٥,١	٩٥,٢	٩٥,٣	٩٤,٨	٩٤	٩٢,٩
المؤسسات التي تشغل اكثر من (١٠) عمال	١١٤	١١٠	١٠٧	١٠٧	١١٥	١١٢	١٣٠	١٤١	١٧٤
٪ من مجموع المؤسسات	٥,٢	٥,٤	٥,٨	٤,٩	٤,٨	٤,٧	٥,٢	٦	٧,١

المصدر:

(1) SAI (1980) No. 31 pp 697 - 698; SAI (1983) No. 34 pp. 742-793;
SAI (1985) No. 36 pp736-738 ; SAI (1986) No. 37 pp. 718-719;
SAI, (1987) No. 38 pp 735-736 ; SAI (1990) No. 41 pp.744-745.

(٢) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، (١٩٨٢) مصدر سابق، ص ٧١-٧٢

ملاحظة : النسب قام الباحث باحتسابها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٥)

المؤسسات الصناعية حسب عدد العاملين في قطاع غزة للفترة (٧٩-١٩٨٧)

عدد العاملين /المؤسسات	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
١	٤٠٧	٤٠٢	٣٩٦	٣٩٦	٣٨٣	٤٢٨	٤٤٣	٤٣٢	٤١٤
٢-٣	٤٢٣	٤٥٤	٤٨٥	٤٧٣	٤٨٨	٦٩٠	٦٦٩	٧٣١	٦٧٢
٤-٧	٣٤٤	٣٥١	٣٥٨	٣٨٢	٣٨٥	٣٧٠	٣٥٨	٣٨٦	٤٤٤
٨-١٠	٦٨	٦٨	٦٧	٧٨	٧٨	٧٨	٧٩	٨٨	٧٦
١١-٢٠	٦٢	٦٤	٦٥	٦٥	٦١	٥٦	٦٣	٧٤	٨٤
٢١+	٣٠	٢٨	٢٦	٢٨	٢٣	٢٠	١٧	١٦	١٧
عدد العاملين	٥٤١٢	٥٧١٨	٦٠٢٤	٦٢٨٨	٦١٨٩	٦٣٨٣	٦٢٢٦	٦٧٢١	٧٢٨٦
منهم بأجر	٣١٦٩	٣٤٣٩	٣٧٠٩	٣٩٧٩	٣٨٤٩	٣٧٥٨	٣٦٦١	٤٠٢٠	٤٤٤٢
(العاملين بأجر/عدد العاملين	٥٨,٢	٦٠,١	٦١,٦	٦٣,٣	٦٢,٢	٥٨,٩	٥٨,٩	٥٩,٨	٦١
مجموع المؤسسات الصناعية	١٣٣٤	١٣٦٧	١٣٩٨	١٤٢٢	١٤١٨	١٦٤٢	١٦٢٨	١٧٢٧	١٧٩٤
متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة	٤,١	٤,٢	٤,٣	٤,٤	٤,٤	٣,٩	٣,٨	٣,٩	٤,١
المؤسسات التي تشغل عمالا	٨٧٦	٩٧٨	٨٨٢	٩٣٠	٩٠٦	٩١٨	٩١٢	١٠٠٧	١٠٧٠
٪ من مجموع المؤسسات	٥٨,٩	٧١,٥	٦٣,١	٦٥,٤	٦٣,٩	٥٦	٥٦	٥٨,٣	٥٩,٦
المؤسسات التي لاتشغل عمالا	٥٤٨	٣٨٩	٥١٦	٤٩٢	٥١٢	٧٢٤	٧١٦	٧٢٠	٧٢٤
٪من مجموع المؤسسات	٤١,١	٢٨,٥	٣٦,٩	٣٤,٦	٣٦,١	٤٤	٤٤	٤١,٧	٤٠,٤
المؤسسات التى تشغل اقل من (١٠) عمال	١٢٤٢	١٢٧٥	١٣٠٧	١٣٢٩	١٣٣٤	١٥٦٦	١٥٤٩	١٦٣٧	١٦٩٦
٪ من مجموع المؤسسات	٩٣,١	٩٣,٣	٩٣,٥	٩٣,٥	٩٤,١	٩٥,٤	٩٥,١	٩٤,٨	٩٤,٥
المؤسسات التي تشغل اكثر من (١٠) عمال	٩٢	٩٢	٩١	٩٣	٨٤	٧٦	٨٠	٩٠	١٠١
٪ من مجموع المؤسسات	٦,٩	٦,٧	٦,٥	٦,٥	٥,٩	٤,٦	٤,٩	٥,٢	٥,٥

المصدر: نفس مصادر الجدول (٣-٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤٢٩٪)، (٩٣٢٪) من اجمالي الصناعات التي تشغل اقل من (١٠) عمال في كلّ من الضفة وغزة ، وبالمقابل، نلاحظ ان صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان لم تزد نسبتها عن (٤٨٪)، (٣٤٪) مما يشير الى طابعها غير الحرفي وبالتالي فهي عرضة اكثر لضغوط المنافسة الاسرائيلية.

جدول (٣-٦)

المؤسسات الصناعية التي تشغل اقل من (١٠) عمال حسب الأهمية النسبية لأعدادها

(٪)

السنة	المواد الغذائية والمشروبات و الدخان	الملابس والمنسوجات والجلود	الخشب و منتجاته	المطاط والبلاستيك والكيماويات	الصناعات غير المعدنية	الصناعات المعدنية	أخرى
الضفة الغربية							
١٩٨٥	٨,٣	٢٩,٩	١٦,٨	٢,٧	١٢,٣	٢٣	٧,٢
١٩٨٦	٧,٩	٣٠,٦	١٦,١	٢,٢	١٢,٥	٢٣,٦	٧,١
١٩٨٧	٩	٢٧,٦	١٥,٨	٢,٤	١٤,١	٢٥,١	٦,١
المتوسط	٨,٤	٢٩,٤	١٦,٢	٢,٤	١٣	٢٣,٩	٦,٨
قطاع غزة							
١٩٨٥	٤,٤	٣٢,٤	١٧,١	–	–	١٦,٦	٢٩,٥
١٩٨٦	٤,٢	٣٢,٩	١٥,٧	–	٢٦,١	١٨,٣	٢,٧
١٩٨٧	٤,٤	٣٣,٣	١٥,٨	–	٢٥,٦	١٨,٤	٢,٦
المتوسط	٤,٣	٣٢,٩	١٦,٢	–	٢٥,٨	١٧,٨	٢,٦

المصدر: (1) SAI (1986) No. 37 pp718-719; SAI (1987) No 38 pp745-736; SAI (1990) No 41 pp 744-745

(٢) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة، ص ٧١-٧٢

ملاحظة : قام الباحث باحتسابها.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦) أشارت الاحصائيات المتوفرة منذ بداية الثمانينات ، بأن رأس المال الاصلي لما يقرب من ثلثي المؤسسات الصناعية كان يقل عن (٥٠٠٠) دينار اردني، وان نسبة المؤسسات الصناعية التي تجاوز رأسمالها الاصلي (٥٠) الف دينار لم تزد عن (٣.٥٪) ، (٧.٢٪) في كل من الضفة وغزة على التوالي.وفي دراسة للاسكوا (ESCWA) (١٩٨١) ، تبيّن أن (٧٩٪) ، (٨٣٪) من المؤسسات الصناعية القائمة في كل من الضفة وغزة تعمل برأسمال اقل من (١٠) آلاف ديناراً اردنياً[١١] .وما سبق يعكس صغر المؤسسات الصناعية في الارض المحتلة، وذلك ناجم بالدرجة الاولى عن اجراءات الاحتلال في الحد من قيام البنوك المحلية ووضع القيود امام التدفقات المالية القادمة من الخارج على شكل مساعدات وقروض، واللازمة للاستثمار الصناعي بهدف تكريس استمرارية الطابع الحرفي للصناعات الوطنية ، وهو ما ساد بالفعل في القطاع الصناعي الوطني باعتباره الحجم الأنسب والأكثر شيوعا فيه نظرا للظروف القائمة والناجمة عن الإحتلال. وبالمقارنة مع الأردن ، فقد ازداد التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الصناعي فيه ، وبالأسعار الجارية، من (٦٣) مليون دينار عام ١٩٧٥ الى حوالي (٧٤٣) مليون دينار عام ١٩٨٧. حيث جاء التوسع في القطاع الصناعي الأردني نتيجة لفترة الرواج الإقتصادي التي عاشها الإقتصاد الأردني حتى أوائل الثمانينات . مما يشير الى وجود صناعات عديدة في الأردن ذات رؤوس أموال كبيرة على العكس من القطاع الصناعي الوطني. ومما يؤكد ذلك ، أن حجم التراكم الرأسمالي في قطاع الصناعات الصغيرة، والتي توظف أقل من (٢٠) عاملا، في الأردن بلغ (٦٧.١) مليون دينار عام ١٩٨٧. أي ما نسبته (٩٪) فقط من حجم التراكم الرأسمالي للقطاع الصناعي ككل خلال سنة المقارنة[١٢].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: نجم عن السياسة الاسرائيلية في نشر ظاهرة "التعاقد من الباطن"، والمنافسة غير المتكافئة للصناعات الوطنية، والقيود المفروضة على الصادرات والواردات الصناعية، وما تمخّض عنها من تكريس للطابع الحرفي للانشطة الصناعية الوطنية واستمراريته خلال الاحتلال ، كلّ ذلك ساهم ، بصورة رئيسية، في انخفاض وتذبذب مساهمة القطاع الصناعي الوطني في (ن. م. ج)، وكذلك قدرته على استيعاب العمالة المحلية، مما زاد من هامشية دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهو -بالفعل- ما سعت السياسة الاسرائيلية السابقة لتحقيقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث:

(١) كرم، انطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية ، (١٩٨٠) ، ص ١٦٢ -١٦٣.

(٢) منصور ، انطوان، اقتصاد الصمود ، (١٩٨٤) ، ص ١٥٩ -١٦٠.

(٣) بسيسو ، فؤاد حمدي، ملامح الاوضاع الاقتصادية الجارية في الوطن المحتل ومتطلبات صموده الاقتصادي شؤون عربية، العدد ٤٠ ، (١٩٨٤) ، ص ١٨١.

(٤) للمزيد أنظر : خليل ، عواد ، (١٩٨٩) ، مصدر سابق ص ٦١-٦٥.

(٥) اركادي، بريان فان، اثر الاحتلال الاسرائيلي على اقتصاديات الضفة والقطاع، صامد الاقتصادي، العدد ٥٦، (١٩٨٥)، ص ١١١-١١٢.

(٦) للمزيد أنظر:قطاع الصناعة الفلسطيني:امكانيات التنمية والمستلزمات،صامد الاقتصادي، العدد ٧٢ (١٩٨٨)، ص ٦٤-٨٦.

(٧) أبو كشك ، بكر، الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ،صامد الإقتصادي، العدد ٣٣، (١٩٨١) ، ص ١٦.

(٨) أبو الهيجاء ، عدنان ، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية،(١٩٩١)،ص ٦٧-٦٨.

(٩) دائرة الإحصاءات العامة ، بيانات احصائية غير منشورة.

(١٠)المصدر السابق

(١١)للمزيد انظر: أبو كشك ، بكر (١٩٨١) ، المصدر السابق ص ٤١-٤٢. والامم المتحدة، الاسكوا الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٨١)، ص٣٤.

(١٢) أبو الهيجاء، عدنان، (١٩٩١) ، مصدر سابق ص٤٠ وص ٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي الوطني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي الوطني

يهدف هذا الفصل الى قياس مساهمة عنصري العمل وراس المال في الانتاج الصناعي، هذا بالإضافة الى قياس المستوى التكنولوجي في القطاع الصناعي الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالاعتماد على ماسبق، فسيتم مناقشة الفرضية الثانية في هذه الدراسة والتي تشير الى أن" المستوى التكنولوجي للقطاع الصناعي الوطني تأثر سلبيا (مع الزمن) خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي قيد الدراسة (٦٨-١٩٨٩)".

٤: ١ تعريف التكنولوجيا

تُعرّف التكنولوجيا على أنها مجموعة الاساليب العملية والمعارف التطبيقية المستخدمة في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية[١]. ومن الأمثلة على المجالات الاقتصادية، مجال الانتاج.

وتعتبر التكنولوجيا من العناصر الاساسية في العملية الانتاجية. فهي تُباع وتشترى في السوق العالمي كسلعة مادية (مجسدة embodied) في ثلاثة أشكال:- الأول: كسلعة رأسمالية أو وسيطة، والثاني: كعمالة كفؤة وعالية الكفاءة ومتخصصة، والثالث: كمعلومات تكنولوجية.[٢]

ويمكن أن تُصنف التكنولوجيا بموجب معايير مختلفة تبعا للغرض من التصنيف، وأكثر هذه المعايير شيوعا هو معيار "التضمين" أو "الوجود المادي الصرف"[٣] حيث تقسم الى قسمين:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: التكنولوجيا المجسدة "Embodied Technology":- وهي التكنولوجيا التي لا وجود لها بحد ذاتها منفصلة عن وسائل الانتاج. ويعرفها انطونيوس كرم بأنها الجانب المادي، وتتمثل في معدات وآلات وتجهيزات وماشابه ذلك[٤] بينما يعرفها انترليغيتر "Intrilligator(1978)"، على أنها تتضمن الزيادة في فعالية عوامل الانتاج بسبب امكانية عمل تحسينات مختلفة في نوعية هذه العوامل وفعاليتها مع مرور الزمن ، [٥] كادخال الالات والمعدات الجديدة ذات التقنية المتقدمة والطاقة الانتاجية الاكبر، أو عمل دورات تدريبية للعمالة الصناعية لزيادة كفاءتها الانتاجية أو غير ذلك.

ان التكنولوجيا المجسدة المستوردة، بالرغم من مساعدتها في زيادة الانتاج، تختلف في موقعها- بالدول المستوردة لها- بالمقارنة مع موقعها في الدول المصدرة لها. فغالبا ماتكون غير منسجمة مع الاوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان المستوردة لها، والتي عادة تكون البلدان النامية، بالاضافة الى عدم مناسبتها للاحتياجات التنموية في معظم هذه الدول.

ثانيا: التكنولوجيا غير المجسدة "Disembodied Technology": وهي المعرفة العملية المتعلقة بالانتاج والموجودة بشكل منفصل عن وسائل الانتاج، فقد تكون على شكل بحوث أو وثائق أو مهارات مكتسبة لدى الافراد، وقد تكون محمية قانونا أو في أبحاث منشورة وغير منشورة أو تقتصر المعرفة بها على عدد محدود من الافراد، أو قد تكون مُشاعة حيث تحق معرفتها للكل وموصوفة في الكتب والدوريات.[٦]

ويصفها كل من بورميستر "Burmeister E." ودوريل "Dorell A.R." على أنها انتقال منحنيات الناتج المتساوي الى الداخل (Inward Movment of

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(Isoquants)[٧] وهذا يعني انتاج نفس كمية الانتاج بعوامل انتاج أقل- أي استخدام أفضل لعوامل الانتاج ويمكن توضيح ذلك باستخدام الشكل رقم (١) . حيث يمكن انتاج الكمية 100=(A) والمنتجة باستخدام كميتي عوامل الانتاج L1و K1 بكلفة أقل ، أي اتجاه نحو المركز لمنحنى الانتاج حيث 100=(B) وكميتي عوامل الانتاج L2، K2. وهنا نلاحظ أن كمية الانتاج 100=(A) يمكن انتاجها بعوامل انتاج أقل L2، K2 .

شكل رقم (١)

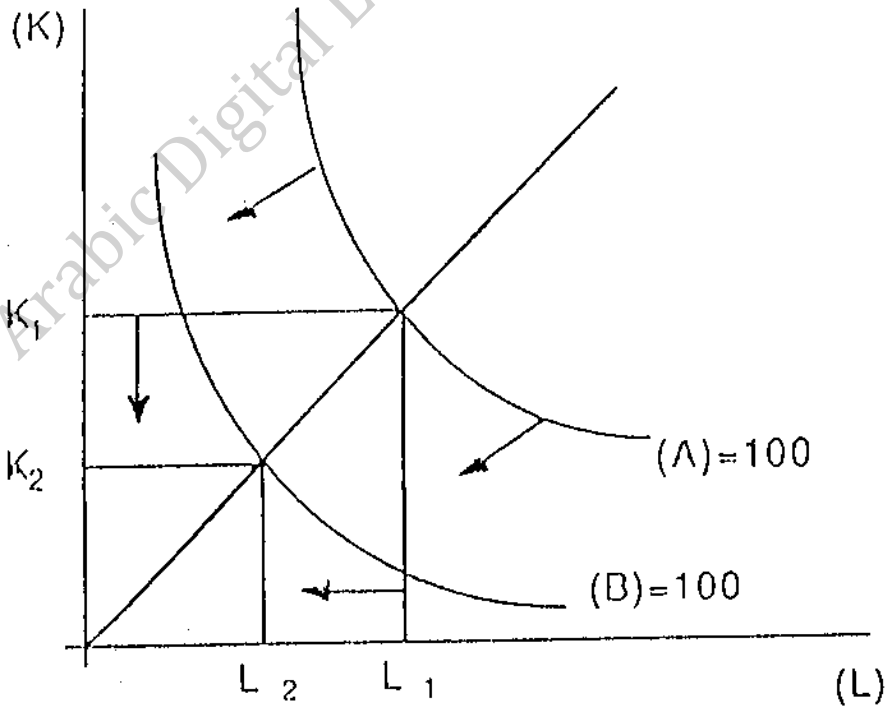

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤:٣ التكنولوجيا والعملية الانتاجية:

برزت في الفكر الاقتصادي وجهتا نظر متباينتان حول موقع التكنولوجيا من العملية الانتاجية[٨]. فوجهة النظر الاولى تعتبر التكنولوجيا عنصراً مستقلاً في العملية الانتاجية وذلك نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه التكنولوجيا في العملية الانتاجية، أي أن التكنولوجيا منفصلة عن عوامل الانتاج الاخرى. أما وجهة النظر الأخرى، فهي تميل الى عدم اعتبار التكنولوجيا عنصرا مستقلا لأن ذلك يؤدي الى اساءة تقدير دور التكنولوجيا في العملية الانتاجية فهي تؤثر على جميع عناصر الانتاج وتتشابك معها حيث أن التكنولوجيا تؤثر على جميع عوامل الانتاج، فهي موجودة فيها. ولتحقيق الهدف من هذا الفصل، وهو قياس المستوى التكنولوجي في الصناعات الوطنية وبيان تأثير الاحتلال عليه، فسيتم استخدام وجهة النظر الاولى. وقبل ذلك سيتم قياس مساهمة كل من عنصري العمل وراس المال في الانتاج الصناعي حيث أن التكنولوجيا متضمنة في عناصر الانتاج هذه.

٤:٣:١ الانتاج الصناعي وعنصري العمل ورأس المال :

يعتبر كل من عنصري العمل ورأس المال من العناصر الرئيسية في الانتاج الصناعي. ولقياس مساهمة كل منهما في الانتاج الصناعي، تستخدم عادة دالة انتاج من نوع "كوب- دوغلاس"، وهي عبارة عن دالة رياضية تربط كميات المدخلات (عناصر الانتاج وهي العمل ورأس المال) مع كميات المخرجات (الانتاج الصناعي) سواءً على مستوى الوحدة الانتاجية أو القطاع الانتاجي أو على مستوى الاقتصاد ككل. وتحمل هذه الدالة الشكل التالي:

$$Q = A L^{\alpha} K^{\beta} \quad \text{.....(4-1)}$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث Q: كمية الانتاج الصناعي، و L، K هما كمية عنصريّ العمل ورأس المال الصناعيين علي التوالي .

A : معلمة كفاءة تعبر عن التقدم التقني.

α : معامل مرونة الانتاج بالنسبة للعمل وهي مساهمة العمل النسبية في الانتاج حيث [١ > α > 0] ويعبر عنها بالصيغة التالية:(٩)

$$\alpha = \left(\frac{\delta Q}{\delta L} \cdot \frac{L}{Q}\right) = (MPL / APL)$$

حيث MPL = (δ Q/ δ L) هي الانتاجية الحدية لعنصر العمل.

و APL = (Q/L) هي الانتاجية المتوسطة لعنصر العمل.

β : معامل مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال، وهي مساهمة رأس المال النسبية في الانتاج حيث [١ > β > 0] ويعبر عنها بالصيغة التالية:

$$\beta = \left(\frac{\delta Q}{\delta K} \cdot \frac{K}{Q}\right) = (MPK / APK)$$

حيث: MPK = (δ Q/ δ K) هي الانتاجية الحدية لعنصر راس المال.

و APK = (Q/K) هي الانتاجية المتوسطة لعنصر راس المال.

ولا بد من الاشارة الى وجود ثلاث حالات لعائدات الحجم:

١- زيادة العائد للحجم(IRS): ويتحقق عندما يكون [α + B > 1] .

٢- ثبات العائد للحجم(CRS): ويتحقق عندما يكون [α + B = 1] .

٣- نقصان العائد للحجم(DRS): ويتحقق عندما يكون [α + B < 1] .

ولتقدير معالم الدالة (1-4)، فانه يمكن تحويلها الى الصيغة اللوغاريتمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على النحو التالي:

$$\text{Log } Q = \text{Log } A + \alpha \text{ Log } L + \beta \text{ Log } K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4\text{-}2)$$

النتائج:

لقد تم تقدير المعادلة (2-4) باستخدام طريقة المربعات الصغرى، لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بعد تحويل قيمة الانتاج الصناعي، الانفاق على العمالة الصناعية[١٠] ورأس المال الصناعي[١١] الى ارقام حقيقية باسعار (١٩٧٨)، خلال الفترة (٧٠-١٩٨٩) كما يشير الملحقين (٤/١)، و(٤/٢) إلى ذلك، ويشير الجدول (٤-١) الى نتائج تقدير المعادلة (2-4) لكل من الضفة وغزة على التوالي.

ويتبّين من خلال الجدول (٤-١)، مايلي:

اولا: ان الزيادة في كل من الانفاق على العمالة الصناعية وراس المال في الضفة الغربية بمقدار (١٪)، يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي فيها بمقدار (٤٩٪)، (٣٢٪) على التوالي.

ثانيا: ان الزيادة في كل من الانفاق على العمالة الصناعية وراس المال في قطاع غزة بمقدار (١٪)، يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي فيه بمقدار (٦٥٪)، (٣٠٪) على التوالي.

ثالثا: ان دالة الانتاج الصناعي في كل من الضفة وغزة تعكس تناقص العائد للحجم "Decreasing Returns to Scale" لكل منهما، حيث بلغ مجموع مرونتي الانتاج الصناعي بالنسبة للعمل وراس المال (٨١٪) في الضفة و (٩٥٪) في غزة.

رابعا: ان مرونة الانتاج الصناعي بالنسبة للعمل (α) في كل من الضفة وغزة أكبر من مرونته بالنسبة لرأس المال (β). مما يشير الى ان القطاع الصناعي الوطني يستخدم عنصر العمل بصورة أكبر من استخدامه لعنصر رأس المال في كل من الضفة وغزة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-١)

مرونات العمل (L) وراس المال (K) في القطاع الصناعي بالضفة الغربية وقطاع غزة

	رقم دالة الانتاج	المتغير التابع	معاملات المتغيرات المستقلة			معامل التحديد	معامل D.W	نسبة F (F-ratio)
			الثابت (Constant)	LnL	LnK	R^2		
الضفة الغربية	(4-2)	Ln Qwb	0.54* (3.02)	0.49** (2.2)	0.32** (1.87)	0.94	1.73	167.64
قطاع غزة	(4-2)	Ln Qgs	&	0.65* (3.46)	0.30** (2.26)	0.88	1.77	138.07

- الارقام بين الاقواس هي قيم نسبة t (t-ratio)

* ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية ١٪

** ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية ٥٪

ملاحظات:

(١) Qgs.Qwb ترمز إلى اجمالي الانتاج الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاسعار الحقيقية (١٩٧٨=١٠٠) على التوالي.

(٢) (&) تم حذف الثابت بسبب عدم معنوية المعادلة، من الناحية الاحصائية، في حال وجوده.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: ان جميع المعاملات قد ثبتت معنويتها الاحصائية كما يستدل من نسبة t، (T-ratio)، أسفل كل معامل، كما يدل معامل التحديد (R^2) على ان المتغيرات المستقلة وهي (K, L) تفسر (٩٤٪) من التغير في الناتج الصناعي في الضفة و(٨٨٪) في غزة. كما ان القيمة الفائية (F-value) تشير الى المعنوية الاحصائية العالية للمعادلة.

سادسا: عند تحويل المعادلة (2-4) الى المعادلة (1-4) في كل من الضفة وغزة تصبح كالتالي:

بالنسبة للضفة: $Q= 3.47\ L^{0.49}\ K^{0.32}$

وبالنسبة لغزة: $Q = L^{0.65}\ K^{0.30}$

وتشير النتائج السابقة إلى عدم فاعلية العملية الانتاجية في القطاع الصناعي ككل والناجمة عن سوء استخدام العوامل الانتاجية وتأثير العوامل الخارجية عليها وأبرزها الاحتلال الاسرائيلي من خلال سياساته الهادفة الى تهميش دور القطاع الصناعي الوطني وبالتالي ربطه بالاقتصاد الاسرائيلي، كما نستنتج ان القطاع الصناعي سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة يتصف باستخدام أكبر لعنصر العمل بالمقارنة مع رأس المال حيث تدل مرونتي الانتاج بالنسبة للعمل ورأس المال إلى ذلك.

٤:٣:٣ مساهمة العنصر التكنولوجي في العملية الانتاجية:

ذكرنا سابقا من خلال المعادلة (1-4)، وعند استخدام دالة انتاجية من نوع "كوب- دوغلاس"، أن الانتاج الصناعي يعتمد على عاملي الانتاج، العمل ورأس المال، ويضاف لهما عادة عامل الوقت (t)، حيث يتم ادخاله كمتغير مستقل في العملية الانتاجية وذلك لأن التكنولوجيا تلعب دورا كبيرا فيها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبادخال عامل الوقت (t) كمتغير مستقل الى دالة الانتاج تصبح كالتالي[١٢]:

$$Q = Q\ (L,\ K,t) \qquad (4\text{-}5)$$

لنفترض أن $L=L(t)$

و

$$K = K(t)$$

وبذلك تصبح المعادلة (4-5)كالتالي:

$$Q = Q(L(t)\ ,\ K(t)\ ,\ t) \qquad (4\text{-}6)$$

وعند ادخال عنصر الزمن (t) على دالة انتاج "كوب- دوغلاس"، فاننا نعتمد بذلك على الفرضية القائلة بان أي تطور في الانتاج مع افتراض ثبات عاملي الانتاج الآخرين ، وهما عنصري العمل ورأس المال، فان هذا التطور ناجم عن تقدم تقني في فاعلية كل من العمل وراس المال مع مرور الزمن. ويُعزى التقدم التقني في فاعلية العمالة، الى الاستخدام الأفضل للعامل عن طريق التدريب، بينما يُعزى التقدم في فاعلية راس المال الى الاستخدام الافضل للمعدات الرأسمالية المستخدمة في العملية الانتاجية.

ويضيف تنبرغن "Tinbergen J." بانه، وبادخال عنصر الزمن في دالة انتاج "كوب- دوغلاس"، يمكن معرفة تزايد - أو تناقص- فعالية العملية الانتاجية الصناعية مع مرور الزمن[١٣]، وهذا هو أحد أهداف الفصل في التعرف على المستوى التكنولوجي للصناعات الوطنية وتأثير الاحتلال الاسرائيلي عليه من خلال الاساليب والاجراءات المختلفة التي يتبعها وذلك للحد من التقدم التكنولوجي للصناعات الوطنية، وسوف نستخدم دالة انتاج "كوب- دوغلاس" التي اشرنا اليها سابقا، بعد اضافة عامل الزمن لها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند تحويل المعادلة (6-4) الى دالة انتاج كوب-دوغلاس، فانها تأخذ الشكل التالي:

$$Q_{(t)} = AL_{(t)}^{\alpha} K_{(t)}^{\beta} e^{st} \quad \text{.....(4-3)}$$

حيث Q, A, L, K , α , β سبق تعريفها

و (t) عامل الوقت

أما (s) : معامل عامل الوقت، أي معامل العامل التقني. ويمكن أن تكون قيم (s) موجبة أو سالبة، اي (s 0). ويحدد قيمة (s) ان كانت موجبة أو سالبة طبيعة التكنولوجيا المستخدمة والمراد قياسها لدولة ما، ويتخذ (s) صورة اتجاه زمني عام "Time Trend" ومن خلاله يمكن التعرف على التطور العملي والتقني. ويحمل (S) عدة أسماءمنها معدل التقدم التقني، العامل الثالث (بعد عاملي الانتاج الرئيسيين العمل ورأس المال)، بل ذهب أبراموفيتش الى تسميته "مقياس درجة الجهل". (١٤)

كما وان التغير في الانتاج مع مرور الزمن $\left(\frac{dQ}{dt}\right)$، وباستخدام المعادلة السابقة (4-6) يصبح كالتالي:-

$$\left(\frac{dQ}{dt}\right)=\left(\frac{\delta Q}{\delta L}\cdot\frac{dL}{dt}\right)+\left(\frac{\delta Q}{\delta k}\cdot\frac{dk}{dt}\right)+\left(\frac{\delta Q}{\delta t}\right) \quad \text{..... (4-7)}$$

(أ) (ب) (ج) (د)

حيث (أ): هي التغير الكلي في الانتاج الصناعي بالنسبة للزمن (مع مرور الزمن).

(ب): تعكس التغير في الانتاج والناجم عن زيادة (L) مع الزمن.

(ج): تعكس التغير في الانتاج والناجم عن الزيادة (K) مع الزمن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وان (ب)، (ج) تعكس الحركة على نفس منحنى الانتاج "Movement along the production function"

(د): تعكس التغير في الانتاج الناجم عن التكنولوجيا غير المجسدة، وهي عبارة عن تغير في دالة الانتاج "Shift in the production function".

والتغير الحاصل في الانتاج – بند(أ)– يحدث إما بتغير عوامل الانتاج – في بند (ب) و (ج)– أو بدونهما والناجم عن التغير في (د)– كما أسلفنا سابقا.

وبضرب المعادلة (4-7) في $\left(\frac{1}{Q}\right)$ ، تصبح كالتالي:

$$\left(\frac{dQ}{dt}\cdot\frac{1}{Q}\right)=\left(\frac{\delta Q}{\delta L}\cdot\frac{1}{Q}\right)\frac{dL}{dt}+\left(\frac{\delta Q}{\delta K}\cdot\frac{1}{Q}\right)\frac{dK}{dt}+\frac{\delta Q}{\delta t}\cdot\frac{1}{Q} \quad .....(4\text{-}8)$$

(أ) (ب) (ج) (د)

وبذلك فاننا نحصل على التغير النسبي في عوامل الانتاج (ب)، (ج) – مقاسة بمرونة الانتاج (أ) – بالنسبة لكل عامل من هذه العوامل. وبالنسبة لعامل الوقت، فاننا نحصل على التغير النسبي في التكنولوجيا غير المجسدة(د).

وبضرب كل من (ب) في $\left(\frac{L}{L}\right)$، و (ج) في $\left(\frac{K}{K}\right)$ تصبح المعادلة (4-8) كما يلي:

$$\left(\frac{dQ}{dt}\cdot\frac{1}{Q}\right)=\left(\frac{\delta Q}{\delta L}\cdot\frac{L}{Q}\right)\frac{dL}{dt}\cdot\frac{1}{L}+\left(\frac{\delta Q}{\delta K}\cdot\frac{K}{Q}\right)\frac{dK}{dt}\cdot\frac{1}{K}+\frac{\delta Q}{\delta t}\cdot\frac{1}{Q} \quad ..... (4\text{-}9)$$

(هـ) (و)

(أ) (ب) (ج) (د)

أي: $$gQ = \alpha\, gL + \beta gK + gt \quad .....(4\text{-}10)$$

حيث gK, gL, gQ : تعكس النمو في كل من الانتاج والعمل وراس المال الصناعيين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع مرور الزمن. أما gt فتعكس التقدم التكنولوجي.

ومن المعادلة (4-9) نلاحظ أن(هـ): معامل مرونة الانتاج بالنسبة للعمل (α)، كما أن (و):هي معامل مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر راس المال (β) كما تشير المعادلة (4-10).

وعلى هذا الاساس، وبالاعتماد على (4-9) فان(أ) هي معدل نمو (Q) ، والناجم عن النمو النسبي الحاصل في عوامل الانتاج (ب)، (ج)، والتقدم التكنولوجي (د). فاذا رمزنا إلى :

$$S = \frac{\delta Q}{\delta t} \cdot \frac{1}{Q} \quad \text{.....(4-11)}$$

وهي مقياس التقدم، أو التراجع، التكنولوجي فإننا نستطيع تبسيط المعادلة (4-9) وتحويلها الى صيغة دالة انتاج "كوب- دوغلاس"، حيث نحصل على المعادلة التالية:

$$Q_{(t)} = AL^{\alpha}_{(t)} K^{\beta}_{(t)} e^{st}$$

وبتحويلها الى الصيغة اللوغاريتمية تصبح كالتالي:

$$\text{Log } Q = \text{Log } A + \alpha \text{ Log } L + \beta \text{ Log } K + st \quad \text{.....(4-13)}$$

وقد قامت عدة دراسات في امريكا وغيرها لحساب التقدم التكنولوجي (s)، فقد قام سولو (1975) "Solow" باحتسابها للانتاج الصناعي الامريكي خلال الفترة (١٩٠٩-١٩٤٩)، وكانت قيمة (s) = (0.015) ،وهذا يعطي مؤشرا الى ان الانتاج الصناعي يزيد بمقدار (1.5%) سنويا. كما قام أوكرست "Aukrust (1959)" بقياس وتقدير (s) للنرويج خلال الفترة (١٩٠٠-١٩٤٩) فوجدها (8%) سنويا. [١٥] وقام "محمد الكبيسي" (١٩٨٦)، بقياس قيمة (s) في قطاع الصناعة العراقي فوجدها (0.178) وهذا يعني ان القطاع الصناعي في العراق يتقدم نحو الافضل بمقدار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(17.8%) سنويا . [١٦] كما قام كل من بني هاني وشامية "Banihani and Shamia (1989)" باحتساب قيمة (s) للقطاع الصناعي الأردني خلال الفترة (٦٧- ١٩٨٦) حيث كانت قيمة (s) = (-0.56%) سنويا، وهذا القيمة السالبة تعني ان القطاع الصناعي الأردني يتراجع مع مرور الزمن بـ (٠,٥٦٪) - أي $\frac{1}{2}$٪ أو أكثر بقليل - سنويا. وهذا أدى الى تراجع الانتاج المحلي الأردني والمتحقق من قطاع الصناعة فيه بنسبة $\frac{1}{2}$٪ سنويا. ويرجع السبب في ذلك ،بالاضافة لعاملي الانتاج (L)و (K)، الى عوامل أخرى[١٧] مثل التكنولوجيا.

النتائج:

لقد تم تقدير المعادلة (13-4) باستخدام طريقة المربعات الصغرى لكلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بالاسعار الحقيقية (١٩٧٨=١٠٠) خلال الفترة (٧٠-١٩٨٩) وباستخدام البيانات الواردة في الملحقين (٤/١)، و(٤/٢). ويشير الجدول (٤-٢) الى هذه النتائج. ويتبين لنا من خلال الجدول (٤-٢)، مايلي:

اولا: ان الزيادة في كل من الانفاق على العمالة الصناعية وراس المال في الضفة الغربية بمقدار (١٪) مع الزمن، يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي فيها بمقدار (٠,٩٥)، (٠,٢٣) على التوالي. كما ان الزيادة في الانفاق على العمالة الصناعية وراس المال في قطاع غزة بمقدار (١٪) مع الزمن، يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي بمقدار (٠,٥٨)، (٠,٤٧) على التوالي.

ثانيا: ان دالة الانتاج الصناعي في كل من الضفة وغزة تعكس تزايد العائد للحجم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(Increasing Return to Scale) لكل منهما، حيث بلغ مجموع مرونتي الانتاج الصناعي بالنسبة للعمل وراس المال (١,١٨< ١) في الضفة و (١,٠٥<١) في غزة.

ثالثا: ان مرونة الانتاج الصناعي بالنسبة للعمل في كل من الضفة وغزة أكبر من مرونته بالنسبة لرأس المال.

رابعا: يبين تقدير معامل التكنولوجيا (S) في الصيغة (13-4)، وكما يشير الجدول (٤-٢)، أن اشارته كانت سالبة في كل من الضفة وغزة على السواء، وهذا يشير الى أنه يترك اثراً سلبيا على الناتج الصناعي الوطني فيهما، مما يدُل على أن النشاط الانتاجي للصناعات الوطنية يتراجع (Regressed) مع الزمن. اي ان الانتاج المحلي المتحقق في القطاع الصناعي الوطني يتراجع سنويا بمعدل (-١٠٦. ٠) في الضفة الغربية و (-٠٥٣. ٠) في قطاع غزة.

خامسا: أن جميع المعاملات قد ثبتت معنويتها الاحصائية كما يستدل من نسبة (t) أسفل كل معامل. كما يدل معامل التحديد R^2 على أن المتغيرات الثلاثة المستقلة (L,K,t) تفسر (٩٩٪) من التغير في الناتج الصناعي للضفة (مع الزمن)، و(٩٨٪) من التغيرات في الناتج الصناعي لغزة. كما تشير القيمة الفائية الى معنوية المعادلات الاحصائية اضافة الى أن مُعامل ديربن- واتسون (D-W) يدل على غياب ظاهرة "الارتباط الذاتي" Autocorrelation"حيث استخدمت طريقة "كوكرن-اوركوت" "Cochran-Orcutt Interative Technique" للتغلب عليها.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٢)

نتائج تقدير أثر الاحتلال الاسرائيلي على القطاع الصناعي في الضفة وغزة مع الزمن

	رقم دالة الانتاج	المتغير التابع	معاملات المتغيرات المستقلة				معامل التحديد	معامل D.W	نسبة F (F-ratio)
			الثابت (Constant)	LnL	LnK	Time	R^2		
الضفة الغربية	(4-13)	Ln Qwb	1.56*	0.95*	0.23**	-0.106*	0.99	1.93	1584.25
			(5.56)	(5.43)	(1.93)	(-5.16)			
قطاع غزة	(4-13)	Ln Qgs	0.45	0.58**	0.47**	-0.053**	0.98	2.01	383.20
			(0.86)	(2.28)	(1.89)	(-1.83)			

- الارقام بين الاقواس هي قيم نسبة t (t-ratio)

* ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية ١٪

** ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية ٥٪

Qwb، Qgs: سبق تعريفها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: عند تحويل الصيغة (13-4) ،الى الصيغة (3-4) في كل من الضفة وغزة تصبح كالتالي:

بالنسبة للقطاع الصناعي في الضفة:

$$Q= 36.31\ L^{0.95}\ K^{0.23}\ e^{-0.106t}$$

وبالنسبة لقطاع الصناعة في غزة:

$$Q= 2.82\ L^{0.58}\ K^{0.47}\ e^{-0.053t}$$

ومما سبق نستنتج ، أن التراجع التقني (st) في العملية الانتاجية في القطاع الصناعي الوطني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة يؤثر سلبيا على الناتج الصناعي (Q) فيهما، وهذا يعني انخفاض الانتاج المحلي المتحقق في القطاع الصناعي بمعدل (١٠,٦٪) للضفة و (٥,٣٪) لغزة سنويا خلال الفترة. وهذا يعني ان القطاع الصناعي الوطني سواء في الضفة أو غزة، يتأثر سلبيا بعوامل أخرى غير عوامل الانتاج (K,L) مع الزمن. ومن المرجح أن يكون الاحتلال الاسرائيلي على راس هذه العوامل وانه المسبب لها. ويزداد الأمر سوءا في الضفة بالمقارنة مع غزة حيث يتراجع الانتاج الصناعي بفعل تأثير الاحتلال الاسرائيلي مع الزمن بمقدار الضعف. وقد لاحظنا في الفصل السابق نتائج السياسة الاسرائيلية التي اتبعها الاحتلال ضد القطاع الصناعي الوطني من خلال سياسة "التوجيه – السيطرة"، ومع مرور الزمن وخلال فترة الاحتلال قيد الدراسة، تأثر القطاع الصناعي الوطني في كل من الضفة وغزة سلبيا من جراء هذه السياسة وسياسات أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الرابع:

١- كرم، انطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية،(١٩٨٠)، ص ٧٧-٧٨.

2- Kirkpatrick, C. H. and others, (1984), Industrial Structure and Policy in LDC's , note no.15 pp 232.

٣- الدباغ، ثائر، استراتيجية التنمية المعوضة عن الواردات وانعكاساتها على الواقع التكنولوجي في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق (١٩٨٦)، ص١١.

٤- كرم، انطونيوس (١٩٨٠)..... مصدر سابق، ص ٧٧-٧٨.

5- Intrillgator M.B.(1978) Econometic Models, Techniques and Applications. pp 291.

٦- الدباغ، ثائر، (١٩٨٦).... مصدر سابق ص ١١.

7- Burmeister E. and Dorell A.R (1970,)"Mathematical Theories of Economic Growth" pp. 96-97.

٨- الدباغ، ثائر (١٩٨٦).... مصدر سابق، ص١١

9- Koutsoyiannis A. (1985), Modern Microeconomics, PP. 75

١٠- سيتم التعبيرعن **العمالة الصناعية** في هذا المجال إما بعدد العمال في القطاع الصناعي (الف عامل) أو عن طريق احتساب الانفاق على العمالة الصناعية، حيث تم استخدام الصيغة التالية لذلك:

$$EL = LI * WI * 265$$

حيث EL: الانفاق على العمالة الصناعية في الضفة أو غزة (بالمليون دولار).

LI: عدد العمال في القطاع الصناعي في الضفة أو غزة (بالالف).

WI: متوسط الاجور اليومية (بالدولار الامريكي) في القطاع الصناعي في الضفة أو غزة

265: هي عدد أيام العمل السنوية في الضفة وغزة على السواء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللمزيد يمكن الرجوع الى: المؤسسة العلمية لنقل الابحاث والتكنولوجيا (أسير)، " التمويل في الاراضي المحتلة ومشكلة تمويل الفعاليات الصناعية" حزيران، ١٩٨٦.

١١- تم احتساب راس المال الصناعي (Industrial Capital Stock) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي:

(أ) راس المال الصافي الكلي = راس المال الاجمالي الكلي - الاهتلاك.

(ب) حُسبت الزيادة في نسبة الاستثمار [I] الى الانتاج [GDP] ،والتي يطلق عليها Incremental Capital - Output Ratio كالتالي:

$$ICOR = \frac{\sum_{1968}^{1989} I_t}{GDP_{1989} - GDP_{1968}}$$

حيث: It: هي مجموع التكوين الرأسمالي الصافي الكلي في الضفة أو غزة

GDP: هو (ن.م.ج) في الضفة أو غزة

وبعد احتساب (ICOR)، وبالاعتماد على المعلومات الواردة في الملحقين (١/٤) و(٢/٤)، فقد بلغت للضفة الغربية (١.٨٥٣) ولغزة (٤.٧٤) وباسعار الكلفة للفترة (٦٨-١٩٨٩) .

(جـ) احتُسب راس المال عام ١٩٦٨ حسب الصيغة:- [K1968 = GDP1968*ICOR]

ثم حسب راس المال للنسوات التالية ولطول الفترة (٦٨-١٩٨٩) حسب الصيغة التراكمية التالية: $K(t) = K(t-1) + NKF(t-1)$

حيث : K(t) هو راس المال في سنة (t) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

K(t-1): هو راس المال في سنة (t-1).

NKF(t-1): هو راس المال الصافي في السنة السابقة (اي سنة t-1) .

وبالاعتماد على ماورد في (أ)، (ب)، (ج)، فقد احتسب راس المال الكلي في كل سنة طوال الفترة وحسب ماهو وارد في الملحقين (١/٤) و (٢/٤).

(د) ثم احتسب راس المال الصناعي لكل سنة حسب الصيغة التالية:

راس المال الصناعي في سنة (t)= حصة الصناعة في (ن.م.ج) في سنة (t) × راس المال الكلي الصافي سنة (t) وللمزيد يمكن الرجوع الى:

Atalla M.A, (1989)"Industrialzation and Job Creation in Jordan, Unpublished theises...pp.135.

(هـ) احتُسب الاهتلاك (Depreciation) على أساس نسبة ثابتة من التكوين الرأسمالي الكلي وافترضت = (١٠٪)منه، وللمزيد يمكن الرجوع الى: خليل ، عواد، (١٩٨٩)، مصدر سابق، ص ١٥٠.

11- Intrilligator , M. D.(1978)....op. cit pp. 288-291.

١٣- الكبيسي، محمد، "استخدام الاساليب القياسية في التنبؤ بالانتاج الصناعي، ١٩٨٦، ص ٩٤.

١٤- المصدر السابق ص٩٣-٩٤.

15- Intrilligator M. D. (1978) ...op.cit pp . 290 - 291.

١٦- الكبيسي، محمد (١٩٨٦)، مصدر سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

17- Bani- Hani A., Shamia, A. (1989) "The Jordanian Industrial sector; Output and Productivity (1964-86)", Abath Al - Yarmouk, Vol. 5 No 2, pp 52-78.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (١/٤)

راس المال الكلي، راس المال الصناعي والانفاق على العمالة الصناعية في الضفة الغربية (باسعار الكلفة)

مليون دينار (بالاسعار الجارية)

السنة	تكوين راس المال المحلي الاجمالي (١)	تكوين راس المال المحلي الصافي (٢)	رأس المال الكلي (٣)	راس المال الصناعي (٤)	الانفاق على العمالة الصناعية (٥)
١٩٦٨	٧,١	٦,٤	١٦٦,٢	١٣,٦٣	٦,٩٤
١٩٦٩	١٦,٣	١٤,٧	١٧٢,٦	١٥,٠٢	٦,٢٠
١٩٧٠	١٤	١٢,٦	١٨٧,٣	١٧,٧٩	٧,٢٧
١٩٧١	٢٣,٦	٢١,٢	١٩٩,٩	١٩,٣٩	٨,٤٥
١٩٧٢	٤٢,١	٣٧,٩	٢٢١,١	١٨,١٣	٩,٧٩
١٩٧٣	٤٣,٦	٣٩,٢	٢٥٩	٢١,٥	١٤,١٢
١٩٧٤	١١٨,٩	١٠٧	٢٩٨,٢	٢٤,٤٥	١٥,٦٩
١٩٧٥	٨٦,٥	٧٧,٨	٤٠٥,٢	٣٣,٢٣	١٩,٩٠
١٩٧٦	٩٨,٩	٨٩	٤٨٣	٣١,٣٩	١٦,٤٦
١٩٧٧	٧٧,٢	٦٩,٥	٥٧٢	٣٥,٤٦	٢١,٠٠
١٩٧٨	١٤٢,٦	١٢٨,٣	٦٤١,٥	٤٥,٥٥	٢١,٤١
١٩٧٩	١٢٥,٧	١١٣,١	٧٦٩,٨	٥٣,١٢	٢٥,٧٩
١٩٨٠	١٦٨	١٥١,٢	٨٨٢,٩	٦٠,٠٤	٢٤,٧٥
١٩٨١	١١٨,٦	١٠٦,٧	١٠٣٤,١	٦٩,٢٨	٣٠,٧٤
١٩٨٢	١٥١,٢	١٣٦,١	١١٤٠,٨	٧٦,٤٣	٣٤,٥٩
١٩٨٣	١١٢,١	١٠٠,٩	١٢٧٦,٩	٨٨,١١	٤١,٢١
١٩٨٤	١٧٤	١٥٦,٦	١٣٧٧,٨	١٠١,٩٦	٣٠,٧٨
١٩٨٥	١٥٩,٣	١٤٣,٤	١٥٣٤,٤	١١٨,١٥	٢٨,٤٠
١٩٨٦	٣٨٨,٣	٣٤٩,٥	١٦٧٧,٨	١٢٧,٥١	٤٩,٨٥
١٩٨٧	٣٩١,٢	٣٥٢,١	٢٠٢٧,٣	١٥٢,٠٥	٦٧,٠٢
١٩٨٨	٣٩٤,١	٣٥٤,٧	٢٣٧٩,٤	١٣٠,٨٧	٧٧,١٨
١٩٨٩	٣٩٧	٣٥٧,٣	٢٧٣٤,١	١١٤,٨٣	٧٢,٣٠

المصدر:

العمود (١):

SAI(1975), No. 26 pp. 688-689

SAI (1976)No. 27 pp. 690-691; SAI (1984) No. 41 pp.746-747,
SAI (1985) No. 36 pp 707; SAT (1990) No.41 pp.711-712

الاعمدة (٢)، (٣)، (٤) قام الباحث باحتسابها بالاعتماد على الهامش رقم (١١) في الفصل الرابع.

العمود (٥): قام الباحث باحتسابه بالاعتماد على الهامش رقم (١٠) في الفصل الرابع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٢/٤)

رأس المال الكلي، رأس المال الصناعي والانفاق على العمالة الصناعية

في قطاع غزة (باسعار الكلفة) مليون دولار (بالاسعار الجارية)

السنة	تكوين راس المال المحلي الاجمالي (١)	تكوين راس المال المحلي الصافي (٢)	راس المال الكلي (٣)	راس المال الصناعي (٤)	الانفاق على العمالة الصناعية (٥)
١٩٦٨	٣,١	٢,٨	١٧٣,٥	٥,٢	١,٠٨
١٩٦٩	٦,٩	٦,٢	١٧٦,٣	٧,٢٣	٢,٠٣
١٩٧٠	٧,١	٦,٤	١٨٢,٥	١٠,٩٥	٢,٥٦
١٩٧١	٩,٦	٨,٦	١٨٨,٩	١٠,٥٨	٣,٠٩
١٩٧٢	١٨,٣	١٦,٥	١٩٧,٥	١٢,٦٤	٤,٧٣
١٩٧٣	٣٠,٩	٢٧,٨	٢١٤	١٣,٧٠	٧,٢٢
١٩٧٤	٤٤	٣٩,٦	٢٤١,٨	١٨,١٣	٧,٤٣
١٩٧٥	٤١,٤	٣٧,٣	٢٨١,٤	٢٦,٧٣	٨,٣٨
١٩٧٦	٦١,١	٥٥	٣١٨,٧	٣٢,٥١	٨,١٦
١٩٧٧	٤٦,١	٤١,٥	٣٧٣,٧	٣٨,٨٦	٩,٦١
١٩٧٨	٦٥	٥٨,٥	٤١٥,٢	٤٨,٥٨	١١,٤٩
١٩٧٩	٧٢,٨	٦٥,٥	٤٧٣,٧	٥٣,٠٥	١٧,٠٥
١٩٨٠	٦٧	٦٠,٣	٥٣٩,٢	٤٩,٦١	١٦,٠٤
١٩٨١	٨٣	٧٤,٧	٥٩٩,٥	٥١,٥٦	١٥,٣٦
١٩٨٢	٧٨,٩	٧١	٦٧٤,٢	٦٢,٠٣	١٦,٣٤
١٩٨٣	٦٠,٢	٥٤,٢	٧٤٥,٢	٧٣,٧٧	١٥,٩٦
١٩٨٤	٨١	٧٢,٩	٧٩٩,٤	٧٤,٥٤	١٥,٠٩
١٩٨٥	٦٦	٥٩,٤	٨٧٢,٣	٧٤,١٤	١٤,٥٩
١٩٨٦	١٢٣,٨	١١١,٤	٩٣١,٧	٩٧,٨٣	٢٥,٨٤
١٩٨٧	١٧٠,٢	١٥٣,٢	١٠٤٣,١	١٤٠,٨١	٤١,٣٤
١٩٨٨	٢١٦,٦	١٩٤,٩	١١٩٦,٣	١٢٥,٦١	٤٢,٣٥
١٩٨٩	٢٦٣	٢٣٦,٧	١٣٩١,٢	١١٢,٦٩	٣٧,٤٦

المصدر:

نفس مصادر الملحق رقم (١/٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

انتاجية القطاع الصناعي الوطني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

انتاجية القطاع الصناعي الوطني

يهدف هذا الفصل الى قياس انتاجية القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتعرف على تطور مستواها في هذا القطاع خلال الفترة (٦٨-١٩٨٩). حيث سيتم احتساب انتاجية كُل من عُنصري العمل (من حيث عدد العمال، والانفاق على العمالة الصناعية) وراس المال (صافي الموجودات الثابتة مطروحا منها الاهتلاك). كما سيتم احتساب الانتاجية الكلّية في القطاع الصناعي الوطني.

ومن خلال المعطيات السابقة، فسيتم مناقشة الفرضية الثالثة من هذه الدراسة، والتي تشير الى أن انتاجيّة القطاع الصناعي المحلي قد تاثرت سلبيًا خلال الفترة (٦٨-١٩٨٩) تحت الإحتلال الإسرائيلي.

تحظى المواضيع المتعلقة بالانتاجية بأهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ولدى العديد من الباحثين والمخطّطين، ومتّخذي القرار. ويكمن السبب في ذلك في الدور الحاسم الذي تلعبه زيادة الانتاجية في تطور المجتمع وسيره نحو التقدم والرفاهية. فالانتاجية العالية، هي الطريق لزيادة الدخل القومي، وهي المدخل الأساسي لامكانية رفع المستوى المادي - التخلص من الفقر- والثقافي- التعليم والتدريب وتحسين ظروف العمل- وتطوير العلميات الانتاجية لافراد المجتمع، كما تلعب دوراً كبيراً في تقليل تكاليف الانتاج، وتحقيق الوفورات الاقتصادية وتوفير الوقت - أي توفير ساعات العمل-، كما تعني تحسّناً في أداء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عناصر الانتاج المستخدمة. أما عدم تزايد الانتاجية، فيؤدي الى العديد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام التنمية الاقتصادية، كاختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة الضغوط التضخمية، وظهور الصعوبات في ميزان المدفوعات ومشكلات أخرى تحد من النمو الاقتصادي، وتعيق التقدم الاقتصادي.[1]

وبالنسبة الى الانتاجية، في القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيسعى هذا الفصل الى تحليلها، وبيان أثر الاحتلال الاسرائيلي عليها.

٥:١ مفهوم الانتاجية:

يعكس مفهوم الانتاجية بشكل عام العلاقة بين كمية الانتاج من السلع والخدمات من جهة، وكمية عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج تلك السلع والخدمات من جهة أخرى. ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

$$\text{الانتاجية المتوسطة} = \frac{\text{كمية الانتاج}}{\text{كمية عناصر الانتاج}}$$

ويمكن فهم الانتاجية على انها كمية الانتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الانتاج الداخلة فيه، ويعكس هذا المفهوم، إما علاقة الانتاج بعنصر واحد من عناصر الانتاج، وهي إما العمل أو رأس المال أو المواد الخام، أو علاقة الانتاج بجميع عناصر الانتاج السابقة والتي ساهمت في انتاجه.[2] وفي ضوء ذلك، فانه يمكن تقسيم مفاهيم الانتاجية الى مفاهيم جزئية، ويعبّر عنها بالانتاجية الجزئية، ومفاهيم كلية، ويُعبّر عنها بالانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥:٣ الانتاجية الجزئية والكلية وطرق قياسها:

٥:٣:١ الانتاجية الجزئية:

يمكن فهم الانتاجية الجزئية "Partial Productivity" ،على أساس علاقة الانتاج (والمقاس بوحدات مادية أو نقدية) بعنصر واحد من عناصر الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية، وسوف نقوم هنا بالتركيز على انتاجية عنصري العمل (L) ورأس المال (K).

ويمُكن التعبير عن الانتاجية الجزئية بالصيغة التالية:

$$PP = \left(\frac{Q}{S}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5\text{-}1)$$

حيث PP: الانتاجية الجزئية.

Q: حجم الانتاج أو قيمته.

S: أحد عناصر الانتاج أو قيمتها.

وتعرف انتاجية العمل (PL) ،بأنّها عبارة عن العلاقة بين حجم أو قيمة الانتاج (Q) ،ووحدات العمل (L) ،حسب الصيغة التالية:

$$PL = \left(\frac{Q}{L}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5\text{-}2)$$

ويمكن قياس وحدات العمل إما بعدد العمال، أو ساعات العمل، أو الانفاق على العمالة (الصناعية)، أو الاجور (الصناعية) وغيرها.

وتعتبر انتاجية العمل من أكثر معايير الانتاجية شمولاً، حيث يمُكن قياس عنصر العمل بسهولة بالإضافة الى اهميته النسبية في العملية الانتاجية ونظراً لاهتمامنا، عادة، بالعُنصر البشري في المجتمع وغيرها.

وتعرف انتاجية رأس المال (Pk) بأنّها عبارة عن العلاقة بين حجم أو قيمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتاج (Q)، ووحدات رأس المال (K) ،حسب الصيغة التالية:

$$Pk = \left(\frac{Q}{K}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5\text{-}3)$$

ويمكن قياس وحدات رأس المال عن طريق احتساب راس المال الصافي، وهو عبارة عن قيمة الموجودات الثابتة مطروحا منه قيمة الاهتلاك.

النتائج:

لقد تم احتساب الانتاجية الجزئية لجمل القطاع الصناعي الوطني خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي قيد الدراسة (٦٨ - ١٩٨٩) ، ويبيّن الجدولان (٥ -١)، (٥-٢) انتاجية كلّ من عنصري العمل (من حيث عدد العمال، والانفاق على العمالة الصناعية) ورأس المال، لكل من الضفة وغزة على التوالي. ونلاحظ من خلال هذين الجدولين، أن التذبذب والانخفاض، بالرغم من الزيادة في بعض سنوات الفترة ، هما السمتان البارزتان للانتاجية الجزئية في القطاع الصناعي لكل من الضفة وغزة على السواء. فبالنسبة لانتاجية عنصر العمل (من حيث عدد العمال) ، وعند تطبيق المعادلة (2 - 5)، فقد بلغت أقصى حدّ لها (٥ . ٢٣) ، (٦ . ٤٩) الف دولار عام ١٩٨٧ لكلّ من الضفة وغزة . بينما كان أدنى حدّ لها عام ١٩٦٨، حيث بلغت (٤٤٠)، (١٧٠) دولارا لهما على التوالي. وبالنسبة لانتاجية عنصر العمل (من حيث الانفاق على العمالة الصناعية)، وعند تطبيق المعادلة (2 - 5) السابقة، فقد بلغت أقصى حدّ لها (٢ . ٠٤) ، (٢ . ٢٢) دولاراً عامي ١٩٧٤، ١٩٧٦ لكل من الضفة وغزة على التوالي، بينما كان أدنى حدّ لها (٠ . ٦٦) ، (٠ . ٨٤) دولاراً عام ١٩٨٣، ١٩٦٩ لكل منهما على التوالي. حيث يلاحظ ان الاتجاه العام لها يميل الى الاستقرار خلال فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(٥-١)

الانتاجية المتوسطة لعنصري العمل (من حيث عدد العمال والانفاق على العمالة الصناعية) ورأس

المال الصناعيين باستخدام إجمالي الانتاج الصناعي في الضفة الغربية

السنة	(أ) $\left(\frac{Q}{L1}\right)$	معدل النمو السنوي	(ب) $\left(\frac{Q}{L2}\right)$	معدل النمو السنوي	(ج) $\left(\frac{Q}{K}\right)$	معدل النمو السنوي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٩٦٨	٠,٤٤	-	١,٠٧	-	٠,٥٤	-
١٩٦٩	٠,٥٩	٣٦,٦٧	١,٥٢	٤٢,٢٢	٠,٦٣	١٥,٢٧
١٩٧٠	٠,٧٥	٢٥,٤٩	١,٥٠	١,٢١-	٠,٦١	٢,١٠-
١٩٧١	١,٠٨	٤٤,٩٤	١,٧٢	١٤,٤٩-	٠,٧٥	٢٢,٠٥
١٩٧٢	١,٢٣	١٣,٤٢	١,٦٥	٣,٦٠-	٠,٨٩	١٩,٤٩
١٩٧٣	١,٣٥	١٠,٣٤	١,٣٨	١٦,٥٠-	٠,٩١	١,٥٠
١٩٧٤	٢,٢٤	٦٥,٢٥	٢,٠٤	٤٧,٦٩	١,٣١	٤٤,٣٠
١٩٧٥	١,٩١	١٤,٦٣-	١,٣٩	٣١,٧٧-	٠,٨٣	٣٦,٣١-
١٩٧٦	١,٩٦	٢,٤٢	١,٦٤	١٧,٨٩	٠,٨٦	٣,١٩
١٩٧٧	١,٣٩	٢٩,٠٣-	٠,٩٢	٤٣,٩٧-	٠,٥٤	٣٦,٧٢-
١٩٧٨	٢,٢٦	٦٥,٦٨	١,٥١	٦٤,١٢	٠,٧١	٣٠,٢٩
١٩٧٩	١,٨٩	١٦,٢٧-	١,٠٨	٢٨,٥٤-	٠,٥٢	٢٦,٢٠-
١٩٨٠	٢,٤٣	٢٨,٣١	١,٤٠	٣٠,٠٨	٠,٥٨	١٠,٤٣
١٩٨١	٢,١٨	١٠,٠١-	١,٠٤	٢٥,٥٢-	٠,٤٦	١٩,٨٣-
١٩٨٢	٢,٢٢	١,٦٣	٠,٩٩	٤,٧٦-	٠,٤٥	٢,٨٦-
١٩٨٣	١,٧٠	٢٣,٤٩-	٠,٦٦	٣٤,١٣-	٠,٣١	٣١,٩٢-
١٩٨٤	٢,١١	٢٤,٢٠	١,١٣	٧٢,٥٤	٠,٣٤	١١,٣٨
١٩٨٥	٢,٥٤	٢٠,٥١	١,٥٠	٣٢,٩٨	٠,٣٦	٥,٨٩
١٩٨٦	٥,٠١	٩٧,١٦	١,٨١	٢٠,٣٧	٠,٧١	٩٥,٧٣
١٩٨٧	٥,٢٣	٤,٤٠	١,٤٨	١٨,٠٣-	٠,٦٥	٧,٥٩-
١٩٨٨	٤,٥٨	١٢,٤٢-	١,١٢	٢٤,٣٥-	٠,٦٤	١,٥٣-
١٩٨٩	٣,٥٨	٢١,٩٦-	٠,٩٨	١٢,٧٣-	٠,٦٢	٣,١٢-
المتوسط	٢,٢١		١,٣٤		٠,٦٥	

المصدر: قام الباحث باحتسابها

(أ): الانتاجية المتوسطة للعمالة (الصناعية): الف دولار لكل عامل.

(ب) : الانتاجية المتوسطة للانفاق على العمالة (الصناعية): دولار من الانتاج لكل دولار منفق على العمالة (الصناعية)

(ج) : الانتاجية المتوسطة لرأس المال (الصناعي): دولار من الانتاج لكل دولار من رأس المال الثابت .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥-٢)

الانتاجية المتوسطة لعنصري العمل (من حيث عدد العمال والانفاق على العمالة الصناعية) وراس المال الصناعيين باستخدام إجمالي الانتاج الصناعي في قطاع غزة

السنة	(أ) $\left(\frac{Q}{L1}\right)$	معدل النمو السنوي	(ب) $\left(\frac{Q}{L2}\right)$	معدل النمو السنوي	(ج) $\left(\frac{Q}{K}\right)$	معدل النمو السنوي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٩٦٨	٠,١٧	-	١,٠١	-	٠,٢١	-
١٩٦٩	٠,٢٦	٥٦,٩٢	٠,٨٤	٩١١,٢٤-	٠,٢٤	١١,١٥
١٩٧٠	٠,٤٨	٨٥,٢٠	١,٢١	٤٦,٢٣-	٠,٢٨	٢٠,٤٠
١٩٧١	٠,٥٩	٢١,٢٥	١,٢٠	١٢٢,٣٠-	٠,٣٥	٢٣,٥٣
١٩٧٢	٠,٨٦	٤٦,٧٨	١,٠٦	١٣٣,٩٧-	٠,٤٠	١٣,١١
١٩٧٣	١,٢٠	٣٩,٥٩	٠,٩٨	١١٢,٩٥-	٠,٥٢	٣١,٠١
١٩٧٤	٢,٠٤	٦٩,١١	١,٥٦	٤٠,٥٠-	٠,٦٤	٢٣,٤٦
١٩٧٥	٢,٤٦	٢١,٠٩	١,٦٥	١٤٧,٥٩-	٠,٥٢	١٩,٣١-
١٩٧٦	٢,٧٨	١٣,٠٠	٢,٢٢	١٠٧,٤٩-	٠,٥٦	٧,٨٤
١٩٧٧	٢,٤٨	١٠,٨٠-	١,٦٠	٢٨٣,١٥-	٠,٤٠	٢٨,٨٢-
١٩٧٨	٢,٧٩	١٢,١٩	١,٨٢	١٣٨,٥١-	٠,٤٣	٨,٥٦
١٩٧٩	٢,٤٥	١٢,٢٣-	١,١٩	٢٤٤,٧٨-	٠,٣٨	١١,٠٥-
١٩٨٠	٢,٠٣	١٦,٨٠-	١,٠٩	١٢٩,١٠٠	٠,٣٥	٧,٨٢-
١٩٨١	٢,٤٢	١٨,٧١	١,٢١	٩٧,٠٩٠	٠,٣٦	٢,٢٧
١٩٨٢	٢,٨٥	١٨,١١	١,١٩	١٢٣,٤١-	٠,٣١	١٣,٣٠-
١٩٨٣	٢,٢٣	٢١,٧٧-	٠,٩٦	١٤٠,٩٢-	٠,٢١	٣٣,٢٥-
١٩٨٤	١,٩٩	١٠,٩٥-	١,٠٥	٨٧,٦١-	٠,٢١	٢,١٨
١٩٨٥	٢,٠٦	٣,٨١	١,١٢	٩٨,٩٧-	٠,٢٢	٣,٠٧
١٩٨٦	٤,١٤	١٠٠,٤٧	١,٤١	٨٢,٥٤-	٠,٣٧	٦٩,٢٤
١٩٨٧	٦,٤٩	٥٧,٠٢	١,٤٩	١٣٢,٤٩-	٠,٤٤	١٧,٧٧
١٩٨٨	٥,٦٧	١٢,٧٥-	١,١٦	١٨٢,١١-	٠,٣٩	١٠,٤٣-
١٩٨٩	٤,٥٣	٢٠,١٥-	٠,٩٧	١٣٦,١٨-	٠,٣٢	١٨,١٥-
المتوسط	٢,٤١		١,٦٨		٠,٣٧	

المصدر: قام الباحث باحتسابها

(أ)، (ب) ، (ج): كما ورد في الجدول السابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند احتساب معدّلات النمو لانتاجية العمل، ومن خلال الاعمدة (٢)و (٤) في الجدولين السابقين، نلاحظ انه بالرغم من الزيادة المضطردة، الى حد ما، في معدّلات نمو انتاجية العمل (من حيث عدد العمال)، الا ان التذبذب فيها طوال معظم سنوات هذه الفترة، هو السمة البارزة لها حيث كانت متزايدة في السبعينات ومتناقصة في بداية الثمانينات ثم زيادة فيها حتى بداية الانتفاضة عام ١٩٨٧،فقد ازداد الامر سوءا خلال فترة الانتفاضة (١٩٨٧ - ١٩٨٩)، حيث أن الانخفاض فيها كان متزايداً.

وعند احتساب الانتاجية الجزئية لعنصر رأس المال، من خلال تطبيق المعادلة (3-5)، فكما هو الحال بالنسبة لانتاجية العمل، فاننا نلاحظ تذبذبها خلال معظم سنوات هذه الفترة، بالرغم من ان اتجاهها العام كان يميل الى الاستقرار، وانخفاضها خلال فترة الانتفاضة. وتؤكد معدّلات نموّها (العمود ٦) ذلك ، فقد بلغت أقصى حدّ لها (١,٣١) ، (٠,٦٤) دولاراً عام ١٩٧٤ لكل من الضفة وغزة على التوالي، بينما بلغ ادنى حدّ لها (٠,٣١) دولارا عام ١٩٨٣ في الضفة ،ولم تتجاوز (٠,٢٢) دولارا في غزة خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٥).

ومما سبق ، ومن خلال احتساب الانتاجية الجزئية لعنصري العمل ورأس المال في القطاع الصناعي الوطني، فاننا نلاحظ مايلي:

اولا: يعزى التذبذب في الانتاجية الجزئية، لكل من عنصري الانتاج في القطاع الصناعي الوطني، بالدرجة الاولى، الى الركود الاقتصادي الذي اصاب الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الصناعي فيه بشكل خاص ، حيث ازاد تأثير ذلك نتيجة لاجراءات الاحتلال وممارساته التي أثرت عليه، وازداد الامر سوءا خلال الانتفاضة، كما اشرنا في الفصول السابقة، وكان من الطبيعي ان تتأثر عوامل الانتاج الصناعية نتيجة لذلك، مما أثّر على انتاجيتها في القطاع الصناعي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني. فبالنسبة الى رأس المال الصناعي، فان عدم كفاءة الآلات والتجهيزات الصناعية المستخدمة في الانتاج الصناعي اثّرت سلبياً على انتاجيته، فقد لعب الاحتلال الاسرائيلي دورا بارزا في تحقيق ذلك ، حيث اشترطت سلطة الاحتلال على الصناعات الوطنية عدم استيراد الآلات والتجهيزات الصناعية من الخارج اذا كان لها بديل في السوق الاسرائيلية ، مما أجبر الصناعات الوطنية على استيراد ما يلزمها من السوق الاسرائيلية ، ليس هذا فحسب ، بل إنّ معظم هذه المستوردات من الآلات والتجهيزات الصناعية كانت ذات طاقة انتاجية منخفضة، كونها استُخدمت مسبقاً في اسرائيل. من جهة أخرى، وفي حال عدم توفّر البديل في السوق الاسرائيلية، فقد عمدت سلطة الاحتلال الى تأخير تخليص هذه المستوردات من الخارج في الموانئ الاسرائيلية ووضع القيود المشدّدة عليها. أضف الى ذلك أن سوء استخدام هذه الالات والتجهيزات محليا ساعد في تدنّي انتاجيتها ايضا. وبالنسبة الى العمالة (الصناعية) المحلية ، فإن انخفاض مستوى التدريب المتوافر للقوى العاملة في القطاع الصناعي الوطني، وعدم توفر مراكز التدريب والتأهيل المهنيّة، وانخفاض الاجور والحوافز في الصناعات المحلية (خاصة عند مقارنتها بالاجور في الاقتصاد الاسرائيلي)، وانخفاض مستوى التحصيل العلمي لهذه العمالة، وانخفاض رؤوس الاموال الصناعية اللازمة لاعداد العمالة المحلية، كلّ ذلك اثّر سلبياً على انتاجيّتها وبالتالي أدى الى انخفاضها وتذبذبها . فمراكز التدريب والتعليم المهني بشكل عام غير منتشرة في الضفة وغزة، وتقتصر على تلك التابعة ، بصورة خاصة، لوكالة الغوث الدولية حيث تضع سلطة الاحتلال العراقيل امام قيامها عادة . وقد أثر ذلك على المستوى الفني للعمالة المحلية ، فقد أشارت إحدى الاحصائيات أن أكثر من ثُلث القوى العاملة في الصناعات المحلية مصنّفة كعمالة غير ماهرة. كما تُشير دراسة أخرى أنّ حوالي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٩٪) من مجموع العمالة المحلية لهم خبرة عملية ومصنّفون كتقنيين [٣]

ثانيا: نلاحظ ان الانتاجية الجزئية للعمل، سواءً من حيث عدد العمال (الصناعيين) او الانفاق على العمالة الصناعية، أعلى بالمقارنة مع انتاجية رأس المال بشكل عام، كما يشير الجدولين (٥-١) ، (٥-٢) ، وهذا يعني أن القطاع الصناعي الوطني يحقق انتاجية أعلى لعنصر العمل بالمقارنة مع عنصر رأس المال .حيث أن تأثير الاحتلال الاسرائيلي على عوامل الانتاج الصناعي، وكما ذكرنا مسبقا ، قد ساعد في اعتماد الصناعة المحلية على عنصر العمل (المحلي) بشكل أكبر بالمقارنة مع استخدام رأس المال فيها ،وهذا ما هدف الاحتلال لتكريسه في القطاع الصناعي الوطني من حيث ابقائه بدائي الطابع معتمدا على عنصر العمل، وغير معتمد على التقنيّات اللازمة لتطوّره، من حيث التجهيزات والالات الصناعية والتي تساعد في زيادة انتاجية رأس المال الصناعي بشكل خاص.

وعند مقارنة الانتاجية الجزئية في القطاع الصناعي الوطني مع مثيلاتها في القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى في الاقتصاد المحلي، فاننا نلاحظ ، وكما يشير الجدول (٥-٣)، أن الانتاجية الجزئية لعنصر العمل (من حيث عدد العمال) كانت كبيرة في قطاعات الزراعة والانشاءات والخدمات بالمقارنة مع القطاع الصناعي، وهذا يعني ان انتاجية عنصر العمل في القطاع الصناعي كانت الاقل، مما يشير الى أن القطاع الصناعي الوطني وعناصره الانتاجية تتعرض لضغوط مختلفة تؤثر على انتاجيته ومنها الضغوط الاحتلالية التي ذكرت سابقا. فقد بلغ متوسط انتاجية عنصر العمل (من حيث عدد العمال) في القطاع الصناعي الوطني (٢٠٢١) ألف دولار، بينما بلغت في قطاعات الزراعة والانشاءات والخدمات (٥٠٣٠) ، (٧٠٧٧) ، (٦٠٤٢) ألف دولار على التوالي في الضفة الغربية. بينما بلغ متوسط انتاجية عنصر العمل (الصناعي) في غزة (٢٠٤١) الف دولار في حين بلغت (٤٠٤٩)، (١١٠٦٨)، (١٠٠٦٦) الف دولار، في قطاعات الزراعة والانشاءات والخدمات على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥-٣)

انتاجية العمل (من حيث عدد العمال) في قطاعات الزراعة والانشاءات والخدمات في

الضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الزراعة	الانشاءات	الخدمات	الزراعة	الانشاءات	الخدمات
١٩٧٠	٠,٩٥	٠,٨٤	١,٧١	٠,٨٧	٠,٧٦	١,٢١
١٩٧١	١,٤٨	١,٨٢	١,٩٩	١,٢٣	١,٧٩	١,٤٣
١٩٧٢	٢,١٣	٢,٦٠	٢,٤٥	٢,٢١	٤,٢٦	١,٤٦
١٩٧٣	٢,٧٠	٣,٦٣	٢,٩٧	٢,٧٤	٨,٧٢	٢,١٥
١٩٧٤	٤,٩١	٦,٦٧	٣,٦٤	٣,٣٧	١٢,٥٣	٢,٨٨
١٩٦٧٥	٣,١٦	٦,٧٨	٤,١٩	٣,٤٨	١٠,٧٩	٢,٣٩
١٩٧٦	٤,٤٩	٦,٢٤	٤,٨٨	٤,٣٠	١٦,١٨	٢,٥٣
١٩٧٧	٢,٩٢	٤,٩٨	٤,٠٢	٣,٥٩	٧,٥٢	٢,٣٢
١٩٧٨	٥,٠٤	٦,٢٩	٥,٣٣	٥,٠٩	١١,٣٢	٢,٤٤
١٩٧٩	٤,٢٩	٦,٢٥	٤,٨٥	٤,٤٢	١٤,١٦	٢,٩٨
١٩٨٠	٦,٣٠	٦,٩٣	٥,٤٥	٤,١٦	١٢,٠٩	٣,٧٦
١٩٨١	٥,٦٠	٦,٧٥	٥,٣٤	٥,٢٦	١٣,٠٠	٣,٨٥
١٩٨٢	٥,٠١	٨,٢٤	٥,٨٥	٤,٠٩	١٢,٦٢	٣,٩٩
١٩٨٣	٣,٦٠	٥,٦٤	٤,٥٩	٢,٨٧	٩,٩٧	٢,٩٨
١٩٨٤	٣,٦٦	٦,٥٣	٥,٥٠	٣,٩٦	١٨,٥٥	٣,٢٨
١٩٨٥	٣,٩٣	٧,٠٨	٦,٧٧	٤,١٧	٩,١٠	٣,٥٦
١٩٨٦	١١,٩٠	١١,٧٦	١١,٠١	٨,١٥	١٧,٧٩	٥,٨٤
١٩٨٧	٨,٣٧	١٥,٨٧	١٤,٣٧	٩,٢٢	٢٢,٣٨	٦,٨٩
١٩٨٨	١٠,٣٨	١٩,٩٥	١٦,٨٨	٨,٧٠	٢٠,٠٤	٨,٠٩
١٩٨٩	١٥,٢٧	٢٠,٥٤	١٦,٦٣	٧,٨٥	١٠,١٣	٧,٦٦
المتوسط	٥,٣٠	٧,٧٧	٦,٤٢	٤,٤٩	١١,٦٨	١٠,٦٦

المصدر:

قام الباحث باحتسابها بالاعتماد على الجدولين (٢-٢)، (٢-٤) بالنسبة للضفة والجدولين (٢-٣)، (٢-٥) بالنسبة لغزة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالمقارنة مع الانتاجية المتوسطة لعنصر العمل (الصناعي) في القطاع الصناعي الاردني، فاننا نلاحظ أن متوسط انتاجية القطاع الصناعي الوطني خلال الفترة (٦٨-١٩٨٩) لم تشكل أكثر من (١٥٪) منها بالنسبة للضفة، و(١٦٪) منها بالنسبة لغزة عام ١٩٨٧. ليس هذا فحسب، بل أن متوسط انتاجية العمل للقطاع الصناعي الوطني خلال نفس الفترة لم تزد عن (٥٦٪) ، (٦١٪) من انتاجية العمل للصناعات الصغيرة في الاردن عام ١٩٨٧ لوحدها.(٤)

٣:٣:٥ الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج:

يمكن فهم الانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (Total Productivity of Factors) ، على أساس علاقة الانتاج بجميع عناصر الانتاج التي استخدمت في الحصول عليه. ويختلف هذا المقياس عن مقاييس الانتاجية الجزئية في شموليّته لجميع عناصر الانتاج الداخلة في انتاجه ضمن تركيبة واحدة. ويمكن التّعبير عن الانتاجية الكليّة، رياضيًا، كالتالي:

$$TP = (\frac{Q}{I}) \quad \text{.....} \quad (5\text{-}4)$$

حيث TP: الانتاجية الكلّية لعناصر الانتاج، Q عرّفت سابقا.

و I: كمية المدخلات أو عناصر الانتاج كالقوى العاملة ورأس المال والمواد الأولية.

وتستخدم الصيغة التالية لقياس الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج:

$$TP = Q/(AL + BK) \quad \text{.....} (5\text{-}5)$$

حيث TP ، Q ، L ، K كما عرّفت سابقا.

A : حصّة العمل من الانتاج الكلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

B : حصة رأس المال من الانتاج الكلي.

ولقياس قيمة (TP)، فان هذا المقياس يفترض ثبات العائد للحجم، أي أن مجموع كل من (A+B) يساوي الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مجموع حصة كل من العمل ورأس المال تساوي واحد صحيح. ويعود سبب هذا الافتراض لعزل التغير التقني عن عنصري الانتاج (K , L) .وهذا يعني ، جعله غير مُتضمّن "Disembodied" في تلك العناصر.(٥)

ولتحقيق الشرط (A+B = 1)، فبالاستناد الى نتائج معادلة الانحدار لصيغة دالة انتاج "كوب – دوجلاس" الخطية رقم (2-4) ،الواردة سابقا، في الفصل الرابع، وبتوزيع قيم كل من (α , β) المقدّرتان، وهما مرونة الانتاج بالنسبة للعمل ومرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال على التوالي على (١٠٠٪) حسب قيمتها (اي اوزانها) في تلك المعادلة، نستخدم الصيغ التالية:

بالنسبة الى احتساب قيمة A :

$$A = \left(\frac{\alpha}{\alpha + \beta}\right) \quad \text{.....(5-6)}$$

وبالنسبة الى احتساب قيمة B:

$$B = \left(\frac{\beta}{\alpha + \beta}\right) \quad \text{.....(5-7)}$$

وهذا يعني، أن احتساب حصة العمل من الانتاج الكلي،(A) ، يتم عن طريق قسمة مرونة الانتاج بالنسبة للعمل على مجموع مرونتي الانتاج بالنسبة للعمل ورأس المال. وكذلك بالنسبة لاحتساب حصة راس المال من الانتاج الكلي، (B) ، وذلك بقسمة مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال على مجموع مرونتي الانتاج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة لعنصري الانتاج الرئيسيين (العمل ورأس المال) والهدف من ذلك، تحقيق ثبات العائد للحجم، وذلك لقياس الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج، حسب الصيغة (5-5) في القطاع الصناعي الوطني.

النتائج:

ذكرنا مسبقا، أنّه، ولاحتساب الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج في القطاع الصناعي الوطني حسب الصيغة (5-5) ، فان هذا المقياس يفترض ثبات العائد للحجم، ولكي نحصل على حصة كلّ من عُنصري العمل (A) ،ورأس المال (B) ،في كل من الضفة وغزة،وبالاستناد الى نتائج معادلة الانحدار رقم (2-4) لكلّ منهما كما هي مبينّه في الجدول (٤-١) في الفصل الرابع، فقد تم احتساب قيم A ، حسب الصيغة (6-5) ، و B حسب الصيغة (7-5) لكلّ من الضفة وغزّة كما يلي:-

بالنسبة للضفة:

$$A = (0.49 / 0.49 + 0.32) = 0.60$$

$$B = (0.32 / 0.49 + 0.32) = 0.40$$

وبالنسبة لغزة:

$$A = (0.65 / 0.65 + 0.30) = 0.68$$

$$B = (0.30 / 0.65 + 0.30) = 0.32 .$$

ثم تم احتساب الانتاجية الكلية في القطاع الصناعي الوطني خلال الفترة (٧٠-١٩٨٩) باسعار عام ١٩٧٨، باستخدام المعادلة (5-5) ، كما يشير الجدول (٥-٤)

ويُستدل من الجدول (٥-٤)، مايلي:

اولا: نلاحظ التذبذب المستمر في الانتاجية الكلية لعنصري الانتاج الرئيسيين (العمل ورأس المال) ، خلال الفترة (٧٠-١٩٨٦) ، والانخفاض المستمر، فيها خلال الفترة (٨٧ - ١٩٨٩) ، فترة الانتفاضة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٥-٤)

الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج في القطاع الصناعي الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة

(أسعار١٩٧٨)

السنة	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	الانتاج الصناعي (مليون دولار)	رأس المال (مليون دولار)	الانفاق على العمالة (مليون دولار)	الانتاجية الكلية	الانتاج الصناعي (مليون دولار)	رأس المال (مليون دولار)	الانفاق على العمالة (مليون دولار)	الانتاجية الكلية
١٩٧٠	٤,٣٥	٧,١٠	٢,٩٠	٠,٩٥	١,١٧	٤,١٥	٠,٩٧	٠,٥٩
١٩٧١	٥,٣١	٧,١٠	٣,١٠	١,١٣	١,٢٣	٣,٥٠	١,٠٢	٠,٦٨
١٩٧٢	٥,٦٨	٦,٣٦	٣,٤٣	٠,٦٩	١,٥٦	٣,٩٥	١,٤٨	٠,٦٩
١٩٧٣	٥,٦٣	٦,٢٠	٤,٠٧	١,١٤	١,٧٨	٣,٤٤	١,٨١	٠,٧٦
١٩٧٤	٦,٩٤	٥,٣٠	٣,٤٠	١,٦٧	٢,٠٢	٣,١٥	١,٢٩	١,٠٧
١٩٧٥	٦,٦٢	٧,٩٤	٤,٧٥	١,١٠	٢,٤٦	٤,٧٧	١,٥٠	٠,٩٦
١٩٧٦	٢٥,٥٩	٢٩,٧٥	١٥,٦٠	١,٢٤	١٦,٠٣	٢٨,٧٩	٧,٢٣	١,١٣
١٩٧٧	٢٣,٤٩	٤٣,١٦	٢٥,٥٥	٠,٧٢	١٧,٨٥	٤٥,٠٣	١١,١٤	٠,٨١
١٩٧٨	٣٢,٣٠	٤٥,٥٥	٢١,٤١	١,٠٢	٢٠,٩٠	٤٨,٥٨	١١,٤٩	٠,٨٩
١٩٧٩	٣٠,٧٣	٥٨,٧٢	٢٨,٥١	٠,٧٦	٢١,٨٩	٥٧,٢٠	١٨,٢٨	٠,٧١
١٩٨٠	٣٤,٢٢	٥٩,٢٠	٢٤,٤٠	٠,٨٩	١٥,٧٤	٤٤,٦٢	١٤,٤٣	٠,٦٥
١٩٨١	٣٠,٥٧	٦٥,٩٨	٢٩,٢٧	٠,٧٠	١٦,٥١	٤٥,٧٥	١٣,٦٤	٠,٦٩
١٩٨٢	٣٤,٠٧	٧٥,٧٠	٣٤,٢٦	٠,٦٧	١٧,٣٠	٥٥,٣٠	١٤,٥٧	٠,٦٣
١٩٨٣	٣٥,٧٢	١١٦,٥٧	٥٤,٥٢	٠,٤٥	١٧,٥١	٨٣,٨٧	١٨,١٥	٠,٤٥
١٩٨٤	٥٩,٢٦	١٧٣,٦٣	٥٢,٤٢	٠,٥٩	٢٢,٦٦	١٠٦,٢٤	٢١,٥١	٠,٤٧
١٩٨٥	٤٠,٥٨	١١٢,٣٠	٢٧,٠٠	٠,٦٦	١٢,٤٦	٥٦,٦٩	١١,١٦	٠,٤٨
١٩٨٦	٥٦,٦٠	٨٠,٠٢	٣١,٢٨	١,١١	١٨,٤٣	٤٩,٥٣	١٣,٠٨	٠,٧٤
١٩٨٧	٥٧,١٤	٨٧,٤١	٣٨,٥٢	٠,٩٨	٢٩,١٦	٦٦,٥٤	١٩,٥٤	٠,٨٤
١٩٨٨	٥٠,١٤	٧٥,٧٦	٤٤,٦٨	٠,٨٨	٢٢,٩٥	٥٨,٤٩	١٩,٧٢	٠,٧١
١٩٨٩	٤١,٩٨	٦٨,٠٩	٤٢,٨٧	٠,٧٩	١٧,٠٩	٥٣,٢١	١٧,٦٩	٠,٥٩

المصدر:

قام الباحث باحتسابها بالاعتماد على الصيغة (5-5). وبعد احتساب قيمة كلّ من A ، الصيغة (6-5) . و B، الصيغة (7-5) . لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ،وبالاعتماد على نتائج تقدير الدالة (2-4) الواردة في الفصل الرابع لكل من الضفة وغزة.

ملاحظة: الانتاج الصناعي ورأس المال والانفاق على العمالة (الصناعية): احتُسبت بأسعار ١٩٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تشير النظرية الاقتصادية، أنه اذا كانت الانتاجية الكلية في القطاع الصناعي الوطني عالية، فهذا يعني بالدرجة الاولى أن هذا القطاع يحقق كفاءة (من حيث استخدامه للعناصر الانتاجية الداخلة في العملية الانتاجية وهما، كما ذكرنا، عنصري العمل ورأس المال)، بينما العكس صحيح، اذا كانت الانتاجية منخفضة. ويلاحظ من خلال الجدول السابق، ان مستويات الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج في القطاع الصناعي الوطني منخفضة اذا ما قورنت بمثيلتها في الاردن كما سيرد لاحقاً، فلم يزد مؤشرها عن (١.٦٧) للضفة عام ١٩٧٤ و (١.١٣) لغزة عام ١٩٧٦. وهذا يعني أن كفاءة استخدام القطاع الصناعي الوطني لعنصري الانتاج متدنّية ويمكن ان يُعزى ذلك الى عاملين رئيسيين: الاول يتعلق بمُستوى ونوعيّه الالات والتّجهيزات الصناعية المستخدمة في الانتاج الصناعي والثاني، يتعلق بنوعيةالعامل من حيث التدريب والخبرة والثقافة وغيرها. وقد ذكرنا في موضع سابق أن الاحتلال الاسرائيلي لعب دورا، في التاثير على مستلزمات الانتاج الصناعي في القطاع الصناعي الوطني ومنها عُنصري العمل ورأس المال مما ساعد في تدني مستويات الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج، وازداد الامر سوءا خلال فترة الانتفاضة، حيث كان الانخفاض مستمرا فيها وبلغ مؤشّرها (٠.٧٩) للضفة، و (٠.٥٩) لغزة عام ١٩٨٩ وذلك نتيجة لما عاناه القطاع الصناعي الوطني من اجراءات الاحتلال ضد الانتفاضة.

وبالمقارنة مع القطاع الصناعي الاردني، نلاحظ الفرق في مستويات الانتاجية الكلية فيه مقارنة مع مثيلاتها في القطاع الصناعي في الضفة أو غزة حيث بلغ مؤشرها للاول (٢.٩٥) عام ١٩٨٧ [٦] بينما بلغ ذلك المؤشر (٠.٩٨) للضفة و (٠.٨٤) لغزة لنفس العام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الخامس:

١- للمزيد انظر: السماك، محمد وآخرون، أساسيات الاقتصاد الصناعي،١٩٨٤ ص ٤٦٥. وحميد، حميد جاسم، الاقتصاد الصناعي، ١٩٧٩، ص ٢٧٥. وعباس، صلاح سياسة التصنيع في العراق ١٩٧٠ - ١٩٨٥، ١٩٨٨، ص ٨٤. وخرابشة وملكاوي الانتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملا فاكثر، مجلة دراسات، (١٩٨٨)، ص ٩٩.

٢- خرابشة وملكاوي، (١٩٨٨) ، مصدر سابق، ص ١٠٠.

٣-أبو كشك، بكر، الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي عدد٣٣ (١٩٨١)، ص٤٣.

٤- قام الباحث باحتسابها، وللمزيد انظر: أبو الهيجاء، عدنان، الصناعات الصغيره في الاردن ودورها في عملية التنمية، (١٩٩١)، ص ١٠٥.

(5)Kirkpatrick C.H. and others,(1984), O p.cit pp 170-172

٦- ابو الهيجاء، عدنان، (١٩٩١) مصدر سابق ص١٠٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

نتائج الدراسة وتوصياتها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

نتائج الدراسة وتوصياتها

سيتم في هذا الفصل التطرق الى النتائج التي توصلت اليها الدراسة والتوصيات التي خلصت بها.

٦: ١ نتائج الدراسة:

كان لوقوع الأرض المحتلة تحت الاحتلال الاسرائيلي في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧ الأثر الاكبر في احداث تغيرات اقتصادية لصالح الاحتلال. فقد حاولت السلطات الاسرائيلية، منذ بداية الاحتلال ،ولغاية الآن ،اتباع سياسات كانت ولا زالت تهدف الى تهويد الاقتصاد الوطني. وقد تأثر القطاع الصناعي المحلي من هذه الممارسات.

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة:

(١) جسّد الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة (٦٧-١٩٨٩) السمات التقليدية لاستعمار من نوع "السيطرة السياسية والاقتصادية"، وهو قائم على مبدأ السلب الاستعماري لموارد وامكانيات الارض ومن عليها. فكانت العلاقة الاقتصادية مابين الارض المحتلة واسرائيل تتمثل في التوازن شديد الاختلال.

(٢) حافظ الاقتصاد الوطني - بالرغم من وجود الاحتلال- على نمط العلاقة مع الدول العربية من حيث التجارة واليد العاملة والتدفقات المالية، كما أن بقاء الجسور مفتوحة بين الارض المحتلة والأردن ساعد في التخفيف من الاعباء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية الوطنية والناجمة عن الاحتلال.

(٣) أدى ضعف القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وسياسة الاحتلال الاسرائيلي المضادة والمتعمّدة تجاه قطاعات الإقتصاد الوطني الى تراجع كبير في القدرة الانتاجية لقطاعات الانتاج السلعي ،وضعف الأداء وتباطؤه لدى قطاعات الانتاج الخدمي. وأدى ذلك الى التباطؤ الشامل في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وأثّر على (ن.م.ج) وأحدث تشوّه بنيوي في هيكليته ، فقد هيمن قطاع الخدمات على (ن.م.ج)، حيث احتل اكثر من نصفه، تلاه القطاع الزراعي ثم قطاع البناء، واحتل القطاع الصناعي المرتبة الاخيرة من هذه الأهمية. كما واحتل قطاع الخدمات المرتبة الاولى من حيث استيعاب العمالة المحلية تلاه قطاع الزراعة ثم الصناعة واخيرًا قطاع البناء.

(٤) امتاز الاقتصاد الوطني بالانفتاح الاقتصادي بالدرجة الاولى على السوق الاسرائيلي ،وعلى الاسواق الخارجية بالدرجة الثانية، وهذا يعكس مدى الاعتماد على اسرائيل خاصة في قطاع التجارة، مما ساعد في تكريس العجز المزمن في الميزان التجاري الوطني، وقد كان للعجز الناجم عن التبادل التجاري بين الأرض المحتلة واسرائيل، وخاصة في مجال السلع المصنّعة ،الأثر الأكبر في تكريس ذلك العجز.

(٥) تميز الاقتصاد الوطني بالنمط الاستهلاكي الذي تخطّى امكانياته الانتاجية، وأثر ذلك سلبًا على المدخرات الوطنية، وعرقل الاستثمارات الخاصة بقطاعاته الانتاجية، ونجم عن ذلك ،توجيه الدخل القومي بوجهة استهلاكية مما زاد من أعباء الميزان التجاري الوطني.

(٦) تفاقمت المشاكل التي يُعاني منها القطاع الصناعي الوطني خلال الاحتلال الاسرائيلي نتيجة للسياسات الاسرائيلية التي هدفت الى السيطرة عليه،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وربطه بالاقتصاد الاسرائيلي، وذلك من خلال سياسة "التوجيه- السيطرة".

(٧) كان من نتائج سياسة "التوجيه - السيطرة" الاسرائيلية أن حدثت العديد من التغيرات في هيكل النشاط الصناعي الوطني خلال الاحتلال:

أ- حدث تحول بُنيوي في بعض الصناعات الوطنية باتجاه إحلال صناعات تتكامل مع الاقتصاد الاسرائيلي وتُنتج سلعًا نصف مصنعة للشركات الاسرائيلية من خلال ظاهرة "التعاقد من الباطن" مثل صناعات الملابس والمنسوجات والجلود.

ب- كان للمنافسة غير المتكافئة التي تعرضت لها الصناعات الوطنية من قبل الصناعات الاسرائيلية المماثلة خاصة داخل السوق المحلي ،الأثر الاكبر في ركود بعضها وعمل البعض الآخر منها بأقل من طاقته الانتاجية، واضطّر البعض الآخرمنها للإغلاق القسري.

جـ- كان للقيود التي فرضتها السلطة الاسرائيلية على الصادرات والواردات الصناعية المحلية الأثر الابرز في اتجاهها نحو السوق الاسرائيلي بصورة رئيسية، حيث احتلت السوق الاسرائيلية المرتبة الاولى من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الصناعية المحلية. ونجم عن ذلك زيادة العجز في الميزان التجاري خاصة اذا علمنا أن الصادرات الصناعية المحلية فشلت في تغطية الواردات منها.

(٨) نجم عن السياسة الاسرائيلية اتجاه القطاع الصناعي الوطني سيادة الطابع الحرفي والاستهلاكي لمعظم الانشطة الصناعية القائمة، بالاضافة الى انتشار الملكيّة العائليّة لغالبيتها، مما حرم القطاع الصناعي الوطني من فُرص النمو.

(٩) تذبذبت مساهمة القطاع الصناعي في كل من الضفة وغزة في كلّ من الناتج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلي الاجمالي والمساهمة في استيعاب العمالة الصناعية، وتراجعت هذه المساهمة خلال الانتفاضة.

(١٠) تُعتبر الصناعات (الحرفية – الصغيرة) الحجم، والتي توظف أقل من (١٠) عمال، الأكثر شيوعًا في النشاط الصناعي في كل من الضفة وغزة على السواء، وذلك لما تمتازُ به مثل هذه الصناعات من المرونة التي تسمح لها في مواجهة اجراءات الاحتلال المختلفة ضد الصناعة، بالاضافة الى تكيّفها مع مُعطيات السوق المحلي حيث المنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الاسرائيلية المماثلة.

(١١) زادت الانتفاضة الفلسطينية من الاعباء الاقتصادية على الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه، والتي تمثّلت في تشديد سلطة الاحتلال لاجراءاتها القمعيّة ضد الانتفاضة، تلك الاجراءات التي تأثر بها القطاع الصناعي ومنها منع التجول والضرائب الباهضة التي تُفرض على مُختلف منتجات الفروع الصناعية والقيود الأخرى على مستلزمات الانتاج، هذا بالاضافة الى الاضطرابات التي كانت تدعو لها الانتفاضة. وعلى الرغم من ذلك، فقد زاد الاقبال الوطني على السلع الصناعية المحلية خاصة الاستهلاكية منها، تلبية لتوجهات الانتفاضة والداعية الى دعم الانتاج المحلي ومقاطعة السع الاسرائيلية ما أمكن.

(١٢) عند اختبار دالة الانتاج الصناعي لعنصريّ العمل ورأس المال في كلّ من الضفة وغزة، تبيّن وجود تناقص في العائد للحجم للانتاج الصناعي في كلّ منهما، فقد بلغ مجموع مرونتيّ الانتاج الصناعي بالنسبة للعمل ورأس المال، (٨٨٪) بالضفة و (٩٥٪) في غزة.

(١٣) أظهرت نتائج التحليل القياسي أنّ النشاط الانتاجي للقطاع الصناعي

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني يتراجع (Regressed) مع الزمن في كلّ من الضفة وغزة على السواء. وهذا يشير الى أن عامل الوقت (Time Factor) يترك أثراً سلبياً على الناتج الصناعي في كلّ من الضفة وغزة. وتعكس قيمة مُعامل عامل الوقت (s) المستوى التكنولوجي للصناعة الوطنية، ويتبيّن أنّ قيمة (s) كانت سالبة لكلّ من الضفة (-١٠٦ . ٠) وغزة (-٥٣ . ٠)، ويرجع ذلك الى تأثير سياسات الاحتلال تجاه القطاع الصناعي الوطني مما أدى الى تراجع الانتاج المحلي المتحقق من قطاع الصناعة الوطني بمقدار (١٠ . ٦٪) للضفة و (٥ . ٣٪) لغزة سنوياً.

(١٤) كان التذبذب والانخفاض هما السّمتان البارزتان عند قياس الانتاجية الجزئية لكلّ من عُنصريّ العمل ورأس المال في القطاع الصناعي بالضفة وغزة على السواء خلال الاحتلال الاسرائيلي. فقد تأثرت عوامل الانتاج الصناعي بفعل الركود الاقتصادي الذي أصاب الإقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه، والناجم عن تأثير الاحتلال وسياساته المختلفة عليه . فقد تذبذبت انتاجيّتيّ العمل ورأس المال في كلّ من الضفة وغزة خلال الفترة(٧٠-١٩٨٦) ، وكان انخفاضها مستمراً خلال فترة الانتفاضة (٨٧-١٩٨٩).

(١٥) كانت الانتاجية الجزئية للعمل أعلى بالمقارنة مع مثيلتها لرأس المال في القطاع الصناعي في كلّ من الضفة وغزة. مما يعني أنّ القطاع الصناعي يحقّق إنتاجيّة أعلى لعُنصُر العمل مقارنةً بعُنصُر رأس المال.

(١٦) عند قياس الانتاجية الكليّة في القطاع الصناعي الوطني، تبيّن أنها كانت متذبذبة خلال الفترة (٧٠-١٩٨٦)، وانخفضت باستمرار خلال الفترة (٨٧-١٩٨٩)، وقد لوحظ انخفاض مستويات الإنتاجية الكلية للقطاع الصناعي في كلّ من الضفة وغزة فلم يزد مؤشّرها عن (٠,٧٩) في الضفة و (٠,٥٩) في غزة عام ١٩٨٩. ويعود السّبب في ذلك الى تأثّر عوامل الانتاج الصناعية باجراءات الاحتلال الهادفة للسيطرة على قطاع الصناعة الوطني.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦:٢ توصيات الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة واستنتاجاتها، أنّ القطاع الصناعي الوطني قد تأثّر سلبيًا خلال الفترة (٦٨- ١٩٨٩) تحت الإحتلال الإسرائيلي، حيث تأثرت البنية الاقتصادية للنشاط الصناعي الوطني، وتأثّرت انتاجيّة القطاع الصناعي الوطني، والمستوى التكنولوجي للصناعات القائمة.

ولتعزيز دور القطاع الصناعي الوطني، وللتّخفيف من أعباءِ الإحتلال الإسرائيلي عليه، فقد خلصت الدراسة بالتوصيات التالية:

(١) تحتاج تنمية القطاع الصناعي الوطني الى تنمية وتطوير البُنية التّحتيّة للاقتصاد المحلي وهيكله القطاعي، وذلك من خلال:

(أ) تطوير نظام التعليم المحلي، خاصة النظام المهني والذي يُساعد بدوره على رفد القطاع الصناعي بالعمالة المحلية الماهرة، مما يُساعد في تحسين إنتاجيّة العمل الصناعية.

(ب) دعم وتطوير القطاع الزراعي الوطني، كونه يُعتبر الرافد الأوّل بالمواد الأولية للقطاع الصناعي، خاصة الصناعات الغذائية والزراعية الأخرى.

(ج) تطوير الجهاز النّقدي والتمويلي في الأرض المحتلة.

(د) إقامة هيئة تخطيط صناعيّة ومركز معلومات إقتصادي خارج الأرض المحتلة بهدف العمل على التخطيط الاقتصادي للمناطق المحتلة، أو العمل على تشكيل مجلس صناعيّ داخل الأرض المحتلة يتكوّن من أرباب الصناعة والأكاديميّين الفلسطينيّين، أو العمل على ايجاد تنظيمات نقابية -كالغُرف التّجاريّة- وذلك للنُّهوض بالصناعات الوطنية نحو الأفضل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والحرف والورش والمشاغل المحلية. فطابع هذه المنشآت الصناعية كان، ولا زال، الأنسَب لضمان استمراريّتها وعدم تأثُّرها بإجراءات الإحتلال مُباشرة، وكذلك ملائمتها لظروف الاقتصاد المحلي من حيث توفر العمالة ونُدرة رأس المال المحليّين. فإقامة شبكات مُتكاملة من الصناعات الصغيرة والحرفية، بالاضافة الى النشاطات الصناعية الاخرى المتعلقة بها أو التي تخدمها-في المناطق الريفية والمدنيّة على حدٍ سواء- وتستخدم في الحالتين تكنولوجيا كثيفة العمالة، نظرًا لتوفُّر عنصُر العمل الحلي، تُعتبر استراتيجيّة فُضلى للنهوض بالقطاع الصناعي الوطني.

(٣) الحاجة الى ضرورة تطوير الصناعات الاستهلاكية، كالصناعات الغذائية والكيماوية وغير المعدنية ، بالدرجة الاولى وضرورة تنميتها، وذلك لتوفُّر المواد الأولية اللازمة لها محليًا، وتزايد الطلب المحلي والخارجي على منتجاتها، مما يُساعد في تخفيض العجز في الميزان التجاري بشكل عام، والصناعي بشكل خاص.

(٤) ضرورة تعزيز الاقبال على السلع الصناعية الوطنية، وذلك من خلال تحسين نوعيّة وجَودة هذه الصناعات لكي يتسنّى الاقبال عليها. وقد بادرت الانتفاضة منذ بدايتها الى تأكيد ذلك من خلال ضرورة التخلُّص من بعض الأنماط الاستهلاكيّة السائدة محلّياً، والإقبال على الانتاج الوطني لدعمه وتطويره من خلال تعزيز الطلب عليه. فهُناك مسؤوليّة وطنيّة كبيرة تّجاه دعم الصناعات الوطنية في ظلّ الإحتلال، لكيّ يتسنّى لهذه الصناعات الصمود أمام المنافسة الحادّة الّتي تلقاها من الصناعات الإسرائيليّة والأجنبيّة الأخرى خاصّة داخل السوق المحلّي.

(٥) الحاجة الى استمراريّة الدعم العربي الفعّال للصناعات الوطنية، عن طريق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقديم المساعدات المالية والفنية لها، وفتح الاسواق العربية أمامها، وإزالة العوائق القائمة أمام دخولها لهذه الأسواق، وذلك بهدف زيادة روابط التعاون الاقتصادي مابين الأرض المحتلة والعالم العربي بشكلٍ خاص والخارجي بشكلٍ عام.

(٦) إنَّ النهوض بالاقتصاد الوطني بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص لا يُمكن أن يتم إلا بزوال الإحتلال الذي يملك مُختلف الوسائل لافشال أي خطة تنمويّة للنُّهوض بهما. ولذلك، فإنَّ تشجيع عمليَّة السلام ودعم موقف الوفد الفلسطيني المفاوض الى مؤتمر السلام في سبيل الوصول الى سلامٍ عادل، وشامل، ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وحلٌ القضية الفلسطينيَّة على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلِّقة بها، وما سينبثِق عن هذا المؤتمر من نتائج سيؤثِّر إيجابيًا، من الناحية الإقتصادية ،على الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي فيه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر
الدراسة ومراجعها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: المصادر بالعربية

(أ) الكتب بالعربية:

- ابو النمل، حسين، الاقتصاد الاسرائيلي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، لبنان، ١٩٨٨.
- أبو زنيد ، سمير، دراسة عن الاوضاع التسويقية للمنتجات الصناعية المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٨٧.
- أبو صالح ، محمد. وعوض، عدنان مقدمة في الاحصاء، جون ويلي اند سنز، لندن، ١٩٨٣.
- أبو عمر، جمال، صناعة الاعلاف في الضفة الغربية وقطاع غزة" جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٨٥.
- أبو هيف، عايدة. المتغيرات في الاقتصاد الاسرائيلي (٤٨-١٩٧٣) معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٧٥.
- أبي صالح ، جورج. " ترجمة" النمو الصناعي في اقتصاد معان: حالة الاردن للمؤلف فرانسوا ريفيه، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر، بيروت، لبنان ، ١٩٨٢.
- اسماعيل، توفيق، أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية، معهد الانماء العربي، بيروت ، لبنان، ١٩٨١.
- الامم المتحدة، الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة الاسكوا، ١٩٨١.
- الامم المتحدة، التنمية الصناعية في فلسطين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكوا واليونيدو، المجلس الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعي، ١٩٨٩.

- البرت، بدر، الاقتصاد الصناعي والعالم العربي معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية، ١٩٦١.

- البسطامي، مها، الطبقة العاملة الفلسطينية: نشأتها وتطورها ،دار الكرمل عمان، ١٩٨٧.

- الجندي، ابراهيم الصناعة في فلسطين ابان الانتداب البريطاني، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦.

-الحافظ، زياد، استيعاب العمل في القطاع الصناعي، معهد الانماء العربي ، بيروت، ١٩٧٦.

-الحسيني، السيد، التصنيع في البلدان النامية للمؤلف آلان منتجوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية. ودار قطري بن الفجاءة ، قطر ١٩٨٢، ١٩٨٦.

- الحوارني ، عبدالله، قطاع غزة: ١٩ عاما من الاحتلال، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٧.

- الدباس ، هاشم، سياسة الاردن الصناعية: نشأتها تطورها انجازاتها، مطبعة وزارة السياحة والاثار، عمان ، ١٩٨١.

-الدباغ، اسامة، مؤشرات المسارالاقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة : ٦٨-١٩٨٨، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، عمان ، ١٩٨٩.

- السماك، محمد ، وآخرون. اساسيات الاقتصاد الصناعي ،جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٤.

- السماك، محمد ، دراسات في الموارد الاقتصادية ، مؤسسة الكتب، جامعة الموصل ، ١٩٧٨.

- الشريف، ماهر ،تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- العامري ، عنان، التطور الصناعي والزراعي في فلسطين (١٩٠٠-١٩٧٠) بيروت، لبنان، ١٩٧٤.

- العبد، جورج، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.

- العتوم. شفيق والعاروري ، فتحي، الاستدلال الاحصائي وتطبيقاته في الاقتصاد والادارة مطبعة النجاح، عمان، الاردن، ١٩٨٦.

- المجموعة الاحصائية الفلسطينية: مكتب الاحصاء المركزي، م. ت. ف. اعداد مختلفة ، دمشق، ١٩٨٦.

- النحال، محمد، فلسطين... ارض وتاريخ ، منشورات فلسطين المحتلة ، بيروت ، ١٩٧٥.

- حرب غسان، الصناعة في الضفة الغربية وآفاق تدعيمها، جامعة بيرزيت ،١٩٨١.

- حسن، عبد القادر صالح، سكان فلسطين: ديموغرافياً وجغرافياً ،دار الشروق، عمان، ١٩٨٥.

-حلمي، مفيد، (ترجمة) التصنيع في البلدان النامية للمؤلف مارتين بريتسمان، دار التقدم العربي ، دمشق، ١٩٧٣.

- حميد، حميد جاسم الاقتصاد الصناعي ،دار الكتب، بغداد، ١٩٧٩.

-خوري، جورج، ترجمة اقتصاديات التنمية للمؤلف أفيريت هاجن، مركز الكتب الاردني ، عمان، ١٩٨٨.

- دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥، عمان، الاردن، ١٩٦٦.

-ربابعة، غازي، اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الاسرائيلية، دار الكرمل ، عمان، ١٩٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صالح، حسن عبد القادر، مدخل الى جغرافية الصناعة، دار الشروق ، عمان، ١٩٨٥.

- صايغ، يوسف عبدالله، الاقتصاد الاسرائيلي، الطبعة الثانية ، عمان، ١٩٦٦.

- صقر، محمد أحمد، دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

- كرم، أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، ١٩٨٠.

- منصور ، أنطون ، اقتصاد الصّمود ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤.

(ب) الدوريات بالعربية

- ابو صبيح ، عمران، المعالم الاساسية للقطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية صامد الاقتصادي، العدد ٧٧، تموز- ايلول ،١٩٨٨.

- أبو كشك ، بكر، الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي ،العدد ٣٣ ،تشرين اول، ١٩٨١.

- أركادي ،برايان فان، اثر الاحتلال الاسرائيلي على اقتصاديات الضفة والقطاع، صامد الاقتصادي، العدد ٥٦، تموز-آب، ١٩٨٥.

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، اقتصاديات فلسطين المحتلة، صامد الاقتصادي، العدد ٥٤ اذار- نيسان، ١٩٨٥.

- البنك المركزي الاردني، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة وتاثير الاحتلال الاسرائيلي على اوضاعه ،دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨١.

- البنك المركزي الأردني، اقتصاديات المناطق المحتلة، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، تشرين أول، ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- البنك المركزي الاردني ، الاحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان، عمان، حزيران، ١٩٨٥.

- البنك المركزي الاردني ، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، عمان، كانون الثاني، ١٩٨٢.

- البنك المركزي الأردني، الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، ١٩٧٠.

- البنك المركزي الاردني، مسح عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقوى البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عمان ، نيسان، ١٩٨٤.

- البيطار ، خليل ابراهيم ، دراسة في اقتصاد الضفة والقطاع في ظل الاحتلال، شؤون عربية، العدد ٤٨، كانون الاول، ١٩٨٦.

- الجمعية العلمية الملكية، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة، الدائرة الاقتصادية، عمان، ايار، ١٩٨٢.

- الجمعية العلمية الملكية، انعكاس الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة ،الدائرة الاقتصادية، عمان ، كانون الثاني، ١٩٧٨.

- الجمعية العلمية الملكية، الاقتصاد الأردني والصناعات الغذائية، الدائرة الاقتصادية، عمان، ايار، ١٩٨٣.

- الجمعية العلمية الملكية، الاقتصاد الأسير : آثار الاحتلال الاسرائيلي واستراتيجية الدعم، الدائرة الاقتصادية، عمان، ١٩٨٠.

- الجمعية العلمية الملكية، تنمية الصادرات الصناعية في الاردن، الدائرة الاقتصادية ،١٩٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- الجمعية العلمية الملكية، معضلتنا: دراسة اقتصادية لاسرائيل وثقلها وللوطن المحتل، ايار، ١٩٨٢.

- الجمعية العلمية الملكية، هيمنة اسرائيل على تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل مواجهتها، الدائرة الاقتصادية، كانون الثاني، ١٩٨٣.

- اللجنة الاردنية -الفلسطينية المشتركة، الاداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة: ١٩٦٨-١٩٨٦ عمان ، ١٩٨٧.

- اللجنة الاردنية -الفلسطينية المشتركة، الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة، الطبعة الاولى، عمان ، ١٩٨٦.

- اللجنة الاردنية -الفلسطينية المشتركة، آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل، لجنة الدراسات، عمان، ١٩٨٧.

- اللجنة الاردنية -الفلسطينية المشتركة، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة، بنك المعلومات حول فلسطين المحتلة، نشرة رقم ١٩٨٩/٢، عمان، حزيران، ١٩٨٩.

- الصحف اليومية: الدستور الاردنية ،اعداد مختلفة، عمان. صحف الاتحاد والنهار والقدس والفجر المقدسية ، القدس، اعداد مختلفة.

-المصلح ، روز، الصناعة في الضفة الغربية والتبادل التجاري والانتاج والتسويق: ٦٧-١٩٧٩، صامد الاقتصادي، العدد ١٤، آذار، ١٩٨٠.

- المصلح، روز، الصناعة في الضفة الغربية: وضع المؤسسات والاجور والعمال، صامد الاقتصادي، العدد ١٣، شباط، ١٩٨٠.

-بسيسو ، فؤاد حمدي، الاثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة، شؤون فلسطينية ، العدد ٢، ايار - مايو، ١٩٧١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- بسيسو فؤاد حمدي، ملامح الاوضاع الاقتصادية الجارية في الوطن المحتل ومتطلبات صموده الاقتصادي، شؤون عربية، العدد ٤٠، كانون الاول، ١٩٨٤.

- تقرير، الصناعات الدوائية في الوطن المحتل ،صامد الاقتصادي، عدد ٦٤/٦٣، أيلول- كانون الاول، ١٩٨٦.

- تمويل الفعاليات الصناعية في الارض المحتلة، ملف عن القطاع المالي والمصرفي في الارض المحتلة، صامد الاقتصادي، العدد ٧٣، تموز- أيلول، ١٩٨٨.

- تنمية الاقتصاد في ظل الانتفاضة: الحاجة الى الاستجابة الى الاحتياجات الانمائية للاقتصاد الفلسطيني، صامد الاقتصادي ، العدد ٧٥ ، كانون ثاني- آذار، ١٩٨٩.

- تيّم ، صلاح، الصناعات الصغيرة الحرفية في الارض المحتلة وسبل تطويرها ، صامد الاقتصادي، العدد ٥٣، كانون ثاني- شباط، ١٩٨٥.

- جامعة الدول العربية، الاوضاع الاقتصادية في الاراضي العربية المحتلة، الامانة العامة، تقرير عام ١٩٨٧ ، تقرير عام ١٩٨٨ تقرير عام ١٩٨٩.

- جامعة الدول العربية، التنمية الصناعية في فلسطين، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، دراسات قُطرية ١٣، ١٩٨٤.

- جامعة النجاح الوطنية، النشرة الاحصائية ١٩٨٢ ، مركز الدراسات الريفية ، نابلس ، ١٩٨٢.

-حردان ، طاهر حيدر، الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، صامد الاقتصادي، العدد ٤٥، ايلول- تشرين اول، ١٩٨٣.

- حسن ، صالح ياسر، ملاحظات حول بعض خصائص القطاع الصناعي في البلدان العربية ،صامد الاقتصادي ، عدد ٢٦ ، آذار، ١٩٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- حمود، سعيد، الضغوط الاقتصادية الاسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية ، شؤون فلسطينية ، العدد ٣، تموز، ١٩٧١.

- خرابشة ، عبد عبد المجيد. وملكاوي، أحمد خلف، الانتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملا فاكثر ، مجلة دراسات، المجلد ١٥، العدد ٢، عمان، ١٩٨٨.

- داوود، جلال، الصناعة في قطاع غزة، صامد الاقتصادي ، العدد ١٩، آب، ١٩٨٠.

- دراسة ميدانية، آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل صامد الاقتصادي، العدد ٤٦، تشرين ثاني - كانون اول، ١٩٨٣.

- ريان ، شيلا ، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الارض المحتلة، شؤون فلسطينية، العدد ٣٧.

- سعادة، عمر، أثر الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي، صامد الاقتصادي، العدد ٧٤، تشرين اول - كانون اول، ١٩٨٨.

- طلافحة، حسين، الميزان التجاري الاردني ، ابحاث اليرموك، المجلد ٥، العدد ٢، ١٩٨٩.

-عبدالله ، نزار، أوضاع القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة صامد الاقتصادي، العدد ١١، كانون اول، ١٩٧٩.

- علاونة، عاطف، اثر الانتفاضة على الاقتصاد الوطني، صامد الاقتصادي، العدد ٧٧، تموز- أيلول، ١٩٨٨.

- عورتاني، هشام، الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، شؤون فلسطينية، العدد ١٢١.

- عورتاني، هشام ، مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في الوطن المحتل، صامد الاقتصادي، العدد ٤٩، أيار - حزيران ، ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- محور خاص، قطاع الصناعة الفلسطيني: امكانيات التنمية والمستلزمات، صامد الاقتصادي، العدد ٧٢، نيسان - حزيران، ١٩٨٨.

- ملحيس ، غانية، المبادرات الاقتصادية للانتفاضة وتأثيرها علي بنية الاقتصاد الفلسطيني، صامد الاقتصادي، العدد ٨٢، تشرين اول - كانون اول، ١٩٩٠.

- ملحيس، غانية، قطاع الصناعة في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، صامد الاقتصادي ، العدد ٥٧ ، ايلول- تشرين أول، ١٩٨٥.

- ملف خاص عن السياحة، واقع الصناعات السياحية في الارض المحتلة، صامد الاقتصادي، العدد ٧١، كانون ثاني-آذار ، ١٩٨٨.

- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي المحتلة، صامد الاقتصادي ، العدد ٦٦، آذار - نيسان ، ١٩٨٧.

- نصر،محمد، مستوى التركيز في الصناعات الاردنية، بحث مقدم الى المؤتمر الاقتصادي الاول حول البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨.

- نصر، محمد، بعض الآثار الاقتصادية المحتملة للسلام، مجلة ابحاث اليرموك، العدد ٣٤، ١٩٩١.

- وثيقة مقدمة الى الجامعة العربية، الجسور المفتوحة مع الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، العدد ٢٩، حزيران، ١٩٨١.

- وزارة التخطيط الاردنية، خطة التنمية الاقتصادية الاردنية في الضفة الغربية ٨٦-١٩٩٠، عمان، ١٩٨٦.

- ياسين ، عبد القادر، التطور الصناعي في فلسطين حتى عام ١٩٤٨، شؤون فلسطينية، العدد ٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

(جـ) رسائل الماجستير والدكتوراة

- ابو الهيجاء ، عدنان ، الصناعات الصغيرة في الاردن ودورها في عملية التنمية، *رسالة ماجستير* مقدمة الى جامعة اليرموك، اربد، الاردن ،١٩٩١.
- الدباغ ، ثائر، استراتيجية التنمية المعوضة عن الواردات وانعكاساتها على الواقع التكنولوجي في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، *رسالة ماجستير*، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٦.
- العساف، عثمان، التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ٦٨-١٩٨٥، *رسالة ماجستير*، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، ١٩٩٠.
- الكبيسي، محمد، استخدام الاساليب القياسية في التنبؤ بالانتاج الصناعي، *رسالة ماجستير*، الجامعة المستنصرية ، العراق، ١٩٨٦.
- حردان، طاهر، الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة، *رسالة ماجستير*،الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، ١٩٨٢.
- خليل، عواد، تسرب القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في اسرائيل ، *رسالة ماجستير*، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، ١٩٨٩.
- عباس، صلاح، سياسة التصنيع في العراق ١٩٧٠- ١٩٨٥، *رسالة ماجستير*، الجامعة المستنصرية ، العراق، ١٩٨٨.
- عصفور، حابس ، أثر الإنفاق العسكري على التنمية الإقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن،سوريا،مصر) واسرائيل،*رسالة ماجستير*، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : المصادر بالانجليزية:

First : Books

* Abu- Kishk, Bakir, Arab industry in the occupied territories , *Al- Multaka Al- Fikri Al- Arabi*, Jerusalem, West Bank, 1981.

* Awartani, Hisham, "Asurvey of Industries in the West Bank and Gaza Strip, *Bir-Zeit university publications*, Bir - Zeit, 1979.

* Bahiri, simcha, Industrialization in the West Bank and Gaza Strip, *West Bank data Base Project (WBDP)*, Jerusalem, 1987.

* Balassa, Bela, The Theory Of Economic Integration, *Richard, D. Irwin Inc.* Homewood, Illinois, USA, 1981.

* Baldwin, E. Robert, Economic Development and Growth , *John wiley and Son's, Inc*, 1966.

* Benvenisti, M. and Abu- Zayed. Z. and Rubinshtien, D. West Bank hand book; apolitical Lexicon, *WBDP*, Jerusalem, 1986.

* Benvenisti, M. Demographic, Economnic, legal, social and political development in the west Bank . *WBDP*, Jerusalem , 1986.

* Benvenisti, M.1987 Report , *WBDP*, Jerusalem, 1987.

* Bodour, Osman Abu-Affan, Industrial policies & industrialization in the sudan, *Graduate College Publication*, University of Khartoum, sudan, 1985.

* Bryce, Murry D., Industrial Development: Aguide for accelerating economic growth, *Mc Graw Hill*, New yourk , 1960

* Bryce, Murry D. Policies and Methods for Industrialization and Development, *Mc Graw Hill*, Bombay , India, 1963.

* Burmister Edwin. and Dorell, A.Rodney, Mathematical theories of Economic growth , *Macmillan LTD*, London, 1970.

* Central Bank of Jordan, Yearly Statistical Series, 1964-1989 Special Issue, *Dept of Research and Studies*, Amman, 1989.

٢٥٤٠٣٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

* Chenery, Hollis, Structural Change and Development Policy, *oxford university press*, 1979.

* Colman David, and Nixon Fredrick, Economies of Change in LDC'S, *Philip Allen Publishers Limited*, 1978.

* Cukor, Gyorgy, Strategies for Industrialization in developing countries, *Martin's Press*, New York ,1974.

* Dajani, Ali T., Industry In Jordan, *Amman chamber of industry*, Amman, 1965.

* Frisch, H.,"Stagnation and Frontier, Arab and Jewish Industry in The West Bank, *WBDP*, Jerusalem, 1983.

* Gharaibeh A. Fawzi, " The Economics of West Bank and Gaza Strip, *West View Press*, London, UK, 1985.

* Gubser, Peter, West Bank and Gaza Economic and Social Development: naw and the Future, *the Middle East Institute*, washington D.c., 1979.

* Gujarati, Damodar N., Basic Econometrics, *Mc Graw Hill*, USA, 1988.

* Gunter, Bathel, Industrialization in the Arab Countries of the Middle East: Problems and Trends, *published by academic, Ver Lag*, Berlin, 1972.

* Hay, Donald, A. and Derek, J. Morries, Industrial Economics, Theory and Evidence, *Oxford University Press*, 1979.

* Hilal , Jamil, " The west Bank social Economic Structure, Beirut, 1974.

* Imam, Faisal Bashir, Industry in Sudan, *Erko-Wit*, khartoum, 1966.

* Intrilligator, Micheal D., Econometric models, Technigues and Applications, *Printice- Hall inc.*, New Jersey, USA, 1978.

* Khan, M.Y. Industrial Finance, *Mc Graw- Hill*, New Delhi, 1982.

*Kindleberger P.Charls and Herrich, Bruce, Economic Development, *Mac Graw Hill, Kog Akusha LTD*. 1977.

* Kirkpatrich, C.H. Lee N., Nixon F.I., Industrial Structure and Policy in LDC'S, *George Allen and Unwin, and Machays of Catham LTD*, London, 1984.

* Koutsoyiannis, A. "Theory of Econometrics, *ELBS*, Hong- Kong, 1973, 1977.

* Koutsoyiannis, A. Modern Microeconomics , *ELBS*, Hong - kong, 1985.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

* Mazur, M., Economic Growth and Development in Jordan, *West view press* . Boulder, 1979.

* Morgan, Arther Ernest, Industry for Small Countries, *Community service*, Ohio, USA, 1953.

* Pindyck, Robert S. and Rubinfeld Daniel L., Econometric Models and Economic Forecasts. *Mc Graw- Hill*, singapore, 1988.

* Pratten, C.F., Economics of scale in Manufachturing Industry, *Cambridge University Press*, 1971.

* Roy, S., Gaza Survey , *WBDP*, Jerusalem 1986.

* Shahar, H,B., "Economic Structure and Deveelopment Prospects of the West Bank and Gaza Strip, *Rant Sante Monica*, 1971.

* Statistical Abstract of Israel (SAI), the Administered Territories (AT), *The Government Printer*, Jerusalem, Diffirent Issues, (NO.26- 32).

* (SAI) , CBS, Judea, Samaria and Gaza Strip, diffirent issues, (No. 33-41)

* Todaro, P. Michael, Economic Development In The Third World, *Longman*, London, New York, 1985.

* Van Arkadie, Brian, Benefits and Burdens: A report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967 , New York, 1977.

Second: Journal in English

* Bani Hani A, Shamia A. the Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity, 1967-1986, *Abhath Al-Yarmowk*, Irbed vol.5, No.2 1980.

* Haldi, J., Whitecomb D., Economics of Scale in Industrial Plants, *Journal of Political Econoimy*, 1967.

* Machlup, F. Theories Of The Firm, *Journal of American Econimic Review*, Vol. 57, 1967.

Third: Theises

- Atallah, M.A. Industrialization and Job Creation in Jordan, *Unpublished Master thesis*, Yarmouk University, Irbed, Jordan, 1989.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Industrial Sector of The West Bank and Gaza Strip: Analytical Study For The Period (1968 -89)

By:Sami Muraweh Ragheb Iftaimeh

Sup.: Dr. Mohammed M. Naser

Yarmouk Univ. Irbid - Jordan

ABSTRACT

The aim of this study is to analyse the industrial sector of the two territories - the West Bank and Gaza Strip during the period (1968 - 89) . It starts with the Basic features of the national economy and the place of the industrial sector in it, then studying the impact of Israeli occupation on the structure, productivity of the industrial sector and the technological level of its industries.

The study shows the structural change of the industrial sector which results from Israelies"*Remoting - Controling*" policies which is used in order to control the domestic Industrial sector and bringing it into dependence, As a result,"*Subcontracts*" phenomena for part of the existing domestic industries has been existed. These types of industries has been grown during the occupied period, on the other hand, other domestic industries are closed, stagnated or worked less than their total productive capacity as a result of *unequal competition* from Israeli industries.

The study shows that the industrial sector exhibited decreasing returns to scale for the two territories, the sum of the two elasticities $(\alpha + \beta)$, in real terms, is about (88%) in West Bank and (95%) in Gaza Strip.

The estimated coefficient of the time factor shows *The Negative*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Impact of Time on the whole industrial sector in the two territories. Which means that the production activities of the domestic industries has *regressed* overtime, the time factor (Which is used as an indicator to disembodied technological change) is affecting the industrial output negatively, about (10.6%), (5.3%) reduction during the period in both west bank and Gaza strip respectively, this reduction results, specialy, from Israeli occupation and its policies against industry.

The study shows the *fluctuation and Reduction* in the partial and total productivity of the domestic industrial sector in the two territories during the period. Both the productivity of labour and capital fluctuates. Also the total productivity levels was low and didn't exceeds (.,79) for the West Bank and (.,59) for Gaza Strip in 1989.

The study recommendations shows that the development of the domestic industrial sector needs the development of its infrastructures, and great emphasis should be placed on the promotion of the small scale industries, also there is a need to increase domestic loyalty and Arab incentives to encourage the domestic industrial sector.

Lastly, It should be noted that, their is no remedial solution for the domestic industrial sector problems without getting rid of Israeli Occupation, so their is a need to *encourage the Peace Process , and support the Palestinian Delegation in it ,in the middle east,* because if it has passed, large percent of domestic industrial sector problems would be solved, specially the problem of Israeli Occupation and its effects.

THE END

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com